

طريدة البغاء

المُرَأَةُ فِي عَصْرِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ

بحث حر في تأييد حقوق المرأة

بقلم

إسماعيل مظفر

رئيس تحرير المقتطف

الناشر : مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي القاهرة

المُرأة فِي عَصْرِ الدِّيمُقْرَاطِيَّة

بحث حر في تأييد حقوق المرأة

بِقلم
إسماعيل مطر
رئيس تحرير المقططف

القسم الأول

تطور مشكلة المرأة في العالم العربي

الفصل الأول

المرأة قديماً وحديثاً - المرأة وخطى التطور الاجتماعي - المرأة وأثرها في بناء المدنية - غريزة الرجل للحاضر ، وغريزة المرأة للمستقبل - المرأة في المدنيات القديمة اليونان والرومان - العصور الوسطى - حقوق المرأة حديث جديد - روسو - المرأة ملهاة الرجل - الدعوة إلى الحرية وأنها حق طبيعي منافق للقول بحرمان المرأة من حقوقها السياسية - خطأ القول بأن الحرية حق طبيعي للرجل دون المرأة - ماري وولستونكرافت - المرأة شريكة الرجل عقلياً وسياسياً - شارلز فوكس - جرمي بنتام - باليلى - قانون الاصلاح الانجليزي سنة ١٨٣٢ - المرأة من الطبقة العليا أجرد بالحق السياسي من رجل الطبقة الدنيا في الجمعية .

- ١ -

المرأة عامل من أعظم العوامل المؤثرة في بناء المدنية الحديثة . ولم تكن المرأة في العصور القديمة أقل أثراً منها في العصور المتأخرة . فالقبائل البدائية ، وبخاصة تلك التي اتخذت عادات البدو في الارتحال من مكان إلى مكان ، والجماعات التي عاشت بالصيد ، والعشائر التي اتخذت من سلاحها وعضلاتها وسيلة للعيش والحياة والضرب في مناكب الأرض ، كل هؤلاء يدينون للمرأة بكثير من أمور دنياهم .

شاركت المرأة الرجل منذ أقدم العصور في العمل ،

وأخذت بضم في كل ما يتعلق بالحياة القبلية وحياة الأسرة ، وكانت من العوامل الأولية في انتشار جماعات الإنسان في بقاع من الأرض ، لولا فضلها في العمل ، وتدبيرها شئون الأسرة ، لتعذر على الرجل وحده أن يدب فيها أو يكشف عنها . وكانت للرجل ولاشك سلاحا من أمضى أسلحته ، ودرعا من أقوى دروعه ، وحافزا من أول حواجزه ، وكفاحا أن تكون أول من أنشأ فلاحا الأرض ، وأول من اكتشف كيف تنبت الحبة فتشمر في أزمان دورية . فكان هذا بداية الحضارة الزراعية في العالم القديم ، وأساسها الأول في العالم الحديث . ولا ريبة في أن اكتشاف النار ، ووضع أصول الزراعة ، سببان لولاهما لما نشأت المدنيات التي استقرت ، أول ما استقرت ، على شواطئ الأنهر العظمى .

قال ولز يصف حال الجماعات الأولى :

« على أن أكثر العمل المضني الذي كانت تحتاج إليه الجماعات كان من نصيب النساء . فان الرجل البدائي لم يكن يفهم للشهامة ولا للنخوة أو النجدة معنى . فكانت الجماعة اذا عزمت على الاتصال من مكان نزلت فيه ، حمل النساء والشابات كل ما يوجد من المtau ، ومشى الرجال بغير شيء الا أسلحتهم ، وهم على استعداد لدفع الطوارئ ، ولاشك في أن العناية بالأطفال أيضا كانت من نصيب النساء » .

ثم قال : « كانت هذه الحال سببا في أن يذهب البعض إلى القول بأن النساء كن أول من بدأ في فلح الأرض . وهذا المذهب لا تقصه المرجحات الكثيرة . فان جمع الحبوب ومواد الأكل الخضرية كانت من عمل النساء ، لأن الرجال كانوا يخرجون دائمًا في جولاتهم الطويلة للصيد والقنص . ولا يبعد أن يكون النساء هن اللائي لاحظن أن الحبوب تنمو في الأماكنة التي كانت من قبل مخيماً لجماعات أخرى ، يكownون قد بذروا الحبوب على وجه الأرض قرباناً لآله من الآلهة عسى أن يعوض عليهم ما بذروا أضعافاً تعد بالمئات . وعلى هذا لا شك في أن أول طور من الأطوار التي تدرجت فيها الزراعة ، كانت عبارة عن استلال محصول بذرء الغير . فان الجماعات التي كانت لا تزال في طور « الرعاوة » يرجح أن يكونوا قد زرعوا ، ليحصدوا اذا انقلبوا راجعين الى مكانهم الأول » .

ولقد تابعت المرأة خطى التطور الذي لازم الرجل في جهاده الشاق نحو الكمال والمدنية . فاذا كان الرجل قد ضحي بالكثير من جهده العضلي والعقلاني في بناء دعائم الحضارة وتوثيق روابط المجتمع ، والكشف عن أسرار المجهولات ، فقد ضحت المرأة بجهد نفسي ، وأسرفت في الاتفاق من روحها وعواطفها وانفعالاتها ، ما قد يتضليل أمامه

ما أتفق الرجل من جهد العمل والاتاج . و اذا كان التاريخ على ما يقول « هيئي » : ليس سوى الأطمار الخلقة التي خلفها الروح الانسانى على مر العصور ، فان في ثنايا تلك الأطمار من روح المرأة قدرًا يساوى ما فيها من روح الرجل ، ان لم يكن أكثر ، اذا لم تخش المبالغة .

ولقد عانت المرأة من عنف الرجل طوال أحقياب لا يحصيها العد ، ما لو استطعنا أن نقدره ، لفارق جهدها في ذلك وحده كل ما تقدر للرجل من جهد العمل على اقامة دعائم المدينة والحضارة . فلو لم تخصها الطبيعة بتلك الخواص النفسية الفذة ، و ذلك الادراك العميق لمختلف نزعات الرجل ، و تلك القدرة العجيبة على اختيار مواقف الكر حيث يجدى ، و الفر حيث يفيد ، والاقدام حيث يكون الاقدام نصرا ، والدفاع حيث يكون الاقدام هزيمة ، مدفوعة الى ذلك بغريزة فيها تدفعها الى حفظ ذلك النوع الذى يطلق عليه الاحيائيون اسم « الانسان العاقل »^(١) اصطلاحا ، لظل ذلك الكائن البدائى في جحوره المظلمة ، وكهوفه المرطوبة ، وغاباته الموحشة ، حيوانا لا يفرقه عن بقية الحيوان غير انتساب القامة .

ذلك لأن الطبيعة قد وجهت غريزة الرجل الى العمل للحاضر وحده ، ولكنها خصت المرأة بغريزة العمل للمستقبل .

Homo sapiens (١)

تحمل وتلد وترضع وتربي وتعلم ، وتحارب نزوات الرجل
بالضعف اذا صلح ، وبالقوة اذا حزب الأمر ، موجهة كل ذلك
المجهد الى الاحتفاظ بشئين : الأسرة والولد . الأسرة للحاضر ،
والولد للمستقبل . وليس لها من كل ذلك غنم ولا ربح .
ومن ثم كان لها تلك الغرائز النبيلة السامية .

- ٣ -

لم يصلنا من تاريخ المرأة الاجتماعي في العصر المصري
القديم شيئاً يتتيح لنا البحث في شؤونها بحيث نحدد مكانها
في ذلك المجتمع تحديداً يرضي التاريخ الصحيح . ولكن يكفي
أن نعرف أنها بلغت من المكانة في ذلك المجتمع ما لم نر له مثيلاً
في الحضارات اليونانية والرومانية . فقد بلغت في مصر القديمة
مرتبة الملك ، وكفى بذلك دليلاً على أنها بلغت في مصر ،
وفي فجر التاريخ البشري ، منزلة السلطة العليا في دولة
استبدادية ، لا أثر للديمقراطية فيها . ولم تبلغ في الحضارة
اليونانية من الأثر العملي ما بلغت في الحضارة الرومانية .
ومن أعجب حقائق التاريخ ، أن تتبأ المرأة أعلى مدارج
المجتمع في حكومة استبدادية كحكومة مصر القديمة ، وتتوارى
من أفق المجتمع كله في بلاد اليونان ، التي ورثنا عنها النظم
الديموقратية الحديثة . ولا شك في أنها كانت ذات أثر بالغ
في حياة الرومان ، حتى لقد وجئت سياسة الدولة في عصر

أوغسطوس ، أول قياصر الرومان ، زمان خص بأنه شهد
نشأة الامبراطوريات العظمى في العالم .

وهكذا كان للمرأة أثر يمتد في تاريخ الإنسان في عصور
جميلته وفي عصور تجده ، وسوف يكون لها في المستقبل
أثر أعظم ، وتاريخ أروع وأخلد .

- ٣ -

لما سقطت الدولة الرومانية ، وحطمتها الهمج الذين هبطوا
أوربا من فجاج آسيا ، وورثت أوربا عنهم نظام القطاع ،
انكفت المرأة بغرائزها راجعة إلى تلك الحدود التي لزمتها
خلال عصور الهمجية الأولى ، ونزلت عن تلك المكانة السامية
التي ترسبت على عرشهما في بعض المدنيات القدิمة . ولقد ظلت
المرأة على هذه الحال حتى كانت العصور الحديثة ، فأخذت
في أوربا شيئاً من مكانتها التي بلغتها في مصر القدิمة، إذ ترسبت
على عرش الملك ، ورن صوتها الغرد في فجاج التاريخ مرة
أخرى .

عند ما أدركت أوربا الثورة الصناعية ، ولقتها مبادئ
الحرية الديموقراطية ، وماشت المرأة الرجل في التعليم ،
تطلعت إلى حقوقها السياسية ، وأخذت تعمل جاهدة في
سبيل تحقيقها لتكميل بذلك ذاتيتها . فلئن كانت المرأة
قد حققت ذاتها وأثبتت وجودها في ميادين كثيرة كالأمومة

والزوجية والأسرة والجهاد وال الحرب والملك ، فانها ولا شك تتجه اليوم الى أن تكمل ذاتيتها بأن يكون لها في ميدان السياسة والمجتمع والعمل ، تلك الحقوق التي حرمتها خلال العصور الغابرة . تلك الحقوق التي لا ينكرها الشرع ولا تأبها الطبيعة .

* * *

ان الكلام في حقوق المرأة حديث جديد في المدينة .
بعد أن سقطت المرأة عن عرشهما المتواضع الذي تربعت من فوقه في العصر الروماني، غشت عليها غشاوة القرون الوسطى، فقبعت راضية ، حتى أدركتها العصور الحديثة ، فهبت من غفوتها تطالب بحقوقها السياسية ، تلك الحقوق التي ساوت فيها الرجل مساواة كاملة . أما بداية جهادها في سبيل ذلك ، فيرجع الى ما قبيل الثورة الفرنسية في أوائل القرن الثامن عشر ، اذ بدأت تحتل مشكلتها العالمية مكانا في آداب الأمم الغربية .

غير أن جهاد المرأة في ذلك العصر كان جهادا سلبيا ، دليلنا عليه أن كثيرا من نابهـي الكتاب والفلسفـة قد خصوها فيما كتبوا ببحوث و اشارات عبرت عن أن في جو المجتمع مشكلة هي مشكلة المرأة ، و مسألة معقدة هي مسألة الشطر الآخر من الجمـعـية البـشـرـية .

ومن أتعجب العجب أن « جان جاك روسو » ، على
كثرة ما أشاد في كتابيه « العقد الاجتماعي » و « أميل »
الذى كتبه في أصول التربية ، واستمساكه فيما بنظرية
أن الحرية حق طبيعى للإنسان ، لم يذكر أن للمرأة حقا يقال
له « الحق السياسى » . وجاء فى ذلك بقية الكتاب الذين
نحوه نحوه واتبعوا مذهبها . ذلك فى حين أن مذهب هؤلاء
جميعا هو أن الحق السياسى حق طبيعى لا يسقط عن الإنسان
ولا يسلب منه حتى ولو تعاقد هو على حرمان نفسه منه ،
بل قالوا أن التصويت حق عام لكل أفراد الجماعة ، وأنه جزء
متضم للحرية فلا يسلب ولا يتنازل عنه أو يحرم منه فرد ما
من الأفراد . ذلك بأن الحرية شيء طبيعى ، وكذلك
متعلقاتها وتوابعها .

أليس عجيا أن أولئك الذين يقولون بتلك الحرية
الواسعة ويقدسونها ، وينزلونها هذه المنزلة ، التي لا شك
في أنها صحيحة من كل وجه ، هم بأنفسهم الذين يغضون في
بحوثهم قانعين بأن يظل نصف الراشدين من مجموع الأمة
عطلا من هذه الحقوق ، وأن يحرمن النصف الآخر من
التمتع بها ، فيطغى على حقوقهن فيها ، فلا يجعل لهن نصيبا
من الإشراف على التشريعات التي تتعلق بأموالهن الشخصية ،
بل هي قد تنصب على كل أقدارهن في هذه الحياة الإنسانية؟

لقد كتب « روسو » عن المرأة وفصل الفوارق التي تفصلها عن الرجل . ولكن لم ينزل كاتب من كتاب القرن الثامن عشر الى ذلك الدرك الذي انحدر فيه « روسو » اذ قال : « خلقت المرأة لتكون ملهاة للرجل » . غير أنه عقب على ذلك بقوله :

« ينبغي أن يكون تعليمهن متصلًا بحاجات الرجل ، فت تكون له تسليمة وفائدة ، وموضعًا لحبه واحترامه ، ولتربي أولاده صغارا ، وتعنى بهم كبارا ، ولتبذل لهم النصح ، وتنفحهم بالعطاف حتى تصبح حياتهم هادئة مرتحة . كانت هذه الأشياء خلال كل العصور واجبات المرأة ، ومن أجل هذه الواجبات ، يجب أن تتعلم المرأة من الصغر » .

بل ان « روسو » قد ذهب في تقيد المرأة الى أبعد من ذلك . ذهب الى وجوب تقيدها دينيا ، فلم يجعل لها حق اختيار العقيدة التي تتصل من طريقها ببارئها ، وقضى بوجوب أن لا يكون لها دين غير دين زوجها ، فهي مقيدة به محصورة في حدوده . شأنه في ذلك شأن « فلوطرخوس » في العصر الروماني ، وقد قضى كلاهما بأن على المرأة أيضًا أن تعمل على غرس بزور دينها الذي هو دين زوجها ، في عقل بناتها ، والا فانها تكون قد قصرت في أداء واجب من أقدس الواجبات . قال:

« حتى ولو كان ذلك الدين زوراً محضاً ، فإن طواعية المرأة وبناتها ، وخضوعهن لذلك الشرع الطبيعي ، تكون عند الله وسيلة لغفران الخطىئات . ومن أجل أن النساء غير قادرات على أن يحكمن على الأشياء حكماً ذاتياً ، فعليهن أن يخضعن لأحكام آباءهن وأزواجهن خضوعهن لحكم الكنيسة » .

لم يشذ عن هذه الطريقة التي اتبعها كل كتاب الثورة الفرنسية غير الفيلسوف « كوندورسيه » ، فقد ظهر في بعض كتابات ظهرت له سنة ١٧٨٧ ، وتقاد تكون من منسيات ما كتب ، إلى القول بأنه من المستحيل أن تستقر حقوق الإنسان على قاعدة ثابتة ، ما لم يعترف بهذه الحقوق للمرأة ، وإن كل الأسباب التي أدت إلى الاعتقاد بأن لكل رجل الحق في أن يكون له صوت مسموع في حكم بلاده ، هي الأسباب التي تحملنا على اضفاء هذه الحقوق على النساء . قال :

« وعلى الأقل للواتي هن أرامل أو غير متزوجات » .

ولو لم يقييد « كوندورسيه » رأيه بذلك القيد الذي هو أثر من آثار الفكرة السائدة في عصره ، إذا لكان أول رائد دافع عن حقوق المرأة في العصر الحديث .

ولاريب في أن موقف كتاب فرنسا من المرأة في ذلك العصر كان فذا غريباً ، إذا تذكرنا « مارييا تريزا » والملكة « كاترين » في روسيا ، والمكانة العليا التي شغلتها كل منهما في سياسة

بلادها خاصة وسياسة أوروبا عامة . أضف إلى ذلك المزلاة السامية التي احتلتها نساء موهوبات في الاجتماع والأدب والبحوث العقلية وفي الحياة السياسية ، منذ انتقامه عصر لويس الرابع عشر . فاهييك بما كان للمرأة من موضع في اهاب روح الثورة في فرنسا ، وما كان لها من تضحية فيها . وأية تضحية أعظم وأنبل من تضحية مدام « رولان » و « شارلوت كوردai » وأولاهم من الموهوبات في السياسة والأدب ، والثانية من القدائيات . كانت الأولى من أعضاء حزب « الجيروند » المبرزين فيه ، وكانت الثانية من المضحيات اللواتي تذكرهن فرنسا إلى جانب « جان دارك » ، وقد سقطتا على المقصلة ، مع رجال من أبرز رجال العصر .

ناهييك بما عليه كثير من المؤرخين الذين يعتقدون أنه ما من كاتب استطاع أن يزن حوادث ذلك العصر بغير أن أدق أو عقلية أرحب أو أفق أوسع من مدام « ده ستايل » . كذلك نعلم أن إنساناً ما من الذين عاصروا الثورة ، لم يستطع أن يلهم بمواقفه نيران الحقد والغضب استمساكاً بوجهة من النظر السياسي ، فكان أعنف وأصبر على مكاره ذلك الموقف النكدر من الملكة « ماري انطوانيت » ، وهي بشهادة الجميع من أكثر اللواتي سقطن على المقصلة استنارة فكر واستقامة رأى وثبات جنان .

قيل ان نابليون قابل ذات يوم أرملة « كوندورسية » وكانت من زعيمات الثورة فخاطبها محتدا وفي نبراته نغمة الأمر الذي لا ينتظر من يخاطب جوابا : مدام - اني لا أحب أن تتمحك المرأة في السياسة - فأجابته على الفور : لك الحق أيها الجنرال . ولكن من الطبيعي في بلد تحترز فيه رؤوس النساء ، أذ يكون لهن الحق في أذ يسألن عن السبب في ذلك !

ولا يجدر بنا أذ نغفل في هذا المقام عن ذكر ما كان للمرأة من أثر في عصر النهضة في أوربا . ولنضرب لذلك مثلا بما كان لتعليمهن من أثر في حياة ذلك العصر .

وأول من نذكر منها ، بل أول من تتخذ منها مثلا يحتذى وقدوة يتأسى بها « كاترينا سفورزا » (١٤٦٢ - ١٥٠٩) فقد نشئت بعناية جدتها الدوقة « بيانكا ماريا فسكوتى » . وكانت « بيانكا » من مشهورات أهل زمانها . ففي كل المعارك التي اشتراك فيها زوجها « فرنسيسكو سفورزا » كانت مساعدته الأول ونصيحة الأمين ، بل كانت في بعض الأحيان قائدا مقداما مرتنا ، فقد اتت الجيوش في حومة الوغى وانحدرت بهم الى المعاصي تناضل نضال النمرات . وكانت الى جانب هذا معبودة المجاهير لطهارة ذيلها وعفتها وحدها على المظلومين والضعفاء ، وحنوها على الذين أخنى عليهم

الظلم ، و فعل بهم الاستبداد . كانت حمامه السلام ورسول الشفقة ويد الرحمة ، كلما استعرت نيران البغضاء واستيقظت روح العداء ، وفشت الأخطاء وعمت التعasse . وبهذه الصفات علمت « كاترينا سفورزا » الحكم كيف يكون .

تلقت « كاترينا » من التعليم قسطا وافرا ، على النهج الذي اتبع في ذلك العصر . وكانت التقاليد القديمة قد أخذت تنهار قبيل عصرها ، وتحل محلها تقاليد جديدة . فان نساء العصر الأول — أي عصر ما قبل التهضة — كن محجوبات عن الاشتراك في معضلات الحياة العامة ، والأخذ بقسط في معالجة مشاكل العصر ، على كثرة ما كان فيه من مشكلات . فكان من حظ « كاترينا » أن يقضى قبل عصرها على هذا التقليد ، فيأخذ النساء بضلع وافر من الاشتغال بشؤون السياسة وال الحرب ، وتدبر أمور الدولات والاحتكام في نزد غير يسير من الظروف التي عدلت وجه التاريخ الحديث .

بلغت العناية بأمر الثقافة النسوية في عصر « كاترينا سفورزا » أعظم مبالغها . فان سيدات ذلك العصر ، على ما يقول هقاة المؤرخين ، قد تلقين من العلم ومن أساليب التربية والتنشئة ما قد يندر أن يتهيأ لثيلاتهن من بنات عصرنا هذا . فقد برزن في الآداب القديمة وفي اللغتين اليونانية واللاتينية ، قراءة وكتابة وتفقهها ، كما أعطين قسطا

وأفيا من العلم بآداب عصرهن ، في بلادهن وفي غيرها من البلاد ، وتشققن في الفن والعلم والموسيقى والرقص وركوب الخيل والألعاب الرياضية .

ومن مشهورات ذلك العصر « سيسيليا جونزاجا » و « ابولينا سفورزا » عمة كاترينا سفورزا ، وبعد ذلك بسنتين قلائل اشتهرت « ايزابلا داسطه » و « الزيابتا جونزاجا » ، وكل ممنهن مثال يحتذى في الثقافة الواسعة والقدرة الشاملة والعصرية الكاملة . فقد نعلم ان « ابولينا سفورزا » وكانت في الثانية عشرة من عمرها ، قد ألقت خطبة من تأليفها باللغة اللاتينية ، ترحيباً بالبابا « بيوس الثاني » عندما حل ضيفاً على أبيها . وفوق هذا أن « سيسيليا جونزاجا » كانت تكتب اللغتين ، اليونانية واللاتينية ، وتقرؤهما وهي في الثامنة .

ونقل إلينا أن « كاترينا سفورزا » قد أنشدت أبياتاً من الشعر نظمتها باللاتينية ترحيباً بالكردينال « رياريو » عندما نزل بيلاط أبوها ، وهي في العاشرة ، وعن « الزيابتا جونزاجا » أنها كانت تغنى أشعار « فرجيل » موقعة بأناملها على القيثارة . وعن « ايزابلا داسطه » أنها كانت تقرأ فرجيل وكيركون وهي ما تزال يافعة ، وإنها والت درس الآداب ، حتى بعد أن أصبحت مركزة « ماتتوا » . ولاشك في أن

ذلك العصر ، عصر النهضة ، قد طبع بطبع الأدب العالى ، حتى لقد اعتقد أهل الطبقات العليا فيه ، أن تعلم الآداب القدية من حاجات الحياة الأولى ، سواء للرجل أم للمرأة ، وأنه يزيد المرأة جمالاً وفتنة . فلم يكن هنالك من فارق بين تربية الفتى وتربية الفتاة .

تقتصر على هذه الصورة التي قلناها عن عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلادى ، فتفتقر إلى أن تعليم المرأة قد انحدر وفسد ، والرأى فيها أض محل وأسف ، من بعد ذلك . وشاهدنا على ذلك « روسو » قبيل الثورة الفرنسية .

ولكتنا اليوم عند رأى « كاستيلونى » الذى قال في المرأة الكاملة :

« إن كل الإيحاء إنما يأتي من طريقها ، وانه من خصائص المرأة المثقفة أن تلهم في الرجل نار الشجاعة ، وتبعث في نفسه الأمل في حومة الوعى ، والتهى في قاعة المشورة ، والإلهام في عالم الفن ، والضرب في رحاب المعرفة ، والسمو في ميدان الفضيلة ، والتقوى في مفاوز الدين » .

لقد قام في أثناء الثورة الفرنسية بعض الذين حاولوا أن ينادوا بحقوق المرأة السياسية . ومنهم رجال آمنوا بأن انكار ذلك الحق على المرأة ، فيه منافاة للعدل وانتهك للفكرة

الأساسية في الحرية ، وأنها ملك مشاع لأبناء آدم وحواء ،
وانها حق أبدى أزلي لا يسلب ولا يلغى ، بل انه حق ملازم
للحياة الإنسانية نفسها ، وان الاعتداء عليه ، مساو تماما
للاعتداء على الحياة .

ولكن بالرغم من كل هذا كان نصيب كل حركة فكرية
النجوم هذا الاتجاه ، القمع السريع والكبت العاجل بشدة
وعنف . ومثال ذلك : أن حكومة الثورة قد حلت جميع
الهيئات التي أقامها النساء . فكل النوادي والجمعيات والهيئات
السياسية التي أسسها النساء في فرنسا قد حلت وحظر بقاوها ،
وحرم النساء شهود اجتماع الهيئة الثورية ، حتى لقد هددهن
«شوفينيت» أحد رجال الثورة ، بأن تدخلهن في السياسة ،
تجاوز حقوق جنسهن ، واعتداء على الشرع الطبيعي .
هنا نستطيع أن نقارن بين حال المرأة ومركزها الاجتماعي
في طبقات المجتمع العليا في عصر التحضر الأوروبي ، وحالها
في عصر الثورة الفرنسية ، لتحكم أيهما كان عصر النور
والعرفان .

- ٤ -

نشرت « ماري وولستونكرافت » الكاتبة الانجليزية
كتابها « تأييد حقوق النساء في انجلترا » وقدرت به أن يكون
ردا على مذهب روسو ؛ فكان أول حافز جدي حمل المفكرين

على أن يتخدوا من هذه المعضلة موقعاً ايجابياً ، أخرجهم من موقف السلب الذي لزمه ازاء حقوق المرأة ، وشاع في الجو الأدبي نزعة الى بحثها والتفكير فيها . ولم يكن في ذلك الكتاب عنصر يرفعه الى طبة الكتب التي أحدثت الانقلابات الفكرية ، كما أن حياة مؤلفته قد أضافت الى كثير من نواحي الضعف فيه ، بالرغم من أنه خلو من نزعات العنف والثورة . فانها لم تعرّض مثلاً الى مهاجمة نظام الزواج ، وكان الكلام في ذلك لزاماً على كل من يبحث مشكلة المرأة وحقوقها الاجتماعية ، بل انها تكلمت في نظام الزواج بروح� الاحترام فقالت انه : « ينبع كل الفضائل الاجتماعية » . وحثت المرأة على التزام الفضيلة ، واتباع ما توحى به شريعة الآداب ، ومراعاة مكارم الأخلاق ، على اعتبار أن جماع ذلك إنما هو من واجبات المرأة الأولية . وبالرغم من أنها حثت على مشاركة المرأة الرجل في جميع لباناته ووجوه تعليمه ومناحي ثقافته ، فانها كرهت أن يكون للمرأة اشتراك في ملاعب الرياضة !! وهذا أمر عجب ، ولا تفسير له عندى الا التأثر بروح العصر وميوله ، اذ يجعل الفكر متراوحاً أبداً بين حدود لا اعتدال فيها : فاما افراط ، واما تفريط . ذلك في حين أن المرأة في عصر النهضة الأوربية ، وقصد بها المرأة من الطبقة العليا ، قد اشتربكت في صيد الوعول

والخنازير البرية وفي التمثيل المسرحي ، وكانت تتعرض في أثناء الصيد لمخاطر يتعرض لها الرجال .

وانك لتعجب كيف يحدث في الاجتماع الانساني ، مثل هذه الاتكاسات العجيبة .

أتفت مثلاً أن يكون نساء إنجلترا محمولات بمقتضى بيتهن وتربيتهن على أن ينظرن إلى الرجال نظرة الاعتقاد بأنهم عائلوهن ووجهوهن في الحياة ، وكفلاوهن في هذه الدنيا . وإلى الزواج على أنهغاية الأخيرة من الحياة ، وغضبت أن يحال دون المرأة والدرس العميق الذي يوسع من أفق العقل ، ادعاء بأن ذلك ليس من لبات المرأة ولا من حقوقها ، وحملت على مذهب القائلين بأن من مفاتن المرأة أن تقتصر تربيتها على تنمية الحساسية في شعورها ، وتغذية روح التواكل في نفسها ، فتظل طفلة في مواهبها ، وإن اكتمل نماؤها البدني ، حتى لا تثور على الرجل ، ما دامت هي تشعر بالحاجة إلى من يكفلها في الحياة .

هذه الوجهة من النظر في حقوق المرأة وتربيتها وتكوينها عقلياً واجتماعياً ، لم ترض مسر « وولستونكرافت » لأنها فاسدة من أساسها ، فوق أنها مضر بالجنسين ، المرأة والرجل ، على سواء . فإذا لم ترب المرأة تربية تؤهلها أن تكون شريكة للرجل في حياته العقلية ، فإنها ولا شك تكون عقبة

قدس على الرجل سبيل الرقي من ناحية العقل ، ومن ناحية الفضيلة . ومن الأشياء التي يتعدّر علينا أن نعمر بها سادرين ، أن يعهد في تنشئة الشباب ، وهم بعد في أكثر سن عمرهم قابلية للتعليم والتلقى ، إلى عقول صدت عن العلم ، وكفت عن التهذيب وأن يلقى بهم عند رجولتهم في أحضان شابات ليس لهن من عطف على شيء من الأمانى التي تجول في صدورهم ، أو احاطة بالدراسات التي يعكفون عليها ، أو قدس للاء عمال التي تنتظرونهم في الحياة .

ثم يقول :

« إن الاستخفاف والبله والغزور وكتب الأحسيس والوهم والغفلة ، هي الأشياء التي تخرج بها المرأة في أسلوب التعليم الذي تتلقاه . ولا ريبة في أن مثل هذه المرأة جديرة بأن تلقى على الحياة الزوجية ظلالا من الحياة قاتمة مظلمة ، تشقّل حتى على حياة الرجل بعد أن تذهب جدة الزواج ، ويخلق ثوب الفتنة الذي يعشى على الطور الأول من التخالط الزوجي . أما التعليم الكامل فانه بالمرأة الفقيرة ، وبالمرأة التي تقف في وجهها صفات خلقية تردها عانسا ، أخلق ولها أفيد . ذلك لأنها تكون مضطرة أن تخوض معركة هذه الحياة وحيدة بغير معين أو كفيل . أما إذا تركت إلى الحياة وحظها من التعليم ذلك القسط الدنى الذي يخلفها بغير

سلاح تواجه به حاجات العيش ، فان حياتها تكون من المصائب العظمى والبلايا الكبرى » .

ولقد عمدت الى مؤلفين من أهل عصرها نقلت عنهم أقوالاً امتدحوا بها ضعف المرأة جسماً وعقلياً ، عادين ذلك من مفاتنها ، حاسبين ذلك لها ، لا عليها . بل ان بعضهم قد ذهب الى القول بوجوب ان تبتعد المرأة عن كل نشاط جسمى ، او مرانة عقلية ، وأن على المرأة أن تكت足 عن كل ما يهىء لها روحًا مرحة ، او يزودها بجسم صحيح البنية متين التركيب ، وأن تتنكب سبيل الدرس العقلى والاستقلال في الرأى او الاستمساك به ، حتى لا يضعف ذلك من فتنتها في عين الرجل . بل قيل ان المرأة لا ينبغي لها أن تمعن في التدین والتقوی ، فربما خانها الحظ ، وهي مأخوذة بتقواها ، معنة في تأملاتها القدسية ، فتقسمو الى مدارج أعلى من مدارج الرجل ، وأعمق من مفهومه ، وبذلك تنزل عن مكانتها في عينه .

ولقد ثارت هذه الكاتبة على كل هذا وأمثاله ثورة جد ، فائلة ان الفضائل ليست وفقاً على جنس دون جنس ، وان ما يصلح منها لأحدهما ، ولا شك يصلح للأخر . ولقد تساءلت لماذا يكون الجبن رديلة في الرجل ، فضيلة في المرأة ؟ وخلصت من ذلك الى القول بأنه استناداً الى الحقوق الطبيعية ،

يكون للمرأة حق التمتع بالقوة السياسية ، وان حقوقها في ذلك أمر لا منازع فيه ولا مانع منه ، وان تتمتع المرأة بحقوقها السياسية ، باعتبار أنه وسيلة الرقي ، هو بذاته عامل من أمضى العوامل في تربية روح الجماعة ، وحافز من أكبر المحفز على تهذيب الرأي العام وتنمية الروح القومى .

وكان لها في المرأة من حيث العمل رأى طريف ، فقللت انه من الظلم والبغى أن تقنع المرأة ، بالقانون طورا ، وبالشروع طورا آخر ، عن العمل في سبيل الحصول على ما يقيتها ، وقد كفتها الطبيعة عن التزود بسلاح فعال في التناحر على البقاء . وهي تظن أن مهنة الطب خير ما يوافق مزاج المرأة ، وأن القوانين التي تحول بين المرأة والعمل إن عطلت ، فانها سوف تنزع بطبعها الى ضروب من العمل توافق مزاجها ومواهبها .

على هذا يكون للمرأة حق التعلم على نفس الطريقة والمنهج الذي يتعلم به الرجل . ونعت على عادات عصرها أن كانت السبب في أن يعيشآلاف من النساء والفتيات عيش الفراغ وال寂寞 ، وعزت الضعف النسوى في عصرها الى طريقة التنشئة والى ما أتبع من أصول التربية وحبس الفتيات في داخل الدور والمحجرات من غير رياضة أو مرانة جسدية ،

حتى خملت فيهن قوة العضل ، وأصابهن سوء الهضم ،
وما إليه من صنوف العلل وضروب الآفات .

— ٥ —

بالرغم في أن هذا المتجه في البحث قديم في عصرنا هذا ،
فإنه آثار في عصر هذه الكاتبة كثيراً من الامتعاض والتقرز ،
في أوساط المحافظين من أهل الأمم الغربية .

غير أن أثره قد ظهر وشيكاً في تفكير كثير من عظماء
الرجال ، وكانت الناحية السياسية من حقوق المرأة ،
أبين من غيرها أثراً في تفكيرهم . فقد أشار السياسي المعروف
شارلز فوكس إليها في خطبة ألقاها في مايو من سنة ١٧٩٧ ،
وكان رأيه أنه — « فيما عدا الشركات ، وهي ما يؤثر حق
التصويت بشأنها على الملك » — يرى أنه من المرغوب فيه
أن يعطى حق الاقتراب للنساء ، ولا يمنع ذلك حتى في المسائل
التي تتصل ببنظريات أو مشروعات يتطلب النظر فيها دقة
خاصة . ومن رأيه أن للنساء مصالح يجب أن تساند ، وهي
مصالح عزيزة عليهن ، ولا تقل شأنها لديهن عن مصالح
الرجال .

قال : « لا ينكر أحد أن نساء الطبقة العليا هن أحق ،
من حيث الكفاءة والموهبة ، بباشرة حق التصويت في
الانتخاب ، من أولئك الرجال الجهلاء الذين هم من الطبقة

الدنيا في المجتمع ، وهم الذين يحاول القائلون بحق التصويت العام ، اضفاء « ذلك الشرف عليهم » . وخلص من ذلك الى البحث في كيفية الخلاص من ذلك الشذوذ الغريب : فانه اذا كانت الغاية من كل نظام سياسي رشيد ، هو الحصول على مصوتين مستقلين في الرأي ، فكيف يمكن التوفيق بين هذه الحقيقة وبين شرائع المجتمع ، وربما شرائع الطبيعة أيضا ، وهى التي جعلت المرأة عالة على الرجل ؟

ولقد نسى ذلك السياسي الكبير أن المرأة لن تظل الى الأبد عالة على الرجل . فان تطور النظمات الاجتماعية ، وخروج الانسان من عالم الظلمات الى نور المدنية ، كفيل بأن يجعل للمرأة في النظام المدني منزلة مستقلة تماما . غير أن أفق الحياة في أواخر القرن الثامن عشر ، وضعف النظم الاقتصادية وضيق نطاقها ، والعادات والتقاليد الموروثة منذ أقدم العصور ، يجعل لذلك الرجل الفد بعض الحق في تساؤله هذا .

وكان الفيلسوف « جرمى بنتام » من تناولوا موضوع المرأة في عصره ، ولكن أقواله واساراته لم تتجاوز حد أنها فكرات عابرة غير مستقرة . وكان من رأيه أن من الظلم والتنطع أن يحرم النساء حق التصويت في انجلترا ، في حين أنهن يشغلن في الدول الأخرى مراكز ممتازة في عالم السياسة

والاجتماع ، وقد حصل بعضهن على قدر من السلطة السياسية في بعض دول القارة بلغن به أرفع الذرى • ولكنه الى جانب هذا كان متشائما ، فلم يتماد في بحث هذا الموضوع الخطير ، لأن القوى المتناصرة على كتبه كانت كبيرة ، وسيل الفكر المتوجه الى قمعه كان جارفا ، فتكتب الكلام فيه ، ظنا بأنه الجهد المضيع ، والعمل الفائل •

- ٦ -

نشر « بايلي » كتابه « التمثيل السياسي » سنة ١٨٣٥ ، وهو من الكتب التي أحدثت في عصره انقلابا من أخطر الانقلابات الفكرية في السياسة ، وقد أيد فيه نظرية حق المرأة في التصويت العام •

كان من رأيه أن النظام التمثيلي يقوم على مبدأين أساسيين : الأول : أنغاية من الحكومة العمل على اسعاد الجمعية ، نساء ورجالا ، لأن كلا الجنسين له قابلية التأثر باللذة والألم • والثاني : أن مباشرة الحقوق السياسية ينبغي أن تكون لغير جميع الفئات التي هي تحت كنفها ، ما دامت هذه الفئات خاضعة لحكمها أو لحكم أشخاص تتفق مصالحهم ومصالح أولئك الأشخاص •

من هذا يتضح أن القول بحرمان المرأة من مباشرة الحقوق السياسية ، إنما يستند في رأى « بايلي » الى أحد قولين :

الأول : أن حقوقهن تتفق وحقوق الرجال ، وأنهن محيا
عا للرجال من حق التصويت ؛ والثاني : أن المرأة عاجزة
عن تطبيق حقها السياسي واستغلاله بحيث يعود عليها وعلى
الجمعية بالخير . وبذل تكون المفاسد التي تنشأ عن اختلاف
المرافق بين الجنسين ، إنما يضاعف في التعويض عنها ، ما في
الرجل من التبصر والحكمة التي تغمر بفضلها وظيفة الحكم .

أما القول الأول فقد رد بحقائق تاريخية ، وذلك لأن من الحقائق الثابتة التي لم يختلف فيها مؤرخان ، أن الشطر الأقوى من شطري الجمعية البشرية ، قد استعمل « حق الأقوى » دائمًا وفي مختلف الظروف ومتباين الحالات ، مستبدًا بالشطر الأضعف ، وانه في جميع العلاقات التي قامت بين الرجل والمرأة ، كما هي الحال في كثير غيرها من العلاقات ، قد أساء استعمال القوة ، ما دامت هي قوة مطلقة القيد غير مسؤولة ، وان ذلك كان عاماً ومطرداً في كل الظروف . وقيل : لقد بذل كثير من الجهد في سبيل تحسين حالة المرأة ، — « ولكن ما تزال سلطة الرجل على المرأة يساء استعمالها ، وانه يشك كل الشك في امكان اقامة حدود العدل والانصاف في علاقة الرجل بالمرأة ، قبل أن يأخذ كل منهم حقه المنسوط من الاشراف على سن الشرائع » — ولا شك في أن كثيراً من التشريعات تتناول مسائل تتفق فيها مصلحة الجنسين ، —

«غير انه فيما يختص بالفروق الواقعية، وهي التي تتناول الصلات الإيجابية التي وزعتها الطبيعة على الجنسين ، وهي صلات لا محالة باقية أبدا ، فان مرافق ولبانات متباعدة لا بد من أن تنشأ بينهما ، وينبغي أن يسن عدد عديد من الشرائع تنظم حقوق كل من الجنسين وتحدد واجباته ازاء ذلك . فاذا ترك سن هذه الشرائع ، وهي شرائع تتصل بفتتائين متناظرتين ، لشهوة فئة منهمما ، فانا ولا شك نعرف النتيجة » .

واما القول الثاني في حرمان المرأة : فهو القائم على رأى « بايلى » في عجز المرأة ، وأنه في كل الجمعيات الإنسانية القائمة ، نرى أن جنس الأنثى هو بوجه عام أدنى ذكاء من جنس الذكر .

ولقد نسى « بايلى » حقيقة من أظهر الحقائق وأدمعها حجة . نسى أن عقلية المرأة اذا كانت من الطبقات العليا في الجمعية ، ترجح عقلية الرجل اذا كان من أهل الطبقات السفلى . وأن المرأة التي تحصل على خمسين جنيه دخلا سنويا ، هي ولا ريبة أكثر اتصالا بالدنيا ومعرفة بأنبائها من رجل دخله خمسون جنيه ، ولكنها تكون أقل من رجل دخله خمسين . فاذا صح هذا الرأى ، كان الصواب والمحجة السليمة ، أن لا تنبذ النساء ونحرمنهن حق أفراد الجمعية المشتركة ، بل نعمل على أن تكون مؤهلاتهن الدنيوية أوسع

وأرحب . وقد نشأ أيضاً في ضرورة ما تتطلب فراسة الاتقاء من الكفايات العليا . فمن ناحية ذلك الضرب من الذكاء الذي تشدد داعماً عندما نريد الحكم على حقيقة الأشخاص الذين يصلحون للخدمة العامة حكماً صحيحاً ، نجد أن المرأة في بعض الاعتبارات ، أمهل من الرجل ، إذا كانا من طبقة اجتماعية واحدة . وللباقاة النسوية في استشفاف بعض الصفات الأخلاقية في الأفراد ، أمر مجمع عليه . وما لا شك فيه أن مثل هذا المعاون الأمين ، يكون ذا شأن عظيم في انتقاء ممثلي الأمة ٠٠٠ ولو أمكن وضع طريقة مثلى لأخذ الأصوات، مع تخلص نظام أخذها من تلك المفاسد المضرة ، والمناظر المؤلمة التي تجعلها أقرب إلى الفوضى والخشونة ، لكان مباشرة حق الانتخاب نظاماً يتفق وتنمية أرق العواطف وأثمن العادات .

ومن رأى « بليلي » أنه إذا كان واضعوا قانون الاصلاح في إنجلترا (١٨٣٢) قد جعلوا المرأة في مرتبة واحدة مع الرجل من حيث الحقوق العامة ، إذن لقضوا على شذوذ عجيب ، بل على ظلم فادح ، من غير أن يضطروا إلى تبديل كبير في دوائر الانتخاب .

قال في كتابه « التمثيل السياسي » : كان ينبغي على الأقل، أن يعطى حتى التصويت للأرامل اللائئي لهن بيوتاً خاصة ،

أو يعشن بمفردهن ، أو اللواتي لديهن نصاباً مالياً معقولاً ،
وأنه لمن المتذر أن تقع على شيء من النهي أو الحكمة في أن
يصد أو لشken عن هذه الميزة ويحرمن منها ، اللهم إلا أن
يكون قد روّعى في ذلك تلك الفوضى الغامرة التي ترافق
طريقة اعطاء الأصوات ، وماهى غير بقية نظام فاسد
درجنا عليه .

وما يقوم من حجة يحتاج بها الذين يخالفون « بابيل »
في الرأى الا القول بأنه في الوقت الذي وضع فيه قانون
الاصلاح سنة ١٨٣٢ ، لم تقم أية طبقة من النساء بالطالبة
بهذا الحق ، وإن أكثر النساء اذ ذاك كن زاهدات فيه .
أما في أواخر القرن التاسع عشر ، فان أسباباً كثيرة قد غيرت
الموقف تغيراً كلياً .

الفصل الثاني

الصناعات المنزلية - القيود التي فرضت على عمل المرأة - منافسة النساء للرجال في المعامل والمصانع - المرأة في سوق العمل - مخازن التجارة الكبيرة - المرأة في مهنة الطب - تعليم المرأة تعليماً عالياً - الحياة في صورة أكثر تحقيقاً للصحة والحياة الطيبة - التغير الذي أصاب خلق المرأة .

- ١ -

كان القضاء على بضعة صناعات منزلية ، اثر ظهور بعض الاختراعات خطيرة ، من اعظم الاقرارات الداوية التي أصابت انجلترا في خلال القرن التاسع عشر . كانت تلك الصناعات وقفا على بيوت ريفية هائلة العدد منتشرة في عرض المزارع وطوها . فلما اكتسحتها تلك الاختراعات وقضت عليها ، نشأ على انقاضها مصانع فخمة واسعة ، تستخدم عشرات الآلاف من العاملات . ولقد كان لهذا الاقرالب آثار هامة يمكن تبعها في كل مرافق الحياة في انجلترا ، اجتماعياً وسياسياً . ولكن من المحقق الثابت أن فعلها كاذب أين في المرأة من حيث التأثير في حياتها وعاداتها ومصالحها ، منه في أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع . واذا نظرنا في هذا الاقرالب من ناحية بعض الاعتبارات الخاصة ، رأينا أنه قد

أنتج نتائج بالغة منتهى السوء . فمن ناحية الأخلاق كانت الصناعات المنزلية ذات أثر في الاحتفاظ بالناحية الطيبة منها ، اذ كانت حياة الأسرة غير مدخلولة بعنصر جديد يفكك عراها ، كما كانت من أشد العوامل فعلاً في الاحتفاظ بطبقة الفلاحين والاجراء مكافحة الحاجة ، وهي طبقة من أفيد طبقات المجتمع ، و عنصر من أقوى عناصره ؟ بل ان شئت فقل انها صلب المجتمع وقاره المقوم لحقيقة و صورته . فان آلافاً مؤلفة من المزارع الصغيرة في إنجلترا ، كانت ولا شك تصبح عرضة للبيع بشمن بخس والاندماج في المزارع الكبيرة ، عند ما تنزل قيمة انتاجها الزراعي بفعل ظروف خارجة عن ارادة الزراع ، لو لم يؤيدوها في مثل هذه المحننة الناسج والغزال . ولا شك في أنه من أروع الحقائق الظاهرة في الحياة الاقتصادية أن لا يعتمد الناس في معيشتهم على مصدر واحد من مصادر الثروة ، وانه من الحكمة أن يكون من وراء ذلك المصدر مصدر آخر تابع له ، يأخذ بيدهم اذا أصابهم الكساد او نزلت بهم قلة . فكانت المصانع المنزلية من حيث ذلك ذات قيمة كبيرة ، وكان من الممكن أن يفزع اليها كلما دقت ساعة الحاجة وحرب الأمر . وكانت هذه المصانع في الواقع وسيلة لاستغلال فراغ أشهر الشتاء ، عندما تتطلب المزارع قليلاً من العناية والوقت .

ان عمل المرأة يتراوح بين الشغل والفراغ تراوحاً شديداً، لا نظير له في عمل الرجل . فان عمل امرأة متزوجة من طبقة العمال ينحصر في العناية بمنزها وأسرتها ، ولكن كمية العمل المطلوب منها أداؤه تلقاء ذلك ، تختلف اختلافاً كبيراً يقتضي الحالات . فهو يتوقف الى حد بعيد على عدد أبنائها ، وعلى سنهم وصحتهم ، والدرجة التي وصلوا اليها في التعليم ، وعملهم في خارج المنزل ؛ والى وجود بنات لها وسنمنهن وقدرتهن على مساعدتها أو احتياجهن اليها . فحياتها في سنة ما قد تكون مثقلة بالعمل ، وفي أخرى مخللة بالفراغ . وفي مثل هذه الظروف تعمل الايرة والوشيعة ^(١) والنول اليدوى ، فتصبح أشياء بالغة القيمة .

كل هذه الصناعات وأترابها مما له صلة بها ، قد عطبت وبادت . ناهيك بأن الصناعات المنزلية لا يتسع لها أن تنافس المصنوعات التي تخرجها الآلات ، وهي أرخص ثمناً وأتقن صناعة . وكذلك هي الحال في عالم الاتاج الفني . فان الآلات قد قارت من حيث القدرة على الجمال الفني صناعة اليد ، وقد مضت في ذلك شوطاً قد يؤدي بها الى التفوق عليها .

انظر الى صناعة « الدانتلا » مثلاً فان الآلات قد برعت

(١) أكرة النسج

فـ صناعتها براءة أدت إلى القضاء عليها قضاء مبرماً بين الأيدي العاملة وكانت من أعظم الصناعات اليدوية في بلجيكا قبل نشوء تلك الآلات وقبل إقامة معاملها العظيمة في تلك البلاد . ذلك لأن المنافسة بين الآلة والأنسان ، قد قضت على الإنسان ، وأقامت صرح الآلة . وكذلك الحال في الملابس التي كانت تغزلها وتنسجها الأسر في داخل المنازل . فإن رخص المنسوجات الآلية ، قد قضى تقريرياً على صناعة الثياب المنزلية .

قد يتفق أن يكون مجال الاستخدام والعمل قد اتسع بوجود الآلة ، ولكن مما لا شك فيه أن مقدار العمل المتقطع ، أي الذي تتخلله فترات فراغ وتعطل ، والعمل الناشيء اتفاقاً ، أي الذي تتطلبه ظروف طارئة ، قد يحتمل أن تكون فرصه قد ندرت أو هي كادت تزول تماماً . وعلى الحقيقة نجد عند النظر في طبقة أرفع بعض الشيء من طبقة العمال والصناع ، أن الصحافة وصناعة الأدب والتأليف مثلاً قد هيأت عملاً للكثيرين ، وإن هذه الأعمال ، وإن لم تتحذ صناعة دائمة في بعض الأحيان ، فإنها بطبيعتها قد تشحذ بعض المواهب حتى يصبح الاشتغال بها ملحة وفناً دائماً ، وبذلك تضيف إلى الحياة قسطاً من المرح والفائدة ، قد نلقى أن الحياة بغierre ذميمة مرذولة . ذلك على العكس مما تقع عليه في عالم الصناعة .

فإن الصناعة قد تركت وقبلت في مواضع خاصة لا توجد
في غيرها ، فاتقل بذلك عمل المرأة العاملة من البيت إلى
المصنع .

وكان من الضروري أن يسن هذه الصناعات الهائلة
قوانين تتدخل في شؤونها فتنظمها وتحميها . ولم يكن هنالك
من حاجة إليها عند ما كانت هذه الصناعات مقرها البيت
ومصنعها جلسة هادئة إلى جانب المولد . وقد شعر كثير
من المصلحين بأن هذه الشرائع المنظمة للصناعة ظلت في الماضي
وستظل في المستقبل ، من أشكال ما ينصرف إليه السياسيون
ورجال الدولة من المهام والواجبات . وهنالك إلى جانب
هذا شرائع تتفق أزاءها مصالح الرجال ومصالح النساء على
السواء . وإن قليلاً جداً من المعضلات الاجتماعية ما يفوق
معضلة إلى أي حد يذهب القانون في حماية المرأة من التأثير
بدنياً وعقلياً من جراء ارهاقها بالعمل ، من غير أن يحرمها
القانون حق العمل ، ويحول بينها وبين مزاحمة الرجل فيه ؟
فإذا تنافس طائفتان من الناس تختلفان في القوة البدنية ،
كما تختلفان في قيمة الأجر الذي يصيب كل منهما جزاء العمل ،
فلا شك في أن مصالح متناظرة تنشأ بينهما . فإذا قام ممثلو
ناحية منها بوضع القوانين التي تنظم العمل ، فمن الراجح جداً
أن الناحية غير الممثلة تتأثر لحساب الناحية الأخرى . وذلك

ما حدث في إنجلترا وفي كثير غيرها من البلدان الصناعية .
فإن عمل المرأة تنظمه قوانين خاصة أشد وأمعن في الحرج
من القوانين التي تنظم عمل الرجل . فالمرأة ممنوعة من العمل
الليلي ومن العمل في باطن الأرض ومن العمل في المصانع
أسابيع معدودات بعد الوضع ، ومن الاشتراك في جماعات
العمل الفلاحى . وهن فوق ذلك ممنوعات من العمل أمام
الآلات الخطرة . وال ساعات التي يعملن فيها محدودة في كثير
من المناطق بالقانون ، ومركزهن في العمل مركز الفتىان
الذين لم يرشدوا بعد .

غير أنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن الحاجج التي أقام عليها
المشروعن هذه الفوارق ، هي من القوة بحيث لا يستطيع
أن يناقش فيها أو يعارض في صحتها . ومهما يكن من أمر
المنازعة واختلاف الرأي في الفروق التي تفصل بين الرجل
والمرأة عند مقارنة الكفايات ، فلا يخامرنا الشك مثلاً في أن
المرأة أقل من الرجل قوة جسمانية وقدرة على العمل . ومن
عادة النساء ، وهي عادة تكاد تكون طبعاً فيهن ، أنهن يحملن
أنفسهن من العمل ما يرهقهن ، ولهن في ذلك ميزة على الرجل
من حيث الاتساع ؛ ولكنها ميزة تقودهن إلى الاتتحار البطيء .
ويظهر أن النساء في بعض الحالات أكثر تعرضاً إلى التائج
السيئة الناشئة عن الاشتغال ببعض فروع الصناعات ذوات

العلاقة المباشرة بالصحة . فمما يقال مثلا ، وقد يكون حقا ،
أنهن أكثر استجابة للتسمم بالرصاص ، وفي سن أبكر ،
من الرجال . غير أن حقيقة طبيعية لا مناص من تقريرها
في مثل هذا البحث ، وقد تفصل بين الرجل والمرأة فصلا
 تماما من حيث العمل : تلك حقيقة أن المرأة لا ينبغي أن تحسب
 أنها امرأة وحسب ، ولكن يجب أن يضاف إليها حقيقة
 الأئمة . فإن التأثيرات القاتلة التي تؤثر في الأم وفي الجنين ،
 قبل الوضع وبعديه ، من جراء العمل المرهق ، وانصراف
 الأم عن العناية بولدها في الأسابيع الأولى من حياته ، هي
 من الحقائق التي لا منازع فيها .

ومهما يكن من أمر اختلاف الرأي بين الرجال والنساء
إذاء ما يتطلب هذا الموقف من تشريعات على هذا النطء ،
فإن المسألة في ذاتها من أعقد المسائل الاجتماعية وأكثرها
تشعبا . ذلك فوق ما نلمس فيها من الدقة وما يتطلب علاجها
من ترافق بها وبعد نظر فيها . ومن هنا حق للمرأة أن يكون لها
صوت مسموع ورأى يوزن .

هنا لك شكاوى ردت الفينة بعد الفينة ، كفو لهن مثلا
إن التشريعات التي نظمت العمل في المصانع قد أخرجتهن من
كثير من الأعمال التي كانت تدر عليهن رزقا ، وأنها أقصت
 أجورهن ، وكانت بطيئتها أقل من أجور الرجال ، وأنها

فالت بقسوة غاشمة من طائفة كبيرة من النساء اللواتي يعملن في صناعات مهملة قليلة الأجور ، ولكنها كانت تروج وتشعر في بعض المواسم ببعض لرواج غاذج موسمية مثلا .

من البراهين التي أدللين بها : أن كل تقيد يتناول حدود عملهن بمنعهن عن العمل نفس الزمن الذي يعمل فيه الرجال ، وبنفس الكمية ، معناه احلال الرجال محلهن في فرع ما من فروع الصناعات التي يتناولها ذلك التقيد .

أضف إلى ذلك أن هذه القيود قد فرضت على النساء ، في عصر اشتدت فيه حاجتهن ، أكثر من أي عصر آخر ، إلى العمل للحصول على ما يقوم بأودهن ، وأنه في ظل التناقض القائم في عالم الاتجاج الحديث ، قد تحدث نزعة العطف على المرأة ، إذا لم يسوغها الواقع ، نفس الأثر الذي تحدثه رغبة الرجال في إقصاء النساء من حيز العمل المنتج ، فيقع عليهن بذلك من المضار ما تعجز الأجيال أن تصلح من أمره شيئا .

هناك فئة من المصلحين الاجتماعيين قالوا بوجوب حظر العمل في المصانع على المرأة حظرا قاطعا . وآخرون أرادوا أن يطبقوا على المرأة قانون العمل الخاص بالفتیان الذين هم دون الثانية عشرة العاملين في مخازن البيع ، فينتتج عن ذلك ، كما اعتقد كثير من النساء العاملات في القرن التاسع عشر ،

استبدال العاملات بالعمال في كثير من الأعمال التي يعتمد فيها عليهن أكثر شيء .

- ٣ -

قلما اجتمع مجلس من مجالس التشريع في أنحاء أوروبا خلال القرن الماضي فلم ينظر في تشريعات العمل ليفرض على العمل النسوى قيودا ترمى إلى شلهم ودفعهن عن منافسة الرجال ، بما يسن من شرائع ولوائح تنظم العمل ، حتى يؤدي تنظيمه إلى هذه النتيجة . وأكبر مثل على ذلك ما وقع في إنجلترا سنة ١٨٩٥ عندما أقر مجلس العموم قانون المصانع الذى أدخل المغاسل العمومية في نطاق العمل الذى تنظمه القوانين ، فسن قيودا جديدة تناولت الزمن الاضافى الذى يحق للمرأة أن تعمل فيه تحت ظروف خاصة ، وشفعها بقيود أخرى تناولت عملهن فى المنازل بما ينتقص ذلك العمل اقتصادياً وهى وزير الداخلية بسلطات جديدة ، بحيث أصبح من حقه منعهن عن العمل فى أعمال قد يتراهى له أنها خطيرة أو غير صحية .

ولاشك فى أن هذا التشريع وغيره من أمثاله ، إن هو إلا ثمرة قانون الانتخاب الذى لا صوت للمرأة فيه ، بل أنه الجنى المباشر لتصويت الرجال واحتقارهم لهذا الحق الطبيعي دونهن ، واستبدادهم بذلك الحق ، مضافا إلى ذلك ضغط

هيئات العمال السياسي . وما قوله في أن التفتيش في المصانع قد ظل إلى وقت قريب ، وفي أكثر أنحاء أوروبا ، وقعا على الرجال دون النساء . وكان تعيين امرأتين للتفتيش في المصانع سنة ١٨٩٣ في إنجلترا ، حادثا يروى في المنتديات ويتندر به .

— ٣ —

في المقدمة الفذة التي وضعها « تيرجو » الوزير الفرنسي المعروف سنة ١٧٧٦ للأمر العالى الذى حظر فيه نظام العرقاء ^(١) للمهن والصناعة والتجار فى فرنسا ، فقرة نهى فيها تلك القيود المفروضة على الصناعات والتى — « تقصى عن العمل أحد شطري الجمعية ، ذلك الشطر الذى هو لضعفه واستكانته ، أصبح كثير المطالب قليل الموارد ، وانه بما فرض عليه من تعasse وذلة ، قد جنح إلى الفواية والفحور » وقد يحدث مثل ذلك بحكم الحالات المحيطة بالصناعة الحديثة ، تلك الحالات التى تتبحث من جراء ما سن من التشريعات المنظمة للعمل في المصانع .

ولا ينبغي أن ننسى أن مصالح الرجال والنساء ان اتفقت وتلاءمت في كثير من الأشياء ، فان هذه المصالح تختلف

(١) العريف النقيب دون الرئيس والجمع عرفاء وبابه ظرف اذا صار عريضا (مختار الصحاح) .

وتباين ، بل وتناقض تناقضاً عظيماً في نواحي العمل الصناعي . ولذا فإن الآلات إن كانت قد انزلت بالعمل النسوي أضراراً بالغة بآن قضت على الصناعات المنزلية ، فانها قد عوضتهن عن ذلك مزاياً أخر أخصها أنها فتحت لهن أبواباً واسعة للعمل والكسب . كذلك هي قضت على ملكة القوة الجسمانية وأنقضت من شأنها وحطت من قيمتها ، كما أنزلت من قيمة المهارة الصناعية بما أنشأت من ضروب التخصص في الصناعات وتقسيمها أبواباً ودرجات . ففى مستطاع الآلة أن تهوى للبنات الضعيفات وغير ذوات المرانة الكافية ، فرصة القيام بأعباء من العمل كانت تتطلب في الماضي رجالاً أقوى محنكين . زد إلى ذلك أنهن في أكثر الحالات يعلنن تلقاء أجور أقل من أجور الرجال . غير أن هنالك ولاشك استثناء ، صناعة القطن من أظهرها وأينعها . ولكن مستوى أجورهن في أكثر فروع الصناعة أقل من أجور الرجال بنسبة ظاهرة محسوسة . وحتى في مخازن البيع ، وهى مجال من غير الطبيعي ولا المعقول أن تتفاوت فيها الأجور ، نجد أن أجرا العاملات ينقص بقدر الثلث عن أجرا العاملين .

ويرجع اختلاف الأجور إلى أسباب متفرقة . ولا شك في أن بعض هذه الأسباب يشير إلى أن عمل الرجل ، كما يقضى العرف ويؤيد الواقع ، أفضل وأتقن وأكثر توائلاً من عمل

المرأة ، وان النساء أكثر عددا من الرجال ، وان مجال الاعمال التي يصح ان يستخدمن فيها أضيق نطاقا من مجال الأعمال التي يستخدم فيها الرجال . كما أن بعضا من هذه الأسباب يعود الى ذلك التقليد القديم ، تقليد الاعتقاد بضعة المرأة . وهو تقليد لم تقو عادات العصر الحديث ومتوجهاته الفكرية والفعلية أن تقتلع أصوله ، ثم الى الاعتقاد بأن العاملات أقل خصوصا للنظام واتباعا لمقتضياته من العمال ؛ ولذا فهن أقل كفاءة في سوق المساومة على الالتحاق بالأعمال من نظائرهن الذين يتمتعون بسمعة أنهم أخلد للنظام وأرعن لأصوله .

ليست هذه الأشياء هي كل العناصر التي تكون المشكلة . فان مستوى الحياة يؤثر تأثيرا جما واضحا في قيمة الأجور وتكاليف الحياة ومستواها عند العزب ، هي في العادة أعلى من تكاليف العزبة ، اذا كانا من طبقة اجتماعية واحدة . والعامل المتزوج في العادة عماد اسرته ، في حين أن الأجر الذي تحصل عليه الزوجة العاملة ، فيه صفة الاضافة أي صفة أنه شيء يسد النقص الذي قد يقسر عنه كسب الزوج .

ولا ريبة في أن هذه الأشياء من شأنها أن تؤثر في قيمة الأجر النسبي الذي يخصص لكل من الجنسين . ولكن الحقيقة أن تزول مستوى أجور النساء عن أجور الرجال ، من شأنه أن يذكرى المنافسة ويشعل لظاها ، ويزيد الرجال رغبة في أن يقصوا المرأة عن مجال العمل ، فاذا لم يستطيعوا

ذلك ، تمنوا لو أنهم ردوها إلى القصور والعجز . وما لا شبهة فيه أن القيود التي تفرضها تشريعات المصانع ونظام اتحاد المهن على العمال ، من شأنها أن تكون موضع شكوى البعض منهم . غير أنها إلى جانب هذا إنما تعبر عن رغبات أكثرتهم الغالبة . ذلك بأن مثل هذه الرغبة قد تستغل استغلالا فعالا في تعزيز تلك القيود والحرمانات التي تفرض على العمل النسوى .

- ٤ -

قيل بأن العمال عند ما دافعوا عن خطة فرض القيود وزيادتها على عمل العاملات ، لم يكونوا محفوظين إلى ذلك ببراعة انسانية صرفه ، بل كانوا واقعين تحت تأثير المنافسة المهنية . وليس ذلك بمستغرب . فإنه ولاشك تاج احساسات عادية تظهر آثارها في كل الجماعات الكبيرة التي تنزع لأمر ما إلى التنافس . وإن قليلا من الناس من يدخلهم الشك في حقيقة أن أصحاب مهنة الطب ، ما عارضوا في قبول النساء عاملات في هذه المهنة ، إلا واقعين تحت تأثير هذه البراعة ، ولو بشكل جزئي على الأقل . وكذلك ترى أن نقابات المهن التي طالبت باخراج النساء من العمل في المطاحن ، قد بناوا طلبا صراحة على أن ذلك من شأنه أن يخفف الضغط عن سوق مفعم بالعمال ، بابعاد العدد الزائد منهن عن المزاحمة فيه . والذين أدلوا برأيهم أمام لجنة العمل التي أرادت أن تزد الحدود والقيود المفروضة على عمل النساء في المعامل

قد ذهبوا مذهبين : الأول أن هذه القيود من صالح النساء ، والثاني أن ميلهم الى زيادة هذه القيود انما يقوم على رغبة في التخلص من مراحمة العمل النسوي الذي أثر في أجور العمال وفي معيشتهم تأثيراً بيناً .

لست أريد أن أبالغ في الأمر . ولكن لي أن أقول إن النساء أميل الى المحافظة على النظمات الحكومية من الرجال . وما لا شك فيه أن النساء اذا أصبح لهن صوت ذو اثر في هذه الاجور ، فانهن ولا شك لا يرغبن في زيادة القيود التشريعية ، أكثر مما يرغبن في انفاسها ، وان حق تصويت النساء في الانتخاب اذا تم لهم ، فان نسبة قليلة مما يكون لهم من الاصوات يكون ذا علاقة بالعمل ، ذلك باذ اللواتي سوف ينتخبن من طبقة العاملات سوف يكن قليلات . كذلك لا ينبغي أن يغيب عننا ان التنافس بين العاملات والعمال قد قلت حدته في هذا العصر عما كان في الماضي . فانه بعد كثير من الاخذ والرد والهجوم والدفاع بين الناحيتين ، قد تحدد لكل من الفريقين ، وعلى الأقل في مجال الصناع في انجلترا ، مجاله العملى ، فاستقر الأمر بينهما استقراراً مقبولاً ، حتى لقد أصبحت النسبة العددية بين العمال من كلا الجنسين متراوحة في مجال ضيق ، كما أن التغيرات التي تصيب عمل العاملات قد نزعت الى زيادة كبيرة في سوق العمل ربحته عاملات الطبقة الوسطى ، وتقصان بين في عدد المتزوجات من العاملات .

وبالرغم من كل هذا فإن الحقيقة الواقعة هي أن البرلمان في إنجلترا كان يتدخل شيئاً بعد شيء معيناً في فرض القيود والنظمات التي تملئ أملاكاً على الصناعات الهامة، وأن تشريعاته التي تتناول المرأة مختلفة أبعد الاختلاف عن التشريعات التي تتناول الرجل. ويدل ذلك على أن هناك مصالح متضادة، ذات قيمة حيوية، قد لاحت في أفق المجتمع وأن الأحوال التي تحمل على اعطاء النساء حق الإشراف على التشريع قد قوى وزاد^(١).

بالإضافة إلى مشكلة طول يوم العمل والأحداث التشريعية التي تتناول عمل المرأة في غير ذلك من النواحي، فإن هناك مشكلات سياسية صرفة تؤثر في موقف النساء إزاء نظام المصنع في الحاضر أكثر مما كانت تؤثر في الماضي. فإن السوق الذي يزودنه لم يصبح السوق المحلي الذي زودنه من قبل بمحض عاتهن، والتجارة الخارجية وتجارة المستعمرات العظيمة، تلك التي يقوم عليها نظام المصنع الحديث، تتارجح وتتذبذب بمقتضى تغير السياسة. فمشكلة حماية السوق الحرة ومشكلات المعاهدات التجارية، والسلم وال الحرب، والحاصارات بحرية وبرية، وامتداد اطراف الامبراطور وإنكارها، وعلاقة المملكة العظمى بما يتبعها من المستعمرات، عامة هذه المشكلات تؤثر بصورة مباشرة وسريعة في وسائل العيش لمن يعدون بعشرين الآلوف من

(١) كان هذا قبل أن يعطى النساء حق الانتخاب في إنجلترا.

الناس . والاكثرية من العمال في بعض فروع الصناعة وبخاصة صناعة القطن ، نساء ، ويقال ان عدد النساء اللواتي اقصين عن العمل في خلال الحرب الاهلية الامريكية ، أكثر من عدد الرجال الذين أصابهم التعطل .

هناك انقلاب شبيه بذلك الانقلاب الذي أحدثه نظام المصنوع يكاد يأخذ بخناق تجارة الحوانين . فان التزعة الاقتصادية الحديثة تسير ببطء نحو التبدل مما يسميه الفرنسيون الاتاج الكبير ، بما يسمونه الاتاج الصغير . فقد زادت الصعوبات التي تواجهها البيوت التجارية الصغيرة بحكم أن نسبة بيعها قليلة ، فعجزت عن منافسة البيوت الهائلة العظيمة التي تعتمد في نجاحها على سرعة تداول السلع برأس مال كبير ، وكثرة البيع مع قلة الربح . والأسعار ، اذا حالت بين صاحب الحانوت الصغير والاتصال بالمشغل مادام بيعه قليلا وبطيئا ، فانها تجزى أعظم الجزاء وتتجزأ أكبر الربح اذا كان البيع كبيرا وسريعا ، وبذلك يقضى على الحوانين الصغيرة لقلة ما تبيع ويحال بينها وبين الاتفاق بما يخرج المشغل لقلة ما تشتري . ذلك بأن الحوانين الكبيرة قد تحتركر ، أو تكاد تحتكر ، في نطاق بعيته ، خروبا كثيرة من السلع . وهى تعرضها بسعر مخفض ، وفي أشكال ونماذج مختلفة . ثم تعمل على تنمية عملها وتجارتها باز تجمع فى بنائها بين مصنوعات مختلفة متباينة تؤدى أغراضا واسعة . وما يحدث هذا النظام من الرضا والتقبل عند المستهلك

الذى يرضيه مرأى تلك المجموعة المتنوعة من السلع التى يحتاج إليها ، يضفى على الحوانىت الكبيرة ميزة فى منافسة الحوانىت الصغيرة التى تكتفى بسلم قليلة .

إن نشوء هذا النظام التنويعى فى عرض السلع ، ولا سيما منذ صدور قانون المسئولية المحدودة فى سنة ١٨٦٢ فى إنجلترا ، قد هىأ الفرصة لتأسيس مثل هذه البيوت الضخمة بينما تجد أن البخار ونظام طرود البريد قد جعل من السهل الالهين على مثل هذه البيوت أن تمد منافستها إلى عواصم المديريات والى القرى . بذلك نرى أن الصناعة قد أخذت تتركز ، فأصبح كثيرون من كانوا أصحاب حوانىت مستقلين ، مأجورين بمرتبات ، فانضموا إلى صفوف العمال الذين جندتهم أصحاب تلك الأعمال الواسعة .

كان هذا التغير لزاما ، لأنه تاج أسباب اقتصادية قاهرة . ولقد كان ذا فائدة فى مجموعة ، ترجحها أو تعليها . ولكنه إلى جانب هذا لا ينكر أحد أن له آثارا رجعية ذات بال ، وأنه قد جر معه جملة كبيرة من الآلام الممضة لاضرورة لها . وكان للكاتب أميل زولا خطط السبق في احدى رواياته القوية الصادقة ، إلى الكشف بوضوح وجلاء عن حقيقة تلك المعركة ، معركة اليأس والجهاد الفاشل ، التي قامت بين صاحب المانوت الصغير ، ونده العملاق الكبير صاحب البيت التجارى ، وضغطه عليه ومطاردته له . ولن يضل باحث فيه فراهة النظر وعمق الفكر ، عن أن يدرك مقدار ما في هذا

التغير من أثر الثورة الاقلابية في حالات الصناعة . فان الطرق التي سلكت من قبل قد بدت وشوهدت الى درجة كبيرة . وان عديدا وافرا من كانوا يسلكونها قد اضطروا ، بعد سنين انفقوها عاملين بأمانة وجهد ، لأن يبحثوا عن موارد أخرى للعمل ، وقد نزل معظم الضغط على نفس تلك الطبقة التي تنزل مقتضيات العادة والاعتياد من حيواتهم وسعادتهم اسمى منزل .

لقد كان هذا الانقلاب بالغا منتهى الضرر بالمرأة ، اذا نحن بحثنا مؤتمين باعتبار من الاعتبارات المهمة . ذلك بأنه خلق نزعة هي على خط مستقيم مناقضة للنزعة التي تنشأ من انتشار استعمال الآلات . فان القوة البدنية ذات قيمة كبيرة في عمل البيوت التجارية الضخمة مما هي في الحوائط الصغيرة التي حللت هذه محلها . وبهذا طردت المرأة الى حد ما من مجال العمل الذي لاح كأنه محلها المختار ، وظهرت جماعات كبيرة من الشبان على مناصد البيع في البيوت الكبيرة يقيسون الاشرطة ويقصون لفائف الحرير !!!

— ٥ —

أثر هذا الانقلاب في تقوية قضية القائلين بالغا القيد التشريعية التي تعوق النساء عن الحصول على وظائف أو أعمال . كذلك أثر تأثيرا كبيرا في عدد النساء ونسبتهن في الصناعات القديمة ، كما بذلت جهود حقه ، سواء من طريق التشريع أم من طريق البذل الشخصي ، لتوسيع

دائريتهم في العمل . ففتحت لهن أبواب العمل في مكاتب البريد والبرق ومصارف التوفير، وغيرها من الوظائف الصغيرة في الخدمة المدنية كالهيئات البلدية وادارة سكك الحديد . كذلك تضاعف فيهن عدد المؤلفات والمشتغلات بالصحافة وفي جميع ميادين الفن . بل انهن قد احتكرن على وجه التقرير مهنة الكتابة على الآلات الكاتبة ، وهي مهنة يظهر أن أصحابهن المرنة قد خلقن لها . ومنهن من وجدن عيشهن على المسرح أو في قاعة المحاضرة ، وقليلات منهن بروز في فن التفتيش والمراقبة وبضعة من الوظائف الادارية التي تحتاج إلى مهارة خاصة . ولقد حاول بعضهن أن يجدد في الكنيسة الأنجلיקانية نظام الاخوة على النمط الذي عرف به في القرون الوسطى وكان يأوي الغالية العظمى من النساء غير المتزوجات، ولكن التجربة فشلت لأن عصرها قد فات وانقضى أجله . وفي الولايات المتحدة سمح للمرأة أن تزاول المهن القانونية، فاصبح فيها عدد كبير من المحاميات ، وفي سنة ١٨٧٩ سن قانون يخول للمحاميات رفع القضايا أمام المحكمة العليا . على أن كثيرا من البلدان الاوربية قد رفضن الجري على هذا المثل ، بالرغم من أن روسيا كانت منذ زمان مضى قد أجازت للنساء أن يكن محاميات ، وبالرغم من أن السويد ورومانيا قد أظهرتا استعدادا لاتباع خطوات أمريكا .

أما ما في المرأة من الاستعداد الفطري لخدمة المرضى ، فظاهرة اعترف بها اعترافا كاملا ذلك بأن المرأة اسرع شعورا

وأدق ملاحظة في ادراكه التغيرات ، وهي صفة من أخص الصفات الالازمة في التمريض بنجاح ، وهي تتفوق على الرجل في هذه الناحية تفوقا لا مراء فيه . ولكن العصر الحديث قد حور بعلمه وفنه كثيرا من صفات هذه المهنة اذ أصبحت علما يدرس وفنا يلقن ، فارتفعت الى درجة كبيرة من المقدرة والامتياز ، لخير طرفى الجمعية ، الرجل والمرأة ، على السواء .

وفي سنة ١٨٦٨ صدر قانون فتح باب الصيدلة أمام المرأة . وبعد عهد طويل من الجهاد استطعن أن يلجن باب الطب فيصرن طبيبات . وقد سبقت الولايات المتحدة في ذلك انجلترا بل وأوروبا جميعها في ذلك ، فكان لديها من الطبيبات عدد كبير شغلن وظائف طبية ذات مكانة كبرى قبل أن تفكر أي من الأمم الأوربية في ذلك . وقد سبقت جامعه أدنبره غيرها من الجامعات في انجلترا في هذا المضمار . وفي سنة ١٨٧٤ اسست مدرسة طبية للنساء في لندن . وفي سنة ١٨٧٧ اتيح لهن حضور المحاضرات التمريضية في مستشفى لندن . وفي سنة ١٨٧٨ صدر قرار تكميلي أباح لجامعة لندن أن تعطى درجات علمية للنساء من جميع كلياتها بما فيها كلية الطب . ولقد تبع جامعة لندن غيرها من معاهد العلم ، وعند نهاية سنة ١٨٩٥ كان في انجلترا ٣٦٤ طبيبة متخصصات كما يثبت من السجل الطبى البريطانى .

ومن الغالب ان لا يصبح الطبيبات منافسات قويات للأطباء في العمل التطبيسي ، ولكن هنالك فروعا من التطبيب

النسوى تفضل خدمتهن فيها على خدمة الرجال عادة .
ولا شك في أن العبرية والنبوغ في المرأة لابد من أن تلحظ
وتحتل مكانتها في عالم العمل ، كما هي الحال تماما في الرجال .
ولقد فتح في الهند مجال واسع للطبيات يتصلن من طريقه
بملايين من نساء تلك البلاد التي يحرم فيها ، حتى في عصر
انتشار الأمراض الحادة بآلامها الشديدة ، أن يتصل الأطباء
بالمربيات بأى حال من الأحوال . ولو اتيح لتلك البلاد
ان تقبل فكرة تخريج الطبيات في معاهدها ليكن رسولات
العلم الى مناطق الألم والمرض ، اذن لأدين للإنسانية خدمة
لا تقدر بقيمة .

لم تتفرد الأمم الانجلوسكسونية بالسير في هذه الطريق .
فإن جامعة زوريخ لها فضل كبير في السبق الى أن تصبح
مركزًا للتعليم النسوى في الطب في طور مبكر من اطوار
هذه الحركة الارتقائية . ولكل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا
وإيطاليا طبياتها . بل أن سيدة من الفضليات كانت استاذة
الباتولوجيا في جامعة بيزا . أما روسيا فقد مر بها عهد كانت
فيه على رأس المالك التي مدت يدها بسخاء وكرم الى
أوليائken اللواتي أردن الالتحاق بالمهن الطبية وغيرها .
ولكن في أثناء الموجة الرجعية التي اجتاحت تلك البلاد
في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، فقد الروسيات كل
هذه الخصائص . وفي سنة ١٨٧٦ حرم النساء بمقتضى مرسوم
امبراطوري من مزاولة المحاماة ، وبعد ذلك بقليل حرم من من

معالجة التعليم في المعاهد العليا ، ولم يسمح لامرأة بأن تزاول
مهنة الطب في جميع أنحاء روسيا .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت مهنة التعليم تحت مكانة سامية بين المهن المدنية ، وزاد عدد النساء اللائي يزاولنها حتى أصبح عددهن فيها كبيرا ، وبرز في التعليم تبريزاً جعل لهن مكانة ملحوظا ، سواء أمن ناحية الكفاية ، أم من ناحية المرتبات التي يتلقينها . وبالرغم من أن التغيرات التي أصابت تعليم الصبيان كانت كبيرة وعلى نطاق واسع ، فإنها كانت أقل أهمية من تلك التي أصابت تعليم البنات في السينين الأخيرة من القرن التاسع عشر . فقد شاطر البنات الصبيان مزايا التعليم التي قررت بمقتضى قانون التربية الذي صدر في إنجلترا سنة ١٨٧٠ ، وبخاصة عند تأسيس المدارس المتوسطة ومدارس الفنون والتعليم الصناعي الفني ؛ ثم قانون التعليم الثانوي في إنجلترا ، وتحسين حال المدارس الاختيارية الذي أتى على أثر المنافسة التي قامت بين المدارس الداخلية ، والمحضوع للتفتيش الحكومي عليها ، وفتح الاعانات لها بنسبة النتائج التعليمية . أما المدارس العليا وكليات السيدات التي أُسست في أنحاء متفرقة من المملكة البريطانية ، فقد أتاحت لآلاف عديدة من النساء من أهل الطبقتين العليا والوسطى ، قدرًا من التعليم أسمى بكثير من التعليم الذي تاله أمها تهن ، وخرجت معلمات لمزاولة التعليم في معاهد الدنيا وللأسر الخاصة أرقى من أنصاف المتعلمات اللاتي زاولن هذه الحرف من قبل .

ان التعليم السنوى العالى في انجلترا قد توسع فيه ونظمت دراسته ورسمت قواعده حتى لقد أصبح ثمانين في المئة من جامعات بريطانيا العظمى ، وكذلك الجامعة الملكية بايرلاندا ، من معاهد العلم التى تعنى بتعليم النساء وتمنحهن الشهادات والدرجات أما جامعتا اوكسفورد وكمبردج ، وكلاهما من الجامعات التى أيدتها النساء بالهن فى العصور الأولى ، قد ظلتتا فى أواخر القرن التاسع عشر متبرجتين عن أن تمنح درجاتهما وجواائزهما للنساء . ولكن بالرغم من أن تزمنت بعض رجال الكنيسة أمثال بارجون Burgon ولدون Liddon وپوسى Pusey ، فقد سمح للنساء أن يحضرن حلقات دروسهم . وان افتتاح كليات هتشن Hitchinn وجيرتون Gurton ونيونهام Newnham وسومرفيل Somerville والسماح للنساء بشهود المحاضرات في الجامعات الكبرى ، وأداء امتحانات الدرجات والشرف والامتحانات الموضوعية التي تنظمها الجامعات في طول البلاد وعرضها ، وتلقين العلوم الطبيعية والرياضية ، كل ذلك كان من شأنه أن ينشر المعرفة بين النساء وان يزيد من خطرهن سواء أكمن من أهل الطبقة العليا أم المتوسطة . وان قليلا جدا من الاحداث العظمى في تاريخ الحضارة الانجليزية ، ما ييز فتح أبواب الجامعات للنساء ، وقبولهن عضوات في حركة الفكر والثقافة . أما مخاوفه بعض المعارضين من فتح أبواب معاهد العلم للنساء ، مثل الخوف من الفوضى في النظام والأخلاق ، فاشياء لم يقم

عليها من دليل ، بل كانت مخاوف وهمية ، كما أنه لم تقم من حاجة التي تغير كبير في برامج الدرس .

على أن هذه الحركة الارتفائية لم تقتصر على إنجلترا وحدها . ففي بلاد اسكتانديناوة وایطاليا وسويسرا والولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية ، فتحت الجامعات أبوابها للنساء ، وبذلت جهود الجبارة في سبيل رفع مستوى تعليمهن .

كانت صوفيا كوالفسكى Sophie Kovalewsky التي أثارت الترجمة عن حياتها اعجاب القراء وبعثت فيهم احساسا بالاكبار والاجلال ، استاذ الرياضيات العليا في جامعة استوكولم . على ان البنات كن قد اخرجن من حظيرة التعليم بمقتضى الاصلاحات التي وضعتها حكومة الثورة في فرنسا وفي عصر نابوليون الأول . وقد اعتقاد نابوليون بل استمسك بفكرة أن تعليم النساء لا ينبغي أن يتعدى الأوليات ولكن قوانين ١٨٥٠ و ١٨٦٧ قد أباحا تأسيس مدارس ابتدائية لتعليمهن في كل مركز من المراكز الكبيرة في فرنسا ، كما قصد قانون ١٨٨٢ الى أن يكون تعليم البنات اجباريا . وفي عصر نابوليون الثالث أ始建ت في باريس مدارس لتعليمهن المهن ، وأتيح لهذه المدارس أن تتبع في تعليمها برامج الكوليج دي فرنس Collège de France . وعند سقوط الامبراطورية أتيح لهن أن يحملن شهادات الجامعات في الآداب والعلوم والطب .

ظلت المانيا حتى عهد قریب متخلفة عن أكثر المالك الأوربية في التعليم العالى للمرأة ، ومضت الحكومة الروسية خاصة تقاوم كل حركة ترمى الى اعطائهن حق الدخول في الجامعات والترخيص لها بالاشتعال بجهة الطب . ففى اواخر القرن التاسع عشر كان فى روسيا ٢٠٩ مدرسة ابتدائية للبنات لم يكن منها سوى ١٧ مدرسة لها ناظرات والبقية نظارا ، كما أن فكرة الطبقة الحاكمة والجامعات كانت معادية لكل حركة قصد بها التسوية بين الجنسين في التعليم العالى والثقافة العامة كذلك صدر عن الروح البروسى قانون فى سنة ١٨٥٠ حظر على النساء أن يكن أعضاء أو يشهدن اجتماعات كل الجمعيات المشغولة بالسياسة أو التى تناقش فى المسائل السياسية . ولقد كان فى النمسا وفي بقية الدول الالمانية مثل هذا القانون ولكن لم يشرف القرن التاسع عشر على اختتام حتى نهضت المانيا نهضة كبيرة فى التعليم النسوى وتبعتها النمسا .

على أن العناية بأمر التعليم النسوى فى انجلترا قد بز من جميع النواحي امثاله فى القارة ، كما أن نساء انجلترا قد كان لهن السبق الى العلم والى الأدب والفنون على جميع نساء بقية البلدان الاوروبية . ولقد ظن أن التعليم قد يؤثر على الحالة الزوجية وانه قد يجعلها أقل صفاء وأقل سعادة ، لأن نسبة اللواتى سيلجأن الى الزواج باعتباره ملحةن الأخير وملاذهن الاقتصادي سوف يقل ، أو لأن الرجل والمرأة يكونان أشد صلة وامتن أصرة اذا ربطت بينهما مصالح

جوهرية أو جمعت بينهما فكرات تميل إلى الكظم والكآبة .
ولكن الواقع أن تعليم المرأة قد دل على تقىض ذلك تماما .
كذلك الاقسامات الكبيرة التي تفصل بين الرجل والمرأة
من حيث الرأى والميول ، وكانت سببا في شقاق مشاهد جد
الشاهد في كثير من اسر القارة الاوروبية ، قد قلت أسبابه
في انجلترا أو هي كادت تختفى كلية ، وأخذت روح من التسخن
والتساهل في النشوء حالة محل روح التزرت القديم . ولقد
دللت التجربة على ان الخوف من أن المرأة المتعلمة قد تهمل
شئون بيتها ، انما هو خوف لا محل له ولا سبب وانه الى
جانب امرأة واحدة تهمل شئون بيتها لسبب انها متعلمة ،
مائات يهملنها بسبب الاستهانة أو الفجور . أما ما لوحظ
في بعض النساء المتعلمات من الحذقة والكبر والاسراف
في الذوق وفي الآراء ، فلم تكن أشياء غير طبيعية بحكم أن
أمثال أولياء قد وجدن أنفسهن مهملات مقصيات وانهن
في حرب دائمة مع أوضاع الجماعة معرضات الى وابل من
الاستهزاء والسخرية . فلما أن تغير الوضع وأصبح ما ليس
طبعيا طبعيا ، وأعترف بما لم يكن يعترف به في أوساط
الجماعية ، امتح كل أوجه الشذوذ واعتدل مزاج المرأة المتعلمة
وأحسست بأنها في جماعة هي منها واليها .

خيف من شر آخر ظن أنه أنكى من سابقه وأدهى ، ذلك
هو القول بأن نهج التنافس العقلى قد يفصح عن صدع
كبير بين استعداد الرجل واستعداد المرأة ، بمقتضى ما فيه

تكوين المرأة من رخاوة ورقة . ولكن أولئك الذين قاموا على التعليم النسوى العالى في انجلترا لم يغفلوا هذا الخطر ، فجهدوا بحذق وكافحوا بمهارة فنجحوا في التخلص منه و كان من تاج جهدهم أن وقع تغير كبير في الأمزجة والأذواق ، تقبلته الأمة من غير أن تشعر بأنه وقع بالفعل . فان جمال الصحة الكاملة ومرح الروح قد حلا تدريجا محل الرقة المريضة والضعف والترهل وانحلال الأعصاب ، تلك التى كانت مثال الجمال في القرن الثامن عشر . وأصبحت الملابس أكثر اتفاقا ومقتضيات الصحة ، والمرانة الرياضية من مستلزمات الحياة ، وعكف النساء على تعضية أوقات من المرح والتسلية تستخف الروح وتشحد الذهن . ولقد صحب هذا حركة التقدم الذهنى فيهن ، حتى لقد قال الاستاذ هكسلى انه في خلال خمسين سنة التى توسيطت القرن التاسع عشر طفرة كبيرة وبخاصة القوى البدنية فى النساء الانجليزيات طفرة كبيرة وبخاصة بين الطبقات العليا والطبقات المتوسطة . ولقد كان التعليم نعمة عظمى للنساء غير المتزوجات وهن كثرا ، سواء أكن غنيات أم فقيرات . وبالرغم من أن تعليمهن لم يبلغ مبلغ المثل الأعلى ، فإنه على الأقل قد زودهن بسلاح يواجهن به معركة الحياة . فقد زاد الى كفايتهم ، وأوسع من نظرتهم في الحياة وجعلهن أوصل بحاجات ومصالح لم يكن لهن بها صلة ، وغرس فيهن خلقا جديدا ، قلما تعجز عن أن تغرسه قيود النظام الذى تفرضه العادة المتواترة المركزة في عمل بعينه .

بالاضافة الى ما تقدم ، اقول انه يتعدى على باحث لبق
أن يفوته ذلك التغير الكبير الذى وقع في الأوساط الانجليزية
العليا في خلال الجيل الأخير من القرن التاسع عشر خاصا
بالأوضاع الاجتماعية المتفق على أنها الحدود التي لا يسمح
للمرأة أن تتعداها من حيث العمل في هذه الدنيا . فان الفكرة
الأغريقية القديمة ، فكرة ان عمل المرأة ينبغي أن يقتصر على
المنزل ولا يتجاوزه وهى التي ظلت الى اواخر القرن التاسع
عشر رائجة في المانيا الى حد ما ، قد اتتفت وتركت وزال
أثرها في بريطانيا ، وأصبح عدد من السيدات البريطانيات
يتناولن من الأعمال و يؤدين بنشاط وأمانة خدمات المجتمع
كذلك التي يؤديها متوسطو الرجال . ولقد تناول هذا التغير
كل ميادين العمل والتسليه والعادات .

جرت العادة في بريطانيا حتى اواخر القرن التاسع عشر ،
أن لا يؤذن لسيدة أن تمشي في شوارع لندن بغير حارس ،
أو تستقل الا في عربة مقللة أو تسافر الا تحت ضغط اعتى
الظروف ، ولا يؤذن لها بذلك الا اذا كانت برفقة رجل يؤمن
عليها . فكيف ينظر أهل ذلك الزمن لو انهم عادوا اليها ثانية
ورأوا سيدات وشابات يرتدين في احضان المجتمع الصاحب
ويشهدن حفلات كرة القدم كالشباب ، ويختلطن بالطلاب
في الجامعات وفي قاعات المحاضرة والامتحانات العامة ، وانهن
يخطبن الجماهير من فوق المنابر ، ويدبرون الحركات السياسية
والاجتماعية ، ويتسلقن جبال الألب ، ويساركن في الألعاب

الرياضية ، ويسافرن بغير رفيق ، فيطفن أنحاء العالم المتدين ،
ويدرسن ما يشأن بملء حريتهم ويناقشن في أخص المسائل
التي تقوم عليها دعائم الدين والعلم والفلسفة ؟ الراجح أن
أول ما يلقتهم هو مرأى ذلك المخلوق الذي عرفوه مشاكسا
صاحبا ، قد ارتد كائنا وديعا سهل القياد هادئا ، وليس بين
المرأة التي كن يعرفنها في زمانهم وبينه الا سمات فرضتها
عليه الطبيعة فرضا .

ان الأسباب التي أدت الى هذا التغير الظاهر وما ترتب
عليها من النتائج ، قد تفتح أمامنا ميدانا فسيحا للبحث ،
لا ينبغي أن نمر به غير آبهين . فان البعض يرون انه قد لا يقل
أثره عن احداث ثورة أدبية في اخلاق المرأة . أما أن تغيرا
قد وقع بالفعل ، فذلك ما لا يمكن انكاره أو اخفاء أثره .
ولكن يظهر لي أنه مداه قد بولغ فيه كثيرا .

ان الطبيعة قد وضعت من الفوارق بين الرجل والمرأة ،
مالا يستطيع تخطيه أو التغلب عليه . وفي خلال كل الأعصر
تطلع المرأة الى أن تكون أما أو زوجة ، وكان ذلك اسمى
منزلة تتطلع اليها ، وسيظل حالها على هذا خلال كل الأعصر
المقبلة ، تنقل معها جيلا بعد جيل أثبت المنافق وأرق العواطف .
وانا لنرى أن التغير كان أظهر وأجلـى في مجال الأخلاق
الرقـيقـة ، وان بعض ظلال من المـلـقـ النـسوـي قد أخذـتـ تـضمـ حلـ
وتحـولـ ، في حين أنـ غيرـهاـ مضـىـ يـعمـقـ ويـقوـيـ .ـ والـغالـبـ
أنـ النـسـاءـ سـوـفـ يـمـضـيـنـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ ،ـ الطـيـاتـ وـالـخـيـثـاتـ ،ـ

الأنايات والغيريات ، محتفظات بنفس النسبة التي لهذه
الصفات من أنفسهن ، ولكن صفاتهن ، الطيبة والخبيثة ،
سوف تختلط في نفسيتهم بصورة مختلفة عما هي عليه .
قد نجد في الطراز النسوى الحديث قدراً أكبر من رجاحة
الحكم وضبط النفس والشجاعة والاستقلال ، ومدى أوسع
من العواطف والانجذابات والمصالح المادية ، أكثر مما كان
ذلك في غابر الأيام . ستصبح المرأة أكثر شكا وأقل سذاجة
وتطوحا مع الاساطير والأوهام ، ولكن مع ذلك ستكون
أبرد طبيعة وأشد صلابة . قد يحتمل أن لا تقل غيريتها ،
ولكن سيكون منشؤها أرجع إلى حب الواجب والعادة الثابتة .
بيد أن العناصر الانفعالية والدفعية والخيالية في المخلق ،
بما يعتورها من الأخطار والمحاسن ، سوف تصبح أقل بروزا
في صفاتها . أما في الطبقات الطيبة ، فقد يقع أن تكون قوة
الاحساس بالواجب ، موجهة إلى غايتها باستئارة الحكم
ورجاحة النظر ، هي القوة المسيرة ، وإن الحياة بذلك ستضحي
ألم وأنور باتساع دائرة المصالح الغيرية والتضحية واللذائذ
المفيدة . أما في الطبقات التي هي أدنى ، فلا شك في أن
الشهوة غير المحكومة بالعقل ستكون أضيق دائرة وأقل أثرا
في الحياة ، ولكن إلى جانب هذا سيصبح الدين والقيود
الاجتماعية أضعف وأشد تراخيًا . كذلك سنجد أن الرغبة
في الأشياء المثيرة وحب الجدة ، تلك التي خلقتها حياة مزدحمة
متدافعه بالمتناكب ، سوف تزيد ، وأن حب الدنيايات متلاصبه
صورة هي إلى القساوة وإلى الدنيات أقرب شيء . وإن قليلا

من أشياء هذه الحياة ما يبذ قباحتها وبشاعة ، انهمالك انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، في دنيويات يتطلع من طريق ما فيها من مباحث ومسرات الى اتهاز الفرصة التي تواليه ، وتقدير الدخل والخرج والتشاريف والمراقب وما مضى وما يتوقع ، كل ذلك بعين المدرة اللبق والمنطق المتزن ، العالم بأن الكبوة قد تكسر ركبتيه .

الفصل الثالث

الولاية على قانون الأطفال - شرائع تتعلق بالمرأة المتزوجة - ملك المرأة - الارث بلا وصية - حقوق الوالدات - حق الانتخاب للمرأة - قدرة المرأة الادارية - السياسة وخلق المرأة النساء المتزوجات - التأثير الاكليروسي - النزعات نحو حق المرأة في الانتخاب - الحالة في اواخر القرن التاسع

نابليون : مدام - انى لا احب ان تتمحك المرأة
في السياسة .

أرملاه كوندورسيه - لك الحق أيها الجنرال :
ولكن من الطبيعي في بلد تجترز فيه رعوس النساء ،
أن يكون لهن الحق في أن يسألن عن السبب في ذلك .

- ١ -

كان من الضروري أن تؤدي التغيرات التي ترتبت على ذيوع التعليم ، والظروف التي احاطت بالمرأة ومستوى الأخلاق الذي سمت إليه ، تلك الظواهر التي كانت تتاجا للروح التي سيطرت على القرن التاسع عشر ، إلى أن تتحرك عواطف المرأة فتأخذ حياتها سمتا جديدا وأن تزيد عناليتها بالأمور السياسية . ولا شك في أنه قد مرت عهود قبل القرن التاسع عشر ، نبت فيها ميل نحو السياسة عند المرأة ، بل إن أهمية السياسة عندها في ذلك الوقت قد بلغت من الأثر في تفسيرها مبلغا عظيما . ولقد وصف الكاتب الانجليزي

المعروف مستر «أديسون» تلك الانقسامات الخزبية التي تولتها روح من العنف والشدة قلما يتصور قدره ، والتي وقعت في اواخر عهد الملكة «آن» . لقد كان من شأن تلك الانقسامات أن تشق الجمعية النسوية شيئاً وفرقاً . ولم يشهد تاريخ الانجليز عهداً تأثرت فيه ماجريات الأحوال السياسية بمثل ما تأثرت اذا ذاك بما تركت جهود المرأة فيما من طابع ثابت بالتفافهن من حول العرش والدفاع عن وجهة نظرهن دفاع النمرات . واذا تتبع الانسان بمحri التاريخ بعد ذلك العهد ، فلن يفوته أن يرمق بعين الاكبار نساء من البرزات الضاربات أرقى المثل لجميع الناس ، مثل جيورجيانا دوشه ديفونشر ، أو مسر كرو أو مسر ماكولي أو اللادى چيرسى أو اللادى هولند أو مس مارتينو . غير أن السياسة عند المرأة في اواخر القرن التاسع عشر قد اتسع أفقها اتساعاً عظيماً بل ان طابعها قد اختلف عما كان عليه من قبل ، فنشأ بذلك مشكلات نسوية ، يزيد اتصالها بالسياسة أو يقل ، وبرزت في أفق الحياة الانجليزية .

- ٢ -

عندما أخذت العناية بالتعليم تزداد وتعظم ، وبذا كان مبدأ عظيماً من القوة الارتقائية من الوجهة التعليمية ، يحتاج كل المثل القديمة في انجلترا وأكثر دول القارة الأوربية ، لم تغفل المرأة بما فيها من كريم الأحسان وقوة التطلع الى أن نسبة كبيرة من المدارس الاعدادية الحرة ، وهي من ركائز

الرقي الفكري في القرن التاسع عشر ، إنما قد أقيمت في ذلك العهد الذي يوصف الآن بأنه من أقل العهود استنارة ، لتعليم أولاد « المحررين »^(١) ، أو تعليم كل الناشئين الذين يولدون في أبرشية ما ، وكفالة الأولاد القراءة وتعليمهم وتدریبهم على الحياة بغير أجر أو تحمل أي عبء مالي ، وأن الفوائد التي ترتبت على هذه الحركة الارتفائية الكبيرة والمزايا التي تجت عنها ، قد اختص بها الأولاد دون البنات . ومر عهد عمدة فيه كل دولة من الدول ، وبخاصة بريطانيا ، إلى أن تهب للأولاد فرصة التعليم المجاني بكل درجاته . فكان من نتاج ذلك أن قويت عند المرأة نزعة التطلع إلى دخول الجامعات والمعاهد الأخرى . وإن تلح في التمتع بمساعدة الحكومات لها في هذه الناحية .

إن جميع هذه الحالات تظفرنا على حقيقة واقعة في جميع المجتمعات الإنسانية . فليس من الطبيعي أن يمضي نصف الأمة في سبيل من الرقي والاستنارة يكسبه فرصة أعلى في الحياة على النصف الآخر من غير أن يتطلع النصف المعطل عن الرقي إلى العمل على اللحاق بمنظيره . على أن مثل هذه الظاهرات هي في الواقع ضرورية ومحتملة بقدر ما هي طبيعية . فان للحالات النفسية في ذلك أثرها . ونزعة الإنسان في الحياة ، هي عند الرجل كما هي عند المرأة ، في مستوى

(١) اسْمُ أَطْلَقَ عَلَى الزِّرَاعِ وَالْعَالَى بَعْد سُقُوطِ النَّظَامِ الْاِقْطَاعِيِّ .

واحد من حيث التأثير في رسم الاتجاهات التي تسير فيها كل جماعة من الجماعات .

وليس من شك في أن الذين يقولون إن المرأة قد خلقت للبيت ، لا يفطنون عادة إلى أن الرجل قد خلق أول مخلوق زوجاً لافرداً ، أى أنه لابد من أن يعيش في أسرة ثم في عائلة ثم في عشيرة ثم في شعب أو أمة . وان من أوجب الأشياء لضمان حياة هذه المجتمعات على اختلاف ضروبها أن يتساوى النصيفان ، المرأة والرجل ، في تحمل المسؤوليات والاستمتاع بتطريزات الحياة ، وأن يسايراً معاً مقتضي ما تتطلب الحياة من ضرورات لتتم صورة التكافل الاجتماعي بين الزوجين في كل نواحي الحياة فإذا تخلفت المرأة عن الرجل في ميدان من ميادين الحياة ، سواءً كان ذلك الميدان عقلياً أو اجتماعياً ، كان ذلك من أخص ما يفسد رابطة التكافل التي هي العقدة الأساسية في كل مجتمع إنساني .

إن الذين يذهبون مذهب أن المرأة لم تخلق إلا للبيت ، لا يستطيعون أن يفسروا ذلك القول إلا مأسورين بفكرة أن المرأة ليس لها أن تلاحق الرجل في ميادين الحياة . وماذا يكون شأن أولئك الذين يردون المرأة هذا المرد السحيق ، لو أنهم علموا أن المرأة ينبغي لها لكي تكون عضواً صالحاً في مجتمع ديمقراطي ، أن تستقل فكراً و عملاً و نزعة ، وأن تشعر بأنها مخلوق له حق كل المخلوقات في الحياة بتنوع

صورها ، ولها أن تعمل وتكتب عيشها وأن تستقل بكل مرافق حياتها ، وان مجتمعا لا تسود فيه هذه الصورة العالية من الحياة ، لمجتمع فاسد من أصوله ، عاجز عن الرقى ، بالغ منتهى ما يصل اليه الانحلال في أبشع صوره .

— ٤ —

حدث أيضا أن تعاظمت عند المرأة ، طوعا لمواجة التقدم ووفقا لسير الارتقاء الاجتماعي ، نزعة الاستقلال ، فكان من الطبيعي أن لا تتعامى عن التشريعات المجنحة والتفضيل الشائن الذي نصت عليه القوانين الانجليزية ، ورفعت به منزلة الرجل على المرأة درجات كبيرة ، وأثقلتها بقيود وقيادتها بحرمانات أبيهظتها وأذلتها . ومن الأمثلة على ذلك انه حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، كان من حقوق الزوج القانونية ، مهما كان في ذلك الزوج من سوء الخلق وحدة الطبع واسراف النزعات ، أن يحول بين زوجه مهما كانت ورعة تقية صالحة ، وبين الاتصال بأولادها . وكان من حقه المطلق الذي لا ينافش ولا يماري فيه أن يتزوج منها أولادها ، وهي ما تزال حية ترزق ، وأن يعهد بهم إلى محظية أو خليلة . وظل الحال في انجلترا على ذلك حتى سنة ١٨٣٩ اذ صدر قانون حضانة الأولاد فجعل للمرأة حق الحضانة الى سن السابعة ، ثم أباح لها الاتصال بهم بعد ذلك ، مالم تكن قد سافحت وثبتت عليها السفاح . وصدر بعد ذلك قانون

في سنة ١٨٧٣ جعل للمحاكم الحق في ظروف معينة أن تحكم للمرأة بحضانة أولادها حتى يبلغوا السادسة عشرة من عمرهم . ولكن فيما عدا هذين الاستثناءين ، وما لم تتدخل المحاكم ، وذلك في بعض ظروف شادة ونادرة ، كانت ولاية الأب على أولاده شاملة كاملة ، بل قد لا يبالغ اذا قلنا انها كانت مطلقة قريبة من الاستبداد المطلق .

وأنكى من ذلك كله وأمعن في النيل من كرامة المرأة مهما كانت فاضلة ، انه حتى بعد موت الأب ، لا تنتقل حضانة الأولاد اليها . فقد كان من حقه أن يهملها ويوصي بحضانة أولاده الى غيرها ، من غير أن يبين لذلك عن سبب ومن غير أن يرجع اليها في أى شيء من ذلك . وحتى اذا مات ولم يوص بشيء يتعلق بحضانة أولاده ، فان من حق اقرب اهله من العصب أن يستعمل نفس الحق الذي لم يشأ الأب المتوفى أن يستعمله في وصيته ويقصى الام عن أولادها والولاد عن أمهم . فهل كان شيء أشد من هذا بغيا ونزولا بالمرأة الى الدرك الأسفى من الحطة والمهانة ؟

لم يبلغ الانجليز المبلغ الذي وصله الاسلام من حيث حق المرأة في حضانة أولادها الا سنة ١٨٨٦ اذ صدر قانون جعل لها الحق الطبيعي في حضانة أولادها بعد موت زوجها . أما سلطة الرجل حال حياته فلم يمسها هذا القانون ولا تعرض لها شيء ، بل احتفظ له بحق أن يضم اليها

ويشرك معها من يشاء ويجعل له على الأولاد نفس الولاية التي لها بعد موته . ولكن أقل ما في ذلك التشريع من التخفيف عن أثقال الأمهات أن اعترف للزوجة بحق الحضانة ، ولم يكن يعترف لها بشيء من ذلك قبل .

— ٤ —

ولم يكن مركز المرأة في إنجلترا من حيث أن لها حق الملك ، بأفضل من حيث هي أم . فقد قيدت ملكية المرأة للعقار والمنقول بقيود شديدة قاسية ، أثرت في مركزها الاجتماعي كما أثرت في نفسها وفي مزاجها تأثيراً عنيفاً قاسياً .
قبل سنة ١٨٥٧ كان من حق الرجل أن يهجر زوجه ، وأن يتركها بغير ما يقيتها أو يقيم حياتها هي وأولادها منه ، وكان من حقه فوق ذلك أن يعود إليها بمحض اختياره ويستولى على كل مملوكتها بالغة ما بلغت قيمتها وأن يبيع من ذلك ما يشاء بالثمن الذي يشاء ، ثم له بعد ذلك أن يهجرها وينبذها ، ثم يعيد عليها الكرة كما فعل أولاً فيجردها من جميع ما تملك ثم يهجرها مراراً وتكراراً على نفس الصورة وبذات الأسلوب ، وليس لها من قانون يحميها أو شريعة تقتضي لها .

وظل الأمر على ذلك حتى سنة ١٨٥٧ إذ دخلت مادة في القانون الذي أنشأ محاكم الطلاق حمت لأول مرة في تاريخ إنجلترا مملوكت المرأة المهجورة ، وصدر قانون آخر في سنة ١٨٨٦ قرر لها حق الارتداد على زوجها بما يتصرف

فيه من أموالها اذا هجرها • وتلك حماية ناقصة بل حماية صورية ، لأنه فيما عدا حالة الهجران وحدها ، فقد ظل للزوج الحق المطلق في التصرف في مملوكت زوجه وفي كل ما تكسب أو تربح أو ترث ، وعلى الجملة في جميع ما يتناول حق الملك من الأشياء •

من الحق أن القانون كان يجبره على أن ينفق عليها ويقيم حياتها ، ولكن ذلك الأمر كان من البين أن ينزل في حالات كثيرة إلى سد الرمق وستر العورة ، فضلاً عن أن ذلك الوضع قد أحدث حالة اجتماعية خطيرة في أواخر القرن التاسع عشر في إنجلترا وفي غيرها من المالك التي سنت شرائع تشبه شرائع الانجليز • فقد عاش الأزواج عالة على الزوجات المثريات وناموا مستظلين بالبطالة والكسل في حمى القانون والشريعة ، متصرفين في ما يملكون بمحض ارادتهم وعلى غير ارادتهم ، منقين أموالهن في الدسакر الليلية وفي أحضان المؤسسات • كل هذا بحماية من القانون وأجازة من شرائع تلك البلاد •

وبعد جهاد همض شديد امتزجت فيه المضحكات بالبكاء ، واشتبت في قوى الشر مع قوى الخير في عراك تواسلت مواقعه في أثناء الليل وفي أثناء النهار ، سن قانون في سنة ١٨٧٠ جعل للمرأة الحق المطلق في ادارة ما تملك من عروض الدنيا ، وكف الرجل عن شيء من ذلك العبث الذي

لم يكن له من سبب الا انه هو الذى شرع لنفسه وللمرأة ،
فوضع من الشرائع ما أرضى خيالاته التى وجها فى الاكثر
ما فيه من نزوات التسلط وشهوات الخسدة والدنسة وسفارات
الانانية الكريهة .

على أن هذا القانون لم يكن الا قانونا حسن الصورة
سيء الخبر . فانه خلف ملكية المرأة ما عدا استثناءات
لا قيمة لها ، غير محمية ولا مستندة الى حق تشريعى ظاهر ،
فقد سكت القانون وقطع لسانه عن النص على شيء يجعل
للزوجة ملكا متحيزا ينتقل الى الذهن معنى الملك على ما تفهمه
الآن . فلم يكن لها من حق أن تقاضى غيرها أو يقاضيها
غيرها . ولم يكن لها الحق في أن تتعاقد بغير اراده زوجها
وأجازته قانونا . والملك الشخصى الذى يوصى لها به بعد الزواج
اذا تجاوز مئى جنيه أصبح الزائد من حقه المطلق . وبالرغم
من أن القانون قد قرر ان لها حق الملك وأن الرجل قد كف
عن سلطان التصرف في ملكها من غير اجازتها ، فان له حال
حياته الحق المطلق الذى لا يحد بحد ولا يتقييد بقيد
في التصرف في غلة ذلك الملك كيف يشاء .

أما الذين يقولون بأن المرأة قد خلقت للبيت فاما هم
يريدون أن يرتدوا بالمرأة المسلمة الى هذه الحال عينها ،
ان لم يكن بنص القانون فالحيلة حينا ، وبالتحليل حينا آخر ،
لتتصبح المرأة وما تملك متاعا للرجل . بئس للظالمين بذلك .

من عجائب الأوضاع الإنسانية أن أمة لم تضرب بسهم كبير في مدارج الرقى المدنى مثل روسيا في القرن التاسع عشر، ظل حق ملكية النساء فيها مقرراً محترماً منذ أبعد أزمان التاريخ، بل إن هذا الحق كان ثابتاً كاملاً لا يؤثر فيه مختلف الحالات التي تتعاقب على حياة المرأة فهى قبل الزواج وبعده مطلقة التصرف فيما تملك، ولا يؤثر الزواج في ملكيتها بصورة من الصور. وفيما بين سنة ١٨٤٨، ١٨٦٠ شرعت الولايات المتحدة عدة تشريعات ثبتت حق ملكية المرأة وجعلته قائماً على أساس صريح من القانون.

أما في القارة الأوربية، فقد اختلفت التشريعات اختلافاً كبيراً باختلاف الأمم والدول. قضى بعض المالك الأوربيون، وعند اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، كانت حقوق الملك للمرأة أرقى بعض الشيء، أو كانت مساوية لحقوقها في إنجلترا قبل سنة ١٨٥٧، ولو أنه كان من الممكن بشروط خاصة في عقود الزواج، أن تتحسن شيئاً ما.

في بداية القرن العشرين وقبل نهاية القرن التاسع عشر اتجه التشريع إلى ناحية العمل على استقلال المرأة بما تملك من حطام الدنيا، ومساواتها بالرجل من حيث ذلك. أما معاملة المرأة، متزوجة كانت أو غير متزوجة، معاملة القاصر أو السفهية الذي لاحق له في أن يتصرف في ماله أو أن يتعاقد

الا بارادة وصى او قيم فأمر ظل قائما في الشرائع الاسكندنافية حتى الرابع الأخير من القرن التاسع عشر حيث ألغى . كما أن آثار ذلك النظام قد ظلت واضحة في تشريعات سويسرا حتى سنة ١٨٧٤ ، وفي الدنمارك الى سنة ١٨٨٠ . وصدر في النرويج تشريع (سنة ١٨٨٨) حمى ملكية المرأة المتزوجة . أما القانون الإيطالي من وجهاً حماية ملكية المرأة المتزوجة ، ففارقى بكثير من القانون资料ى ، ولو أن القانون الإيطالى قد استمد من القانون الفرنسي أصلاً ، كما أن القانون المدنى الألماني الذى عدل فى أواخر القرن التاسع عشر قد اتجه نفس المتجه الذى اتى به المشرعون الإيطاليون . وما يقترب له حقاً أن هذا الاتجاه النبيل قد ساد شرائع جميع الأمم المتقدمة فى العقود الأولى من القرن العشرين .

— ٦ —

أما الارث بلا وصية فقد ظل فى إنجلترا موضعاً لبعض العسف وتفضيل الرجل على المرأة . فإذا مات رجل بغير وصية ، ذهب نصف ما يملك لزوجته إذا لم يكن له ولد ، والنصف الآخر لورثته من العصب . أما إذا توفيت الزوجة ولم ترك وصية ، ذهب جميع مالها للزوج . وفي سنة ١٨٩٠ سن قانون نص على أنه إذا مات رجل بلا وصية ، ذهب جميع ما يملك إلى الزوجة إذا كان ملكه كله لا يتجاوز خمسين جنيه . أما إذا جاوز ذلك ، فإنها تأخذ خمسين جنيه علاوة على نصيتها الأصلى منه .

وكذلك في محاكم الطلاق ، فان المرأة لا تساوى الرجل في الحقوق . فانه في الوقت الذى يستطيع فيه الرجل أن يحصل على الطلاق اذا ثبت عليها الزنا ، فان على الزوجة أن تثبت الى جانب الزوج من ناحية الرجل نزوعه الى القسوة أو الهجران أو غير ذلك من الخبائث ، حتى تمنع أجازة الطلاق .
كان هذا شأن الرجل والمرأة ازاء حق الطلاق قبيل نهاية القرن التاسع عشر في انجلترا . ولكن في سنة ١٨٧٨ سن قانون عدل بقانون آخر صدر في سنة ١٨٩٥ جعل من حق النساء الفقيرات طلب الانفصال عن أزواجهن اذا ارتكب الرجل شيئاً من أعمال القسوة والتعذيب أو الضرب او اذا ثبت انه ترك أطفاله بغير ما يقيتهم اختياراً وجعل للمرأة حق الوصاية على أولادها الى سن السادسة عشر ، وأجبر الرجل على أن يعطي لهم تفقة أسبوعية طوال هذه المدة .

* * *

وما كان لمنظر اجتماعي أن ينظر في هذه الحالات الا ويعتقد أن النساء الانجليزيات كن على حق في أن يجأن بالشكوى من التشريع في بلادهن . وانه الحق أن الزيجات التي يتكافأ فيها الطرفان ، قد تقل فيها أسباب الشعور بعدم المساواة ، وان متاعب الحياة فيها تكاد تكون غير محسوسة ، ولكن وظيفة القانون الأساسية انما تنحصر في حماية الضعفاء من سوء استعمال ما يكسب الأقوياء من حق ان شرعاً وان عرفاً .

ولم يكن في القانون الانجليزي ناحية ظهر فيها تمكן
الاغنياء من الاتفاف بالقانون دون القراء ، مما كان في
شائع الطلاق . فقد ظل أمر الطلاق أطول الا زمان ممكنا
لأولئك الذين يستطيعون تحمل النفقات الباهظة التي يتطلبها
استصدار اذن خاص من البرلمان . والمحاكم الخاصة التي
كان من شأنها النظر فيما ينزل بالنساء من عسف وجور ورد
تلك المظالم عنهن ، كانت في غير متناول الفقيرات لكثره
نفقاتها وعجزهن عنه أدائها . ومع هذا فإنه في البيوت
التي خيم عليها الفقر وهددها الخراب حتى لقد خرج من
توازدها الحب والعطف والانسانية ، حيث يسود الادمان
على الخمر وترتع الرذيلة وتعصف النزوات بكل معانى الرحمة ،
كانت ترتكب تلك الخطايا التي ان تناولها القانون بما يحقق
المساواة أو جزء منها ، فقد يحول الفقر دون ان يصلت
القانون سيفه على رءوس البعثة المعتدلين .

— ٧ —

ان عنایة المرأة وا زدياد الرغبة عندها في الاشتغال بالأمور
السياسية ، كان في أكثر الامر تابعا لما أحست من تفضيل
الجنس الآخر عليها أمام القانون وفي المعاملات ، وأطعمها في
أن تنغمر في لحج السياسة ما أنسنت من قدرة على رفع تلك
المظالم التشريعية التي حاقت بها من قبل ، فمضت تعمل بجهد
وفراحة نادرتين على أن تناول حق التصويت في الاتخابات

العامة ، وقد بدأت حركتها تشتد وتقوى في بداية القرن العشرين ٠

لقد كان للحركة السياسية النسوية في إنجلترا أسباب من التقاليد ومن العرف ومن القانون ، ولكن نزعتها إلى العمل على نيل حق التمثيل النسائي إنما يرجع في أكثر الأمر إلى عبقرى من عباقرة الانجليز هو الفيلسوف « جون ستيوارت مل » ٠ بدأ « ستيوارت مل » حركته بأن قدم إلى مجلس العموم مشروعًا ملحقًا بقانون الاصلاح ليقرر المجلس للنساء حق التمثيل النسائي في سنة ١٨٦٧ ، ودافع عن مشروعه دفاعاً مجيداً برسالة نشرها وبين فيها كيف تستبعد المرأة وكيف تنتهي حرمتها ، وعقب على ذلك بجموعة رسائل أخرى تناول فيها هذا الموضوع من جميع جهاته ٠ ولقد قويت تلك الحركة من بعد ذلك إذ أيدتها ظروف جعلت الرأي العام الانجليزي أميل إلى التسليم بحقوق المرأة النسائية ، حتى اتتهى الأمر بأن أعطيت حق التصويت في نواح قرية جداً من مجال السياسة الصرفة ٠ ففي قانون اصلاح البلديات الذي صدر في سنة ١٨٦٩ منحت المرأة حق الانتخاب في جميع الانتخابات البلدية ٠ وفي سنة ١٨٧٠ أعطين حق التصويت في انتخاب أعضاء مجالس التعليم ٠ وفي سنة ١٨٨٨ أعطين حق التصويت في انتخاب أعضاء مجالس الأقاليم ٠ أما قانون ١٨٩٤ ، ذلك القانون الذي حور في إنجلترا كل نظام الحكم المحلي ووسع

توسعة كبيرة في نظامه التمثيلي ، فقد مُحى كل أثر لتفضيل جنس على الآخر في مسائل الانتخاب .

كانت هذه البداية بمثابة تمهيد لأن شترك المرأة في انتخاب أعضاء مجلس البرلمان . فان اشتراكها في المعارك الانتخابية الصغرى ، وتمرسها بخوض بعض المعارك كان فيها الكثير من التنازع والمجاهدة ودرس المشكلات المحلية وتكوين الرأي فيما يضر وفيما ينفع ، كل ذلك كان مدرسة عليا أخذت فيها مدارك الانجليزيات تتضح وتستقر على صورة ديمقراطية صحيحة أصبح لها فيما بعد أثراً بعيداً في توجيه سياسة الامبراطورية ، حتى لقد أصبح لها الحق بعد سنة ١٨٩٤ أن تعطى صوتها في انتخابات مجالس الابرشيات ومجالس الأقاليم ومجالس التعليم وانتخاب القيمين والأوصياء على القراء والمعوزين . ولقد أصبح لها في جميع ما ذكرناه حق أن تنتخب وأن تنتخب ، فتقدم ناخبة وتقدم منتخبة . ولقد نجح كثيرات منهن في نيل عضويات كثيرة في هذه المجالس ، كما أن بعضهن قد استطعن أن يدرن معارك الانتخاب بقوة ومهارة أتعبت كثيراً من مبرزى الرجال . وكثير من هذه المعارك قد خاضتها المرأة على قواعد حزبية أو قواعد سياسية ، كما أن كثيراً من الضرائب التي فرضت على الشعب الانجليزي قد أقرتها مجالس اشتراك النساء في انتخاب أعضائهما أو كن عضوات بها . واذن لم يبق بعد سنة ١٨٩٤ أمام المرأة

الإنجليزية الا خطوة قصيرة لتصبح من مقومات الحكم
الأعلى لتلك البلاد بنيل حق الانتخاب لمجلس البرلمان .
ولكن بقى أمامها معركة حامية الوطيس ، كان من الضروري
أن تخوض غمارها .

- ٨ -

من الأسباب التي اقيمت للحيلولة بين المرأة والحقوق
التمثيلية ، أسباب بعضها مضحك وبعضها مناف للعقل . من
الأسباب المضحكة مثلا ذلك القول الذي يلجم إليه اليوم
بعض المصريين من يزاولون مهنة الرجعية اذ يینون كل
حاجتهم على أن المرأة أم وينبغى أن تكون للبيت وللبيت
وحده . ومن الأسباب المنافية للعقل بل وللطبيعة قول البعض
بأن المرأة أخضع لشهواتها وانفعالاتها من الرجل . كأن
هؤلاء القائلين بهذا القول لم يدركووا بعض الحق الذي أظهرنا
عليه التاريخ فيروا الى أى درك من الاسراف والفساد بلغت
نزوات الرجال الى أية مهوأة سقطت فضائل الانسان وضحي
بها ارضاء لشهواتهم الخسيسة ونزواتهم واطماعهم
وخيائتهم الجلى .

قيل في أوربا ان كفاية المرأة على وجه العموم أدنى من
كفاية الرجل . وقيل انه لم يخلق بعد امرأة دانت شكسبير
أو هندل أو رفائيل . ومن ذا الذي قال بأن مثل هذه الكفایات
الفذة العالية شرط واجب في كل من يعطى حق التصويت

أو حق التمثيل النيابي؟ ومن ذا الذي استطاع أن يثبت أن المرأة في مختلف العصور لم تظهر من الكفايات ما كان ذا أثر بالغ في الحياة السياسية؟

ان الدور الذي سمح للمرأة أن تقوم به في الحياة العامة قد اختلفت منازله باختلاف العصور . ففي اليونان القديمة وعند الرومان اقصيت المرأة ونحبت عن كل ما يتصل بالحياة السياسية العامة . اقصاها عن ذلك الميدان امران : القانون والفكرة العامة أي الرأي العام ، وجرداها من كل حق سياسي .
فإن من السقطات الشنيعة التي عدها الرومانيون على «اليوجabalوس» ، بل إن أبرز سقطة عدوها عليه على كثرة ماله من سقطات ومفارقات ، هو تعيين والدته عضوا في مجلس السينات . فلما قتل ذلك الامبراطور قتلت معه ، واتخذ بعد ذلك كل احتياط شرعي ممكن للحيلولة دون تمثيل ما اعتقد الرومانيون انه من أعظم مآسي تاريخهم . ولا يدل ذلك على مقدار ما شعر به الرومانيون من انتهاء لحرماتهم من جراء ما ارتكب امبراطورهم هذا ، قدر ما يدل ذلك أنهم وهبوه بعد قتلهم إلى آلهة الجحيم . آلهة النار السفلی . وظل الأمر في هذه الامبراطورية على ذلك حتى انتقل مقرها إلى بوزنطية في الشرق ، فحكمت المرأة واحتكمت في مصالح تلك الامبراطورية العظمى .

ولكن الأمر كان على عكس ذلك في غير أغريقية وروما ،

اذا كان دور المرأة في السياسة عظيما بالغ الأثر . فهناك
تلمع أسماء سميراميس وأرتميسيا وزينوبايا وديبورا ويولائيقية
وبرنيقية ابنة بطليموس الأول وكليو بطرا . أما الصورة التي
صور بها المؤرخ تاقيطوس النساء الجرمانيات وما كان لهن
من أثر في السلم وال الحرب ، فصورة فذة ولا مراء . وكفى أن
نعرف أن الجرمانيات كن شوكة في جنب الامبراطورية
الرومانية طوال ذلك الزمان الذي اشتد فيه الكفاح بين قبائل
جرmania وامبراطورية روما .

أما ملكات مصر القديمة فكفى بهن مثلا . وأما ماتركن
من أثر في قيادة أكبر المدنيات القديمة وأعظمها أثرا في ترقية
النوع البشري ، فذلك ما ينبغي أن يكتب في صفحة الخلد
بحروف من نور . ولم تنزل المرأة عن مكانتها التي كسبتها
في مصر القديمة بعفتها وقوتها خلقها حتى اليوم . فان الملكات
ووصيات الملك الالئي يذكرهن التاريخ الحديث قد رفعن
ذلك المشعل الذي كانت ملكات مصر أول من حملته في تاريخ
الإنسان . وان قليلا من ملوك أوربا الحديثة من لهم الحق في
أن يرتفعوا الى مكانة ايزابلا الإسبانية أو كاترين الروسية
أو ماريatriزا النمساوية . وان أطول ملكين مرا بإنجلترا
كانا ملك الملكة الإيزابيت والملكة فكتوريا فلم يمر بالإنجليز
عهود كانت أكثر من عهديهما رحاء وديمقراطية وأصالة
وتمكنا في الأصول والفروع .

وكذلك الحال اذا رجعت الى فرنسا . فقد يذكر تاريخ تلك البلاد مالا يقل عن أربعة وعشرين وصية من وصيات الملك ، حملن فرنسا على أكتافهن الرقيقة في أعصف أيام تاريخها . ومن الأسف أن فرنسا قد أصابتها النكسة في زمن الجمعية التأسيسية ابان ثورتها الكبرى ، فمنع تلك الجمعية المرأة من أن تكون وصية على الملك ، وقصرت ذلك الحق على الرجال وحدهم . ومن ذا الذي ينكر أن ذلك كان اتساكا فرنسيا ؟

- ٩ -

أما من حيث القدرة الادارية فلا شك مطلقا في أن المرأة تفخر بمنزلة لاتداني . فمن ذا الذي يستطيع أن ينتقص هذه القدرة اذا نظر فيما كان لها من أثر في تأسيس المذاهب الدينية في القرون المظلمة . ولا تنسى أيضا ما أظهر الديريانيات والراهبات من مقدرة فذة في تدبير شئون الأديرة ، أو ما أبدى من حسن الادارة والفراهة التنظيمية في العصور الأكثر جدة ، نساء قمن بتأسيس البيوتات الكبيرة كما أنسأن أو أدرن الأعمال الاتاجية أو الصناعية العظيمة أو معاهد البر . ولقد كان أثر المرأة بارزاً محسوساً في جميع البلدان التي نجح فيها اقامة هذه المعاهد فحسنـت في كلها ادارتها وأدت بفضلها رسالتها على أكمل وجه .

ولا يدلـك على شيء عن مقدار ما كان لتـيـك السيدات من منزلة واحترام ، مثل ما يـدلـك ما خلف الفنان المصور

رامبراند وآتباعه من لوحات خالدة مثلوا فيها سيدات الدانمرك اللواتي قمن وصيات على معاهد البر في تلك البلاد . وفي إنجلترا الحديثة ضرب المثل بما كان للمرأة من قدرة وحسن تدبير في ادارة بيوت الفقراء والمستشفيات والسجون والمدارس وفي غير ذلك من المؤسسات الاجتماعية التي لا تحصى عداؤ . وإن الأثر الذي خلفته في تلك البلاد لأثر خالد حتى ليخجل أى إنسان ألم بشيء من تاريخ إنجلترا الاجتماعي أن يماري فيه أو ينتقصه . وكم من ثروة بدها الرجال باللامال والاسراف قد استرد بفضل عناء المرأة وحسن قيامها على العمل واستمساكها بفضائل الأخلاق والعزم والحزم والقدرة الفائقة . وفي أية ناحية من نواحي مجتمع كبير تقع على مثل تلك الفراهة الفذة التي أظهرها نساء الطبقة المتوسطة في فرنسا ، تلك الفراهة التي نوه بها أفراد من الكتاب وعابرة من رجال الاجتماع .

وبعد : فمن ذا الذي ينكر أن تلك الكفایات العليا التي امتازت بها المرأة في جميع ما ذكرنا من نواحي الحياة في أوروبا ، لم تكن ذات أثر بالغ في الحياة العامة ؟

وما من شك من أننا في مصر الآن نجتاز نفس ذلك الطور الذي نبذ فيه أهل أوروبا فضيلة الاعتراف بالحق ، وراحوا ينظرون في مثل الحقائق التي ذكرناها نظرة من يعتقد أنها سطحية أو منافية للعقل ، ذلك بأنهم أنكروا أن الكفایات العقلية والخلقية ذات قيمة ما في التصويت الانتخابي وفي

التمثيل العام ، في حين أنهم قد أضفوا ذلك الحق على فئات من الأغبياء والبلهاء والجهلاء والمترفين وأهل الفراغ . بل إنهم سبقونا بقرن كامل في العمل على تقوية الأحزاب بأفراد من أهل النفوذ والعصبية ، وأهملوا أهل العلم والكفاية والاستقلال في الرأي والصراحة في القول . وما ذلك إلا لأن الحكومات التي لم يكمل فيها الاستقرار الديمقراطي إنما تعتمد على التواب الآلين ، وتكره الذين يعقولون أو يفهمون . ولعل هذه الظاهرة عامة في جميع الحكومات على اختلاف ألوانها وعلى تقاؤت درجاتها مهما كان أمر استقرارها التمثيلي . بل أضيف إلى ذلك أن ممثلي الأمة في حكومة ضعيفة رخوة القوام مائعة السكين ، إنما هم صورة من الحكومة التي تعتمد عليهم في الفوز بأغلبية في مجالس التمثيل تضمن لها كراسي المحكم .

- ١٠ -

سب آخر من الأسباب التي يرکن إليها أولئك الذين ينكرون على المرأة حق أن يكون لها صوت في السياسة ، ينبغي لنا أن تتكلم فيه بايجاز ، لأنه على ما أعتقد ، ليس من الأسباب الواهية التي لا ينبغي أن يؤبه لها . ذلك قولهم أن المرأة أقل من الرجل قوة بدنية وانها لا تدافع عن الوطن في معايم الحرب . وقد يكون في ذلك شيء من الحق لو أن الأمر لم يقف عند الحالة الراهنة بين الرجل والمرأة ، وساوت

القوانين والشرايع مساواة تامة بين الجنسين في جميع الحقوق على اختلاف ضروبها وتباعن حالاتها . كان يصح أن يكون لهذا الكلام بعض الوزن اذا فرضنا أن أصحاب الحق في التصويت من الجنسين سوف ينقسمون فريقين متعددين : النساء فريق والرجال فريق آخر . ومن ذا الذي في مستطاعه أن يقضي بأن الشرايع ينبغي أن تحرم النساء المسنات والرجال المسنين من الحقوق المدنية كافة لأنهم أصبحوا عاجزين عن القيام بواجبات الحرب أى الخدمات العسكرية ؟

وحتى لو فرضنا أن الاشتراك في الحرب شرط ضروري في من يكون لهم حق التصويت ، فإن هذا الفرض لا ينهض دليلا على حرمان النساء من حق الانتخاب وحق التمثيل . فإن النساء ، شأنهن في ذلك شأن الرجال ، يتحملن من أعباء الضرائب التي تفرض في كل حرب نصيا غير منقوص ولا مزيد مما يتحمل الرجال . وبالرغم من أنهن لا يحملن من أعباء الحرب ما حمل الجرمانيات اللواتي وصفهن « تاقيطوس » أو ما حمل الارلنديات في القرن السابع اذ كن يصاحبن أزواجهن في ميادين الحرب ، فإنهن قد اضطعن في كل حرب حديثة بنصيب ذي قيمة كبيرة . فهل من المفكرين أو غير المفكرين نرق أحمق يستطيع أن يقول أن ما قام به جاويش في ميادين الحرب كان أثمن قيمة وأعلى قدرًا مما قامت به « فلورانس نيتا نجيل » في حرب القرم « أومس كافل » في الحرب العالمية الأولى ، هما ومن كان معهما من المتطوعات ؟

وليس المثل الذى ضربه هاتان بأكمل من المثل الذى ضربه النساء في حرب أمريكا الأهلية اذ قمن بتأسيس « البعثة الصحية » التي خفت الكثير من ويلات الميدان ، وكان عملهن المثل الأول الذى اتتحاه فيما بعد كل أمم الأرض ، وما جمعيات الصليب الأحمر غير أثر من آثارهن !! !!

وما كانت الحرب غير واجب من واجبات كثيرة تفرضها الحياة القومية ، وليس هنالك من سبب حقيقي يحملنا على أن نربط بين ذلك الواجب وحق التصويت . و اذا كانت المخوب في البلاد الديمقراطية لا تعلن الا بارادة نواب الأمة ، فلماذا لا يكون للمرأة رأى في ذلك اذا كان من الضروري أن تحمل عبء الحرب مع الرجال .

قيل بأن الصوت الانتخابي إنما يمثل القوة ، كما يمثل ورق النقد معدن الذهب ، وانه من أخطر الأشياء في حياة أمة من الأمم أن تفصل الشرائع بين قوة التصويت والقوة الطبيعية هذا ليقال أن الرجل هو صاحب القوة العضلية ، فهو اذن صاحب الحق المطلق في التصويت . وان هذا ندليل فيه نقص ، لأن المرأة لم تقاوم في عهد من عهود التاريخ أي تشريع دعاها إلى التضحية في سبيل الواجب القومي بما في ذلك أعباء الحرب ، ولم تأتف أن تسرف في انهائك فوتها العضلية اذا دعيت إلى اداء واجب . وانها لتهؤدى كما أدت خلال كل العصور واجبات لم تنقصها الحاجة الى استعمال

القوة العضلية ، ففي الحقل وفي المعمل وفي البيت لا تضن المرأة بعضاً لاتها كما أنها لا تضن بأعصابها وجميع ما أضفت عليها الطبيعة من موهب الحياة .

- ١١ -

وقيل بشيء من المرارة والحزن العميق أن جملة ما في المرأة من خلقيات سوف يتباين انقلاب كبير إذا سمح بأن يكون لها حق التصويت في الحياة العامة . وليس في معركة تحرير المرأة على شعب أطراها واتساع نواحيها من موضوع استأثر بعنایة الكتاب والمفكرين أكثر مما استأثر موضوع الخلق النسوی وتأثره بالانغمار في الحياة الصاخبة التي ندعوها حياة الرأى العام .

أما من حيث التزاحم على ابداء الرأى في الانتخاب فمشكلة حلت باتباع طريقة الصندوق الانتخابي . فليس من شيء أسهل على انسان رجل كان أو امرأة من أن يدخل حجرة هادئة ثم يمسك ورقة يكتب فيها اسم شخص آخر ثم يلقى بها في صندوق أمامه . أمر لا يأخذ من وقت الانسان أكثر من خمس دقائق كل خمس سنوات !!!

ومن ذا الذي يقول بأن هذا العمل البسيط أو التفكير في تكوين رأى سياسي ، هما من الأمور التي تدخل كثيراً في تبديل الأفكار أو الأخلاق أو مقومات الحياة ؟ والذين يتناولون هذه المسائل الهامة بالبحث يكتبون وهم متأثرون

بفكرة خاصة هي أن كل من له حق الانتخاب العام أو التمثيل النيابي إنما يقضي كل برهة في حياته مهموماً بذلك الأمر منغمساً فيه مستغرقاً في بحثه والفحص عن كل ما يتعلّق به من أمور هذه الدنيا . وليس الأمر كذلك على إطلاق القول . وقيل بأن المرأة إنما خلقت للبيت . وإن كثيراً من النساء وبخاصة من ينبعى أن يكون لهن حق الانتخاب والتمثيل وهن في العادة متعلمات مثقفات ، لا يجدن في بيتهن من المهام ما يقطعن به وقت الفراغ الطويل ، فيبحثن عادة عن عمل أو يتخدن لهن مهنة مفيدة ، يزدن بها مركزهن الاجتماعي قيمة ويستقوين بها على مجابهة هذه الحياة أو يستعن بها على طرد السأم والملل . وإنه لمن بينهن أن الحياة البيتية الصرفة ، المقصورة على مهام الحياة الأولية ، لحياة تجد فيها المرأة من السأم ما يجد الرجل المتهن من بواعث الملل في مهنته . وهل يوجد في هذا العالم كله من امرأة يستغرق البيت من حياتها أربعة وعشرين ساعة في اليوم ، فلا تجد في هذا الزمن فترات يمكن أن تقضيها عاملة أو مفكرة أو منتجة ؟ وهل توجد زوجة أو أم أو فتاة استغرق البيت كل ساعات حياتها ، بحيث لا تستطيع أن تقطع منها جزءاً تنفقه في التفكير في مستقبل أمتها ومركز دولتها من العالم المحف بها كما يفكّر الرجل ؟ وهل في أشياء هذه الحياة من شيء هو أبعد عن المنطق من الاعتقاد بأن مجموعة أصحاب الأصوات في أمة إنما هم فئة مختارة منتخبة ، أكب أفرادها

على درس السياسة والمجتمع ومهروا في وزن حقائق المشكلات العالمية ، وان هذه المجموعة لن تكون الا من الرجال دون النساء !!!

- ١٢ -

من الهين أن يدعى انسان انه من المكرود أن يكون للمرأة أية علاقة بالسياسة أو أن تصرف الى التفكير في الامور السياسية ، وانه من مصلحتهن ومحافظة على مركزهن الطبيعي في المجتمع أن يظللن بعيدات عن الانغمار في هذا المترنث . كان هذا رأى الاغارقة في الزمن القديم . وما زال عليه كثير من أهل هذا الزمان . ولقد استعمل هذا الرأى في بريطانيا الى اواخر القرن التاسع عشر . ولكن مما لا سبيل الى انكاره ان تطور الحالات الاجتماعية ونشوء فكرات جديدة في الآداب عامة وخاصة ، وتقدم العلوم والفنون ، وسيادة نزعه الحرية على كل ما عدتها من النزعات الانسانية ، عامنة ذلك لم يجعل لهذا الرأى من وزن يقام في هذا العصر . ولقد مر على كل البلاد التي ضربت في المدنية الحديثة بسهم ، دور من الانقلاب الفكري كانت فيه مشكلة المرأة الاجتماعية من أظهر ما عنى به السياسة والمصلحون ورجال الدولة . ذلك بأن ما أصبح للمرأة من أثر في السياسة صار قويا يانع الأثر في جميع البلاد التي امحت فيها الأممية وشارك فيها الفتيات الفتیان في التعليم الجامعى وسمى فيها الأدب والفن وذاع ما لهما

من توجيهه في الحياة العامة . و اذا نظرنا في الثورة المصرية خاصة ، لما وجدنا من مظاهر فيها كان أبلغ أثرا من خروج المرأة المصرية الى ميدان العمل والفكر .

* * *

تعتلى المرأة الان منابر الخطابة ، وتحرر في الصحف ، وتألف الكتب وتفكر وتويد حزبا على حزب وتنضم الى فريق دون هريق وتحااز الى رأى دون رأى . وبالرغم من أن المرأة في مصر لم يصبح لها حق الاتخاب أو التمثيل ، فان أثر المعلمات قد أصبح ذا اثر محسوس في الحياة وبخاصة في الأمور السياسية . وينبغى أن نعلم ان اثراها في السياسة كائن بالفعل . واذن يكون اعطاؤهن حق الاتخاب ، ليس ضروريا ليصبحن سياسيات ، لأنهن أصبحن سياسيات بالفعل . ولا ننسى ان حرمانهن من هذا الحق قد يجعل اشتغالهن بالسياسة منصرفا الى ناحية الدعاية والتهييج الاجتماعي ، بدلا من أن يكون مثما مجديا اذا أضفت عليهن ذلك الحق الذي ينادى بأنه الحق ، كل مظاهر من مظاهر التطور الذي سرنا فيه حتى الان .

* * *

- ١٣ -

نظر في مشكلة المرأة من ناحية فلسفية ، وان شئت فقل
من ناحية فوقية طبيعية .

نزع المفكرون في هذه الناحية إلى ما سمي الحقوق الطبيعية ، ثم إلى سنن الطبيعة ، التي وصفت حيناً بأنها فطرية شاملة ثابتة لا تتغير . وكل ما قام على هذه النواحي الفطرية من الأقوال والمبادئ ، ينبغي أن ينبع الآذن ويطرح . فقد كان وليد حالات اصطناعية في المجتمع فات زمانها وانقلب آيتها .

فإن القول بالحق الطبيعي الذي أيدته «روسو» وتابعوه وقام على أن كل رجل يملك بالطبع شطراً من القوة السياسية، والقول بالسنة الطبيعية غير المبدلة من أن المرأة خلقت لتكون عالة على الرجل وإنها لا تصلح لأن يكون لها ضلع في الحكم ، كلاهما لا يقوم على أساس من الصحة ، بل انهما من النظريات التي أملتها وراثة طويلة لتقاليد حالات اجتماعية جامدة ، ظن خطأ أنها من أشياء الطبع ، وأنها ليست من الافتعال في شيء .

قد يقال بشيء من الحق أنه حيثما تقع على شيء من عدم المساواة السياسية أو المفارقات في الوضع الاجتماعي ، فإن ذلك إنما يبرر في العادة بشيء من المنفعة تجني من ورائه . فهل من الحق مثلاً أن يكون شراء بيت أو أي عقار آخر مبرراً لاعطاء الرجل حق الانتخابات ولا يكون مبرراً لاعطاء المرأة نفس هذا الحق ، كما حدث في كثير من البلاد الديمقراطية ، أم إن ذلك من المفارقات التي لا تقوم على أي أساس من المنطق أو الواقع ؟

هل من الحق أن تكون المرأة القائمة على ادارة بيوت
صناعية كبرى يستخدم فيها عمال ، أو التي تملك عقارات يتقطع
به مستأجرون ، تحرم من حق الانتخاب ، ثم يضفي هذا الحق
نفسه على عمالها ومستأجري أملاكها ، كما حدث في انجلترا
الي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكما هو حاصل
في مصر اليوم ؟

وهل يصح عقلاً ومنطقاً ، كما حدث في بعض البلاد من
قبل ، أن المرأة المالكة لأطيان زراعية ، والتي يحتشد من
حولها قطيع من المنتفعين أو المستخدمين والعمال ، تظل عطلاً
من التمتع بأى حق سياسي ، في حين أن أولئك الذين يعيشون
بفضل ثروتها والذين هم في الواقع خدامها وعمالها ، يكونون
لهم ذلك الحق دونها ؟

هل يصح ، كما صح في كثير من البلاد الاوروبية التي
ربطت نظمها التمثيلية بين دفع الضرائب وحق التصويت
والتمثيل وجعلت تلك الحال أساساً أولياً من أساس الحرية ،
أن يحرم النساء المالكات من أن يكون لهن صوت في فرض
الضرائب الحكومية التي يشاركن مشاركة فعلية في دفعها ؟

- ١٤ -

اعتراض على اعطاء الحق السياسي للمرأة باعتراضين ،
كلاهما ظاهر البطلان :

الأول : أن النساء لا يطالبن بذلك الحق ، حق التصويت
والتمثيل ومن ثمة بحق الحرية السياسية .

والثاني : بانهن اذا نلن هذا الحق . فانهن سوف يستعملنه
بطريقة تضر بمصالح الأمة .

قيل بمثل هذا في انجلترا وفرنسا وبليجيكا وايطاليا
والمانيا . وليس لنا أن نذهب في سرد الأدلة التي أقامها
 أصحاب هذا القول ، والأدلة التي استند إليها معارضوهם .
ذلك بأن الدليل المادى قد قام بالفعل ، فاعطيت المرأة حقوقها
السياسية في تلك البلاد وفي غيرها ، ولم ينتج عن ذلك أى
ضرر بمصالح تلك الأمم من جراء ذلك . بل انى أعتقد أن
التوازن الاجتماعى قد أصبح بذلك أكثر استقرارا والآداب
السياسية قد أصبحت أرفع وأسمى مما كانت .

* * *

ان الذين يقولون بأن المرأة عنصر فاسد في دنيا السياسة ،
انما يتكلمون بعقلية أثرت فيها التقاليد الموروثة وأصابها
جمود التواتر الزمانى . وانه لمن أغسر الأشياء على عقليات
استأثرت بها نظمات أصبحت على مر الزمان لزاما ، ولبست
ثوبا من القداسة ، أن ترى الحقائق الواقعية سافرة بينه .
لأن غشاوة العقيدة الموروثة التي تعنى على هذه العقليات ،
تحجبها على أن ترى تلك الأشعة اللامعة التي ترسلها طبيعة
المرأة في ظلمات المجتمع الانساني ، وتقف بها عند خرافية أن
كل الفضائل وقف على الرجل وان كل الرذائل وقف على
المرأة ، لأن الطبيعة عند هؤلاء الجامدين قد فصلت في الأزل

بين طبيعتين أحدهما جعلت سكنا للفضيلة وخص بها الرجل،
وجعلت الأخرى سكنا للرذيلة وخصت بها المرأة ، وان كل
الحقوق المدنية والسياسية ينبغي أن تقوم على هذه الخرافات .
والله يعلم في أى من الطبقتين تكمن أحسن رذائل الأخلاق .
ولئن كانت الخرافات قد شيدت فيما مضى معابد
الكلدان ومصر ، فانها قد شيدت في عالم الاجتماع صوامع
للفكر حبس في أركانها الأربع ، وأسر في لبنياتها المرصوصة .
وعندى أن نكران حق المرأة السياسي في جميع العصور كان
عنوانا على طفولة العقل ، أمعن من دلالة تلك المعابد التي
شيدتها الوهم في جميع المدنيات .

على المرأة وعلى الذين يؤيدون حقوقها السياسية أن
يرفعوا الصوت مدويا ، ويرسلوا الصرخات مرعدة مبرقة ،
فإن في الحياة المصرية يلمع نجم جديد .

القسم الثاني

حقائق واضحة في تطورنا الاجتماعي

الفصل الأول

نعمى عن الحقائق - المقلية التي تعالج بها مشكلة المرأة - وراثتنا القديمة ونهضتنا الجديدة - المرأة في حياة القصور - المرأة في حياة الحظائر - نشأة الفتاة في حياة القصر - الدادة والأغا - عقد نفسية تكتنف المرأة - سلطان سيد القصر - التزوج بأكثر من واحدة وأثر الانقلاب الاقتصادي .

- ١ -

نعمى في هذه الدنيا عن الحقائق الملموسة ، أما المنفعة فرجوها ، وأما لتقاليد ورثناها ، وأما لعقيدة اتّحذناها ، وأما ارضاء لزعارات نفسية ، خسيرة أو رفيعة . ولكن نعمى على أي حال عن ادراك الحقائق على روتها وبيانها ، ويستعصي علينا أن نرضى الشهوات والعقل معا ، وكثيرا ما تcum العقل ل تسترسل مع الشهوات .

وقضية المرأة في الحياة الاجتماعية ، من القضايا الكبرى التي احتكمت فيها شهوات الرجال ، وصالت فيها نزعاتهم ، وعموا فيها أو تعاموا عن الاعتراف بحقائق هي من البيان والظهور بحيث لا تحتمل مراء أو استرابة .

ومضى الكثيرون متعامين عن الحق الواضح الجلى ،
قائلين بأن قضية المرأة قضية محلولة ، وان الزمن القديم
قد وضع لها القواعد وفصل الأصول وأتم الفروع ، مؤتمنين
في ذلك بنظريات وأقوال أبلاها الزمن وناء عليها الدهر ،
فأصبحت مهلهلة فضفاضة بادية العوارت ، ولكنهم يحاولون
ستر عوراتها بالثرثرة الفارغة كقولهم « المرأة للبيت » وقولهم
« الرجل قوام على المرأة » وقولهم كما قالوا من قبل « المرأة
ليس لها نفس » ، من غير أن ينظروا برهة واحدة وراء
ظهورهم ليروا ذلك الفارق البعيد والصدع الكبير الذي
يفصل بين زماننا والزمان الذي راجت فيه مثل هذه الآراء ،
ومن غير أن يدركون شيئاً من فوائل الزمن والتطور التي
تفصل بين المرأة في القرن العشرين بعد الميلاد والمرأة في القرن
العشرين قبل ذلك الميلاد .

كأنما الزمن لا يدور وكأنما الأرض لا تلف حول الشمس ،
وكأنما تطور الأشياء ، عضويًا ومعنويا ، ليس له من أثر
في الحياة . وكأنما العقل لا يستكشف والنزاعات لا تسмо
وتكرم ، والفكر لا ينظر ولا يتأمل ، والنفوس لا تتبدل
ولا تتغير ، والعلم لا يغزو الاجتماع ، والاختراع لا يرقق
من متاعب العيش أو يرفع من مطامع الناس في دنياهم .

نعود إلى الوراء ، ونمعن في الارتداد إلى أساطير القرون
الأولى ، ونرتمى في أحضان النزعات النفسية والآراء المسفة

انتى غزت عقول أوائلنا وأرضاط مشاعرهم وهم يقطنون
الكهوف والمغاور ، ويسرحون كالسُّوائِم في الحرjas
والأَدغال ، كل هذا لنعمى على الحقائق الواقعة والواقع
المائلة ، ولنرضي فيما شهوة أو تمسك بتقليد درجنا عليه
أو رأى نستعز به أو نرة تدوى في أدمغتنا دوى الرعد ،
لخفت صوت الحق وتنكر تطور الأشياء .

ما ظهرت هذه الأشياء واستقوت واستشرت في شيء من
أشياء الحياة الاجتماعية ظهورها في قضية المرأة وبضعة قضايا
أخرى منها انتشار الأديان العظمى وبزوغ عصر الديمقراطية
الحديثة والانقلاب الاقتصادي الذي نعيش في ظل موجياته .

على أن هذه النزعات العجيبة قد يسر عليها الآن أن
يكون لها نفس التأثير الذي كان لها في العصور الأولى ،
بعد أن غزا العلم العالم ، ورفع الحواجز والحدود بين الأمم
وبعد أن تحرك القلم فسالت حركته على الصحف وبفضل
المطبع ، وسخرت الموجات الأثيرية لنشر النور في أرجاء
هذا السيار الصغير . ذلك بأن هذه الدنيا ، بفضل العلم ،
قد درجت نحو الوحدة العالمية ، وأخذت تخلع
عنها لباس العزلة والأسر . يدرج العالم الآن بمختلف شعوبه
وألوانه نحو الوحدة التامة ، لا في السياسة ، ولكن في الميلول
والمشارب والمشاركة في ما كشف العلم من بركات وما صنع
الاختراع من تطريقات . وان العالم ليسير في سبيل هذه

الوحدة برغم ما تظهر فيه من رجعية بعض الأحيان ، مثلها مثل الغريق الذى يطفو حيناً ويطغى عليه الموج حيناً ، ثم ما يلبث أن تتبعه الأعمق . وان السياسة التى انفردت حتى الآن بتصريف حالات العالم واحتكمت في مستقبل الشعوب والجماعات ، لتشعر اليوم بأن نزعة الوحدة العالمية قد قطعت شوطاً كبيراً أخذ يوجهها شيئاً ما ، وسوف لا تلبث غير قليل حتى نرى أن هذه الوحدة قد استعلت على سياسة العزلة التى لا يزال السياسيون حتى اليوم يأتمنون بيهديها ، وانهم في الواقع لهى خلام .

- ٣ -

بمثل هذه العقلية تعالج الآن قضية المرأة ، وقد نسينا إلى جانب هذا بعض الحقائق الجلية . كانت المرأة المصرية محجبة فاسفرت . وكانت جاهلة فأخذت تتعلم . وكانت فاقدة الارادة فتحركت ارادتها . وكانت محرومة فأصبحت ممتعة . وكانت أمة فأصبحت سيدة . وكانت محقره فاتزرعت لنفسها الاحترام . وكانت آلة مسيرة فأصبحت عاملة وصانعة ومحترفة وذات مهنة . وكانت بعيدة عن حياة المجتمع فأخذت تزاحم الرجل بالمنكب والذراع . وكانت بعيدة عن ميادين الحياة فمضت تغزو تلك الميادين بلباقة الفنان واريخية المدرء المنطيق .

يقول الرجعيون أن ذلك الذى أصابت المرأة من أشياء

الحياة إنما كان وبالا على أخلاقها وفضائلها . وإنما هم يقيسون الأخلاق والفضائل بمقاييسهم القديمة البالية ، ويزنوها بمعاييرهم التي هلهلها الزمن . ثم إنهم لا يدركون أن المرأة تقدمت وأنهم هم الذين مازالوا واقفين وإن دار بهم فلك الأرض .

أما الكلام في أخلاق المرأة وفضائلها وما أثر في هذه الأشياء تقدمها وغزوها لميادين الحياة ، فأمر سوف نعود إليه بعد لأن الكلام فيه يحتاج إلى مقدمات تاريخية تتزع حقائقها من ماضينا القريب . ولكن نكتفى الآن بأن نقرر الواقع الذي لا ينكره ذو عقل في أن المرأة دلفت إلى الحياة وإنها فكت عنها اسوار القرون الأولى ، فهل تهدم كيان الاجتماع وهل تصدع ركن الحياة وهل استقوت الرذيلة وفاض مدها واستخفت الفضيلة وارتدى جزرها ، أم أنها أصبحت شريكا حراً ذا أثر في الوجود ، وإنها أصبحت أربى لأولادها وأعطف على زوجها وأرتب لبيتها ، وإنها أصبحت أنقى سريرة وألين قيادا ، وإنها لزمت الصراحة وتركت اللؤم والمكر ، وإنها تستقبل الحياة كما يستقبلها الأحياء الأحرار ، لا كما كانت تستقبلها وهي السجينة بغير ذنب ، المجرمة بغير جريدة المتهمة في عفتها وأخلاقها ، وإن كانت مثال الطهر وعنوان العفاف !!!

إن الذين يقومون اليوم في وجه النهضة النسوية في مصر إنما ي يكون زمنا غير ودهرا عبر . ي يكون زمن الحجاب

والدادات والأغوات (الخسيان) ، زمن الستائر على النوافذ والأبواب ، زمن التسرى واتخاذ الحظيات بالعشرات وبالمئين ، زمن الفسق والفجور تحت ستار الفضيلة والأخلاق ، زمن التعطل والبلادة والجهل ، زمن الانحلال الأخلاقي والتدھور الفكري ، زمن الجمود والظلامية .

ذلك الزمن الذى احتلال فيه الرجال على كل شيء في الحياة المدنية . احتالوا على القانون وعلى الشرائع وعلى وصايا الدين ، ونزلوا بجميع ذلك الى حيث أسفت نزعاتهم العجيبة ، والى حيث ارتفعت شهواتهم . مما فكروا في أن للحياة والمدنية قوانين وان للقلب شرائع وان للأرواح دينا ، الا بقدر ما يتخذون من هذه الأشياء جهيناً للاعيب وألهيات . وما كانت القوانين والشريائع والأديان الا وسائل لارتفاع الإنسان من أحضان الجحالة والفقر والفساد . فاذا أهملت القوانين واطرحت الشريائع ونسخت وصايا الأديان ، فأى شيء يبقى من هذه الحياة الا ذلك المجتمع الذى يريد أن يرددنا إليه الرجعيون ؟

— ٣ —

خرجنا من نهضتنا الحديثة مزودين بوراثات وتقالييد ترته الى أبعد العصور . ترقد الى مصر القديمة وزمن اليونان والروماني ، ثم العصر العربي ، ثم العصر العثماني . خرجنا من ذلك الزمن الطويل بلون من ألوان الحياة هي

عجيبة من عجائب الزمن ، بل إنك لو تخيلت تلك الوراثات كائنا حيا ، لكان هولة من هول الأساطير .

كانت المرأة في العصر المصري القديم ملكرة تربعت على العرش وزوجة قدست ارادتها واحترمت أمومتها . بل كان لها في السياسة ضلع كبير اذا كانت من الطبقة العليا . وكانت حرفة شاركت الرجل في البيت والحقن ، ورفعت بسواعدها المستوى الاجتماعي للأمة على قدر ما سمح لها في ذلك الزمن بعيد . وجاء زمن اليونان ، أو كما ينبغي أن نسميه « العصر المقدوني » اذا أردنا أن نسب ذلك العصر الى الاسرة التي ملكت مصر بعد الاسكندر ، فكان طابعه مخالفا للطابع المصري من حيث المركز الذي شغلته المرأة في الحياة المدنية ، فلم يذكر تاريخ تلك البلاد امرأة واحدة تربعت على عرش أو كان لها في الاجتماع أثر ، اللهم الا أريطي ابنة أرسطو الفيلسوف التي حملت مشعل الحكمة عن أبيها وسلمته الى الأخلاف ، وهيپاشيا ابنة أبولونيوس التي نشأت وتترعرعت وما تضحيحة التعصب النصراني في الاسكندرية . وعقب على ذلك الزمن الروماني وقد دخلت مصر في حوزة روما في عصر بدأ فيه انحدارها ، وان كانت عظمة يوليوس قيصر واغسطوس قيصر ، قد حجبت عوامل الفساد التي دبت في جسم روما فترة من الزمن . وقد ظلت مصر في حوزة الرومان سبعة قرون شهدت فيها الفساد يدب

في أخلاق الرجل والمرأة ، حتى أن كثيرا من نساء الأباطرة
كن خليعات ، وحتى أن الرجال ختموهن بالأقفال ، لشدة
ما استهانت المرأة الرومانية بعفتها . وجاء العصر العربي .
وفيه رفعت المرأة إلى مكانة لم تسم إليها من قبل فاعترف
لها بحق الحياة والملك والارث وعيت لها الشريعة مركزا
اجتماعيا لحظ فيه أن المرأة كائن بشري حتى على قدر
ما سمحت بذلك ظروف الزمان والمكان ، وأنها ليست سلعة
تابع وتشترى . غير أن وراثة العرب القديمة ظلت بالرغم
من الشريعة الجديدة تؤثر أثراها في مركز المرأة ، فسلم الرجل
لها بكل ما نصت عليه الشريعة من الحقوق المادية ، وحرمها
من كل حق معنوي ، فأسرها في البيوت والقصور ورصد
لها العيون الرقباء وحرمها من التعليم ، وتزوج من أربعة
مع تحريم ذلك في معتقدى ، وتسرى بالكثير من الجنوارى
والاماء ، واتخذ من المرأة الهيبة تلهى بها ، بل أنزلها إلى
حيث أصبحت تسليه وقت الفراغ . وما العصر العثماني
الا صورة من العصر العربي ، زيد إليه أن السادة الجدد لم
يكن لهم لغة ذات آداب تغلقت في حياة الفرد وفي حياة
المجموع شأن العرب ، فنزلت مكانة المرأة عندهم عما كانت
عند العرب درجات . ذلك بأن الأدب من شأنه أن يرقق
العواطف ويثير أمجاد النفس ويوجه بالجمال وحب الجمال
على اختلاف صوره مادية ومعنوية . ولقد كان لهذا عند
العرب أثر شمل المرأة فيما شمل من أشياء الحياة الاجتماعية .

عندما سقط الحكم العثماني كانت المرأة على ماصورت ، وكان المجتمع المصري على ما وصفنا . حياة مادية صرفه ، احتكمت فيها الشهوة والأثانية ، وسادت فيها نزعات التسوية ، واتشر فيها الفساد والغى ، وتعطل القانون وحلت محله الارادات الفردية الاستبدادية ، واحتليل على الشريعة بمختلف الطرق ، وزلت مكانة المرأة الى الخضيض ، حتى لقد يروى أن بيت القاضى ، وما يزال قائمًا بجدرانه حتى الآن ، قد خصص فيه مكان ليباشر فيه الرجال تنفيذ حكم الطاعة عند صدوره اذا أراد ، اذ فهم من كلمة « الطاعة » ذلك المعنى الذى تشمئز منه النفوس ، ويشعر المرأة بأنها تلك السائمة المرذولة . ولا يزال هذا المعنى يعيشه قائما في أذهان أولئك الذين يقولون « خلقت المرأة للبيت » ، وما يفهمون من معنى « البيت » الا ذلك المعنى الذى فهم من « الطاعة » في بيت القاضى قديما .

حالة مات فيها الحب واستخفى الجمال وسترت الفضيلة وجهها خجلا حتى لا يرى ممتنعا يقطر منه الأسى والألم . وإذا كان شأن المرأة في ذلك الزمن قد نزل الى هذا الدرك الأسفى من الحيوانية ، فعلى أى شىء تبقى ؟ على الحب أم على العفة أم على الفضائل ؟ هنالك يستشري حب الانتقام وتنقلب كل الفضائل المعنوية رذائل مادية أساسها الخديعة واللؤم والتغريب . وما كان شأن القصور في ذلك الزمن يأعلى شأننا من بيوت القراء في المدن وفي القرى .

نصف للذين يقولون « المرأة للبيت » حال المرأة في القصر وفي القرية قبل النهضة الأخيرة ، وابان الاحتلال البريطاني وبعده بفترة طويلة . وان المعاصرین لأصدق من يصف .

عاشت المرأة في ذلك العصر اما في قصر منيف واما في حظيرة شيدة من لبّنات الطين . أما الأوساط ، الذين هم لا الى القصور ولا الى الحظائر ، فكانت بيوتهم صورة مصغرة من القصر ، ساد فيها كل ما كان يسود القصور في ذلك الزمان من ستائر مسترخية على النوافذ وأبواب موصدة على الحريم ، وعيون ورقباء تحصى على المرأة كل صغيرة وكبيرة ، بل وكل حركة ، وان شئت فقل كل خطرة أو كلمة أو اشارة ، بريئة أو غير بريئة ، بل أححيطت المرأة بالجواسيس والأرصاد ، الذين كان لهم أو كان لهن في تلك القصور أو البيوت النفوذ الأعلى والكلمة المسومة والارادة النافذة .

اما الحظائر المشيدة من لبّنات الطين فما تزال حتى الان قائمة في القرى وفي كثير من احياء المدن ، الى جانب العمائر الحديثة ، فهي مشهد مأثور لأهل هذا الجيل . أما القصر والحرير فقد أصبحا حديثا يروى . وانني لأروى على القارئ بعض ذلك الحديث :

كان القصر في ذلك الزمان حصننا هو بقية من الأشياء التي املتها العقلية الاقطاعية . كان في مصر كما كان في أوربا في

العصر الاقطاعي ، كتلة منفصلة عن النظام الاجتماعي السائد في خارج أسواره . كتلة لها قوانينها الخاصة وشرائعها الخاصة ، بل لا بالغ اذا قلت انها كانت دولة صغيرة في جوف دولة كبيرة . سيده حاكم مطلق التصرف في الأموال والرقب ، كلابيل هو أمير لا تمتد اليه يد القانون ولا يأبه اذا أراد بشرعية أو عادة .

شرف اذا أقدمت على أحد هذه القصور ، وكان أكثرها مقربه القاهرة ، على باب ضخم رصع خشب به بمسامير من حديد غليظ ، فكان منظره يوحى اليك ، ولو من طريق الوعي الباطن ، بأنه شيء خارج على الطبع وعلى الضرورة . ويمتد من وراء ذلك الباب دهليز طويل مسقوف يسمى « السبات » وعند نهايته باب آخر يسمى في العادة « باب الخوخة » ، هو الحد الفاصل بين دنيا الأحياء ودنيا الأموات . كان للأجنبي أن يدخل من الباب الأكبر ويقطع السبات الى باب الخوخة ، حيث يستقبله « الأغا » ليسأل عن شأنه . « والأغا » عند باب الخوخة حاكم بأمره مستبد برأيه . هو الحاكم الأعلى في هذه الدنيا الصغيرة بعد سيد القصر . لا الفتى من أولاد سيد القصر ولا الفتاة له أولها حق الاقتراب من ذلك الباب المحرى الا بأمره . فاذا تجاوز الفتى سن العاشرة ، واما وصلت الفتاة سن التاسعة ، فقد يعطى للأول بعض حرية المرور من ذلك الباب ، وأما الثانية فتدخل العريم ، وهناك يوصد عليها باب آخر هو باب « العريم » .

ولا تقف سلطة الأغا أو الخصي عند حق التحكم في الفتياز والفتيات ، بل ان سلطانه يشمل السيدات جميعا بغير استثناء . أما الخدم والخشم والخاشية ، فهو المتصرف فيها تصرف الحاكم المطلق الذي لا ترد له ارادته ولا ينقض له رأى .

وما ذلك الأغا أو الخصي ؟ عبد خطيف من أهل الجنوب احتزت مذاكيره ليكون صاحب القصر به في مأمن نزوات نسائه !!! أية عقد نفسية تلك التي تقوم في ذلك المجتمع الصغير ؟ خصي لا هو رجل ولا هو امرأة ، تعقدت نفسه ذلك التعقد المرهق ، اذ يرى من ح قوله رجالا كاملي الرجولة ونساء كاملات الأنوثة ، وهو في وسط ذلك كله كالغلوطة الحائرة على لسان البشرية . أما ما تحدث تلك العقد النفسية التي تتولى مثل هذا الانسان ، فقلما يدركها الباحث ادراكا حقا . ولكن ردتها السريع فقد ينقلب اما الى تعسف في استعمال الرخص التي يجيزها له صاحب القصر ، واما الى تستر دني على نسائه .

وقد اعلم من عجائز روين لى وشهدن ذلك العصر ، ان الخصيان كثيرا ما كانوا سعاة للبريد يحملون رسائل الحب والغرام الشفوية ، او يهيئون فرص الوصال بين محب مغمم ووالهة متعطشة الى الحياة .

وما شأن المرأة في ذلك الحصن المنيع الذي يحرسه خصي هو دونها أرومة ومجدا ، بل انه خادمها المستبد بها

في آن واحد؟ أية عقد نفسية تقوم في نفس المرأة في مثل هذه البيئة، وأية أحاسيس تتناوبها وأية خيالات تساورها في الليل وفي النهار؟ ولا أظن أن مثل هذا قد ينتج خيراً • ولقد كان تتوجه أحد أمريرن : أما افراط في التشهي قد ينقلب ثورة جامحة تبحث لها عن منافذ بين نساء القصر أنفسهن ، أو استغراق في التعبد هو في حقيقته تعبير صارخ عن آلام نفسية حبيسة •

- ٥ -

ولم يكن أثر الدادة ويقصد بها المرببة بأقل شأناً من أثر الأغا أو الخصى • فلئن كان الثاني حارس الباب ، فقد كانت الأولى منشأة النفس والخلق •

والدادة أمة من أهل الجنوب ، وكن يجعلن من أقاصي السودان أما من كردوفان أو من منابع النيل يخطفهن نحاسون يتجررون بهن •

نساء من الأحراج والأدغال وليس عليهن من سيماء المدينة الا لباس الخارجي ، معدومات الثقافة محرومات من العلم ، شاهدهن على أنهن من بنات حواء اتصاب القامة لا أكثر ولا أقل • كل ما لدينهن من علم أساطير الشياطين والجن ، وخرافات العقاد الموروثة •

وكان فتيات القصور مقصورات على أن يتلقين عن أولياء كل ما يتزودن به من علم وأدب وأخلاق • فاذا امتد أفق

صاحب القصر واستطالت خيالاته واتسعت آفاقه عهد بفتاته
إلى شيخ من حفاظ القرآن يعلمها كيف ترسم اسمها ويلقنها
الألفباء ويحفظها بعض آيات من القرآن . فإذا بلغت الثامنة
أو التاسعة ، فقد بلغت سن الشك ، الشك في عفافها وصونها
وأخلاقها ، فتحبس بين جدران القصر ، ولا ترى نور الدنيا
إلا إذا انتهت خلسا ومن وراء حجاب .

ولقد حدث مراراً أن بعضًا من أولياء المربيات ، وبالحرى
الآباء المستعبدات ، قد أصبحن سيدات في تلك القصور .
أو كبارات الحرير ، إذ كان يتزوج من أحداهن رب القصر
إذا مرض بمرض يطول أمده ، اعتقاداً بأن حرارة نساء الجنوب
تخرج من الجسم أربعين داء إلا داء واحد ، قد يكون هو
القاضي على حياته الثمينة ، فتصبح هي وأولادها منه ورثة
لذلك القصر وتلك الثروة الطائلة التي يخلفها .

كانت المرأة بين الأغا والدادة فريسة العقد النفسية من
ناحية وفريسة الجهل والغرافات وسوء الطبع من ناحية
أخرى . ولعمري كيف تنشأ فتاة في مثل هذه البيئة وتسلم
أخلاقها من العطب أو يكون لها من تجارب الحياة ومتراك
العيش ما يرفع خيالاتها إلى مستوى المثل العالية والأداب
الرفيعة .

تلك هي الصورة التي يتخيلها أولئك الذين يقولون إن
المرأة خلقت للبيت ، وذلك هو المثل أو القالب الذي يريدون

أن تصب فيه المرأة الحديثة في منتصف القرن العشرين .
يريدونها مخلوقاً متراهل الجسم فاتر النزعات ميت الأحساس
مصموم العقل خائر النفس مكبوت العواطف . يريدونها غسالة
ومناهية ومرضعة وكناسة وحاملة قمامنة من بيوت حضراتهم .
يريدونها حيواناً لا يختلف عن بقية عالم الحيوان الا أنها
ذات رجلين بدلاً من أن تكون ذات أربع . يريدونها «حريراً»
بالمعنى الذي عرف في أواسط القرن التاسع عشر في مصر
وفي غير مصر من بلاد الشرق .

- ٦ -

حقيقة واقعة أن المرأة في ذلك العصر لم تكن انساناً بالمعنى
الذي تفهمه من الكلمة الإنسانية . كانت سائمة تمرح في سجن
واسع الجنبات مع جملة من مثيلاتها كلهن ملك ليمين رجل
واحد هو سيد المقصـر . كان مثلهن كمثل الحيوان :
هذا يسمى للذبح ، وتلك ترفة للمتعة الحيوانية والشهوات
الجسمية الدنيا . لم يكن للمرأة في تلك القصور الا هذه
الوظيفة الواهية : تأكل وشرب وتلبس وتنام الليل وقطعاً من
النهار لتكون متعة للرجل .

قيل بأن قصر يلدز الذي سكنته عبد الحميد في تركيا
القديمة كان يحوي قطعاً من الاماء البيض والسود ورعاناً
من الخصيـان . وعليه يقاس بقية القصور في تركيا ومصر
والشام والعراق وفارس والهند . نساء لا هن زوجات ولا هن

محرات ، يلدن أولادا لا حق لهم في الحياة ولا أمل لهم في الدنيا ، فإذا مات صاحب القصر تفرقن أيدي سبا ، ورحن يتلمسن سيدا غيره يكن له سرارى أو حظيات . فإذا بلغ باحداهن الكبر انقلب مستجديه تستندى الأكف ما لم يعطف عليها بعض المحظوظات من اترابها فياوينها ثم يوارينها التراب اذا حدث بها حدث الموت .

يسود في مثل هذا المجتمع تقاض خلقية خسيسة . ذلك بأن استعداد المرأة ينقلب مسرحا لرذائل قد يمكن أن تنقلب مع الحرية والعلم فضائل رفيعة . فالمرأة التي لا هم لها في هذه الحياة الا أن ترضي شهوات الرجل ولها في ارضاء هذه الشهوات منافسات رسميات ، كيف تنصرف أحاسيسها الى ما هو فاضل أو رفيع من أشياء هذه الحياة . امرأة تعرف وتوقن بأن حياتها ومستقبلها وقف على أن تفتن في ارضاء رجل يشاركها في العمل على الاستئثار به عديد من النساء الآخريات لكل منهن نفس هذه الفكرة ، ويتوجه كل همن إلى العمل على أن يكن اليه أقرب والى قلبه أحب ولارضاء شهواته أطوع .

في مثل هذه البيئة تموت في المرأة كل المعانى السامية ويتعطل الفكر عن الامتداد الى تلك الآفاق التي خلق الفكر ليتمد اليها . وكذلك تموت في الرجل كل صفات الرجولية العالية . يموت فيه الأدب ويموت فيه العقل ، وترفع الخسدة والشهوة رأسها الأقرن كأنها أفعى ناقعة السم .

رجل وامرأة : تتوقف حياة هذه على ارضاء شهوة ذاك ،
وتتصرف حياة ذاك الى الافتتان بالمتعة بمفاسن هذه . أكانت
حياتنا السابقة شيئاً غير هذا ؟ وهل ينصرف المعنى المخبأ
وراء قول القائلين « خلقت المرأة للبيت » الى أبعد من
هذا كثيراً ؟

- ٧ -

في بعض تلك القصور لم يكن للمرأة مهما سمت مكانتها
شرف الأكل على مائدة السيد الكبير ! فاذا تفضل وآكلها
تركت المائدة خاوية البطن لأنه من سمو الأدب أن تجوع من أن
أكل في حضرته الا ما يسد الرمق امعاناً في اظهار الخضوع
والانكسار والذلة . كيف لا وهي ملك يمينه ، فان كانت
من أولاد الأحرار ، فقد انتقل الى زوجها كل حقوق الأب
والأم والولد ، وأصبحت كأنها ملك يمينه . وكيف تستطيع
الفرار من ذلك السجن وكيف تستطيع أن تلتجأ الى قانون
أو شرع ، وذلك أمر من المنكرات الفاحشة في ذلك الزمان .
فإن نساء الطبقة العالية ، طبقة القصور ، قد أفهمن أن القانون
والشرع كلاهما لغو أمام ارادة الزوج . أما اللجوء اليهما دفعاً
لظلم أو اقراراً للحق ، فتلك كبيرة الكبائر وطامة الطامات .
أتمثل الأسيرة المستعبدة أمام قاض وتدلف الى محكمة وتدى
بحجة أو تقيم برهاناً ؟ اذن لقد فسد الخلق وما تبت الفضيلة
وقبرت العفة وهتك العرض واستبيح الخدر .

أليس هذا ما تريدون للمرأة أيها القائلون ان المرأة
خلقت للبيت؟ وماذا تعنون بكلمة البيت، ذلك القدس الذي
اتخذتموه كلمة حق أردتم بها باطل؟ وما هي الحدود التي
تقيمونها لهذا الكلام الذي له خبيء؟ إنما يعسر على هؤلاء
أن ينكروا عما ورثوا من بالي التقاليد والعقائد والأفكار.

* * *

لم تكن ساكنة الحظيرة بأسعد حالا من ساكنة القصر.
كانت في الأغلب واحدة من أربع نساء يعشن في حظيرة
واحدة يخيم عليهن الذل والفقر والانكسار. كان السرارى
والحظيرات من نصيب أصحاب القصور، وكان التزوج من
أكثر من واحدة من نصيب أصحاب الحظائر. غير أن ساكنة
الحظيرة لم تكن سجينه. كانت تمرح على الخلبان والترع
وستمتع بضوء الشمس ونبسم الاصائل والأسحار. ولكنها
كانت إلى جانب هذا المرأة الجاهلة المستذلة. هي دابة
الحمل التي شارك الدواب عملهم اليومى.

وحقيقة الواقع أن ذيوع عادة التزوج بأكثر من واحدة
كانت حاجة اقتصادية. وكذلك الانقلاب عن هذه العادة في
وقتنا الحاضر هي ضرورة اقتصادية. واذن فلم يكن اختفاء
هذه الظاهرة راجعا إلى استعلاء في التصور أو رقي في الفكر
أو استئارة في العقل أو رقة في العاطفة.

فإن مصر وهي البلاد الزراعية منذ أن دار هذا السيار حول الشمس ، قد احتاجت على مدار العصور إلى اليد لعاملة ، إذ كانت سعادتها ورفاهيتها متوقفة على الزراعة ، والزراعة قبل الانقلاب الاقتصادي في أوائل القرن العشرين كانت قائمة على قوة العضلات تستغل أينما وجدت في الحيوان كما في الإنسان . فكانت أكثر أسر الريف رفاهية وسعادة هي أكثرها ثروة حيوانية وبشرية . لذلك عمد الرجال إلى التزوج بأكثر من واحدة طلباً للثروة والغنى عن طريق العمل العضلي ، في الحقل وفي البيت . فلما وقع الانقلاب الاقتصادي وزاد التبادل التجاري بين مصر وأمم أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ، حلت القدرة الاقتصادية في الزراعة مكان القوة العضلية ، وأصبحت كبر الأسرات عيناً بعد أن كان عوناً ، واضطرب الرجل أمام هذا الأمر أن يقلل من عدد الزوجات ومن عدد الأولاد ، لأن ذلك أصبح مجلبة للثروة والرفاهية ، كما أصبح عكسه مجلبة الفقر والتعاسة .

فلا يستتجن أحد أن اختفاء هذه الخبيثة ، خبيثة التزوج بأكثر من واحدة ، قد كان عن تطور في الخلق أو العاطفة أو الفكر بل كان تحولاً ضروريًا اقتضاه انقلاب اقتصادي بالغ الأثر في حياة الأمة المصرية . وذلك عندي دليل قاطع على أن مركز المرأة الأدبي لم يسم في عقليتنا ، وإن كانت ظواهر الأشياء تدل من هذه الناحية على شيء من ذلك ، فإنما تكون دلالة بالواسطة لا دلالة مباشرة . أما السبب الكامن فانقلاب الحياة من الوضع البدائي في الريف إلى الوضع الاقتصادي الحديث .

وكذلك يكون الحال اذا نظرت الى ظاهرة التسرى في
الصور فان هذه الظاهرة لم تتم الا بموت الاتجار بالرقيق.
والحق أتنا لم نبذل في القضاء على هذه التجارة المرذولة أى
جهد عملى أو فكري ، بل جاءنا ذلك من غيرنا من الأمم
وبخاصة بريطانيا التى قادت الحملة على تجارة الرقيق في
القرن التاسع عشر حتى قضت عليها قضاء كاملا . وان ذلك
لمجدا بريطانيا خالدا على الدهر .

ولو أن الحالة الاقتصادية قد أرتدت الى ما كانت عليه
في أواخر القرن التاسع عشر لعادت ظاهرة التزوج بأكثر من
واحدة تعزو الريف ، ولو رجعت تجارة الرقيق لعاد التسرى
إلى ما كان عليه في الصور . ولا أعتقد أن هذه العادات
قد ماتت آثارها بالفعل في نفس الرجال وانما هي اتخذت
لباسا آخر لا ضرورة الى البحث فيه .

عامة ذا يدل على أن فكرتنا في المرأة لا تزال من الغرارة
بحيث لا نستطيع أن نقول اتنا أدركتها ادراكا يحيى في انفسنا
الشعور بأننا نعطل نصف الأمة عن التطلع الى الحياة التي
أضفتها الطبيعة على غير المرأة من الأحياء . بل على العكس
من ذلك نعمل على أن نجعل نصف الأمة لغوا في منطق الحياة،
ونجاهد المرأة حتى تظل حية بين الجدران التي اسرت
فيها الأزمان الطوال . أما الواقع فان المرأة قد أفلتت بالفعل
من أسر الرجل ، لتصبح له شريكة بالعمل وبالرأي وبالعاطفة .
سنة التطوير ولن تجد لسنة التطوير تبديلا .

الفصل الثاني

ملك المرأة مسألة نظرية - وقرن في بيونكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى - بحث ذلك بالعقل لا بالنقل - توزيع العمل وتقسيم الاختصاص في الحياة الحديثة - ما هو تبرج الجاهلية الأولى - أصل البغاء شعرة دينية - تبرج الجاهلية الأولى هو غالباً المقصود بهذه الشعيرة - تبرج الرجل وتبرج المرأة - كبت الاحساس خطر يجب اتقاؤه - حش الجمال في حياة الرجل والمرأة - مستوى الاخلاق ومركز المرأة في المجتمع - المرأة والدعاون الاجتماعي الحديثة .

- ١ -

جاء الاسلام بشرائع أقرت كثيراً من الحقوق التي أنكرتها الشرائع التي سبقته على المرأة . أقر لها حق الملك وحق الحياة ، وعاملها على أنها كائن عاقل رشيد ، بقدر ما سمح بذلك مقتضيات الرقى الاجتماعي ، بل ان الاسلام فات في بعض ما شرع للمرأة من الحقوق تلك المقتضيات بمراحل كبيرة في بعض الاعتبارات .

لقد كانت المرأة في شريعة الجاهلية « شيئاً » لا « كائناً بشرياً » . كانت تقتل خشية الاملاق وكانت تورث مع

ما يورث من المتابع والخطام . لم يعترف بأن لها عقلاً أو شعوراً أو كينونة مستقلة تمتلها اراده قائمة بذاتها ، فمحي الاسلام ذلك بشرائعه الرائعة . ولكن ما أثبت الاسلام للمرأة من الحقوق لم يعترف به البغاء الذين ورثوا جاهليه القرون الأولى . لقد اتجروا بالنساء بيعاً وشراءها واستغلالاً . وحرموهن حق التمتع بما يملكن من خطام الدنيا عقاراً كان أو مالاً ، وردوهن شيئاً من الأشياء . لقد أغروهن على الفسق والفحوج ، واسترقوهن واستعبدوهن ، فاتزعن اتزاعاً من أحضان الأب والأم والأسرة ليكن خادمات أو سراير أو حظيات أو موسمات ، وبعن في الأسواق بيع السوائم أو الأشياء .

لم يقف ذلك عند الزمن الذي عقب الجاهليه فحسب ، بل انه انحدر مع القرون حتى القرن التاسع عشر الميلادي ، فزالت بعض آثاره وبقى البعض ، وما بقى من ذلك حتى الآن صورة بشعة شنيعة ثقيلة على النفس .

لا تزال حتى الان نلمس ونشاهد من آثار ذلك ماينبغي أن تضرره الحكومات الضربات القاصمات فان كثيراً من نساء هذه البلاد لا يزلن مسترقفات مستعبدات . فاذا مات أب لاحداهن ، وبخاصة اذا كانت من طبقة دنيا ، وورثت عنه او عن امها او عن قريب لها شيئاً ، فانها انما تملك ماترث اسماء لا فعلاً . فان لم يكن لها ولد ، أكلت حقوقها جميعاً

عنوة واغتصاباً ، كأن الإسلام لم يشرع للمرأة وكأن لم يعتبرها كائناً بشرياً . يأكل ذلك المال أقرب الأقربين لها . يكله أخوها أو عمها أو خالها ، ويرى الناس ذلك أنه طبيعي ولا خروج فيه عن دين وشريعة .

وأجرت العادة حتى الآن على أن يحرم البنات من ميراث الآباء . فاذا وهب الأب أو أوقف أو باع لأولاده ، خرج بناته بخفي حنين ، وخرج أولاده بعنية الأسد ، ظلماً وعدواناً ، هو أشد ما يروى من قصص الظلم والعدوان عند الله والناس ^(١) .

فاذا خرجم المرأة بشيء مما ترث وتمكن من أن تملك كما يملك خلق الله سقط عليها الزوج فكفها عن أن تكون حرمة التصرف فيما تملك . أليس الرجال قوامون على النساء ، وأليس النساء ناقصات عقلاً ودينًا ؟

وانما تطبق هذه الأقوال بحرفيتها الآن كما طبقت في الأزمان الأولى . تطبق الآن بنفس العقلية التي سادت من ألف وخمسمائة سنة ، يوم كانت المرأة بمقدمة من حدود الجاهلية . كأن العقل لا يتطور والآداب لا تتهذب ، وكأن الإنسان قد ظل طوال هذه القرون الكتلة الجامدة التي لا حياة فيها ولا استعداد لها للارتقاء .

على أن هذه العقلية إنما ينميتها ويزكيتها ويعويها أولئك الذين لا يدركون أن الأرض قد دارت من حول الشمس ألفاً وخمسمائة مرة ، وأن العقل قد انفلت من أقطار تلك

(١) كان ذلك قبل صدور القانون الجديد

العقلية القديمة وأن خطى التطور التي ساقت أمامها حتى الجمادات ، قد ساقت معها الأحياء أيضا ، فغيرت من آدابهم وآرائهم وطراائق حياتهم ، وانها انتقلت بالانسان من ذلك الافق الموحش البغيض الى أفق النور والعرفان والحرية .

- ٢ -

لقد اتخذ الرجعيون الذين يرهبون التطور فرقا من أوهام سلطت عليهم ، أو رغبة في بسط سلطانهم على النساء جبا في الاستعلاء الكاذب أو التسلطية الموجوحة ، من بضعة نصوص أشير بها الى حالات قامت في عصور غابرة ، سبلا الى استعباد النساء استعباداً أبديا . لقد حضرت المرأة في ذلك العصر أن تقر في بيتها وأن لا تبرج تبرج الجاهلية الأولى . أمران اقتضتهما ظروف وحالات قامت في ذلك العصر ، وكان ذلك ولا شك في صالح المجتمع وفي حدود الأدب المرغوب فيها ، في حدود الحالات الاقتصادية والمعاشية التي اكتنفت الناس اذ ذاك .

أما الحض على أن تقر المرأة في بيتها فليس معناه أن تسجن فيه وأن تكون فيه رقيقة مسلوبة الحرية مسلوبة من كل معنى من معانى الحياة . ولكن معناه الصحيح أن البيت هو أقدس الأشياء ، وانه السكن والمأوى ، وانه صومعة السعادة والحب ، وانه المصنع الذي تنشأ فيه وحدات الجمعية في المستقبل .

معناه أن البيت ينبغي أن يكون له المقام الأول والمكانة العليا . معناه أن لا تسكن في الأسواق ، إذا لم يكن لكن حاجة تقضينها ، أو متلمسا تلتمسه . ونحن نعلم أن حياة المرأة في الجاهلية كانت حياة الفراغ والملل ، على العكس من حياة المدينة الحاضرة ، فقد زادت واجبات المرأة نحو بيتها وزوجها وأولادها ، كما أن هذه الحياة الحديثة قد أحدثت نوعا من التخصص جديد فيما ينبغي أن يكون من شئون الرجل ، وفيما ينبغي أن يكون من شئون المرأة .

لقد قسمت الاختصاصات في المدينة الحديثة ، كما وزع العمل بين القائمين به ، حتى أصبح ذلك طبعا ثابتا للحياة الجديدة . فهل في مستطاع الرجل في هذه الحياة التي نحياتها ، أن يسعى لعيشـه ثم يقوم بجميع واجبات المرأة في خارج البيت ؟ هل في مستطاعـه أن يرعـي الأولاد في روضة الأطفال وأن يشتري لهم ما يلائمـ من الأطعـمة والاـكـسيـة ، وأن يقوم بما يجبـ لهم من رياـضة العـقل والـبدـن ؟ هل في مستطاعـه أن ينفقـ الوقت الذي يـكـسبـ فيه رـزـقـه وـرـزـقـ أولـادـهـ في شـراءـ ما يـلـزـمـ للـبيـتـ من مـخـتـلـفـ الـحـاجـاتـ ؟ اذـنـ فـكـيفـ يـقـرـنـ فيـ بـيـوـتـهـنـ وـقـدـ فـتـحـتـ عـلـيـهـنـ الـحـيـاـةـ الـجـدـيـدـةـ أـلـوـفـاـ منـ الـوـاجـبـاتـ وـضـرـوـبـاـ منـ الـمـهـمـاتـ وـعـوـالـمـ منـ الـضـرـورـاتـ لـمـ تـعـرـفـ منـهـاـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـعـصـرـ الـقـدـيمـ شـيـئـاـ ، وـلـاـ عـرـكـتـ منـهـاـ أـمـراـ .

واذا كانت الحياة نفسها قد تطورـتـ وـانـقلـبتـ اوـضـاعـهاـ ،

فكيف يتخيل هؤلاء الذين يريدون أن تسجن المرأة في البيت. أن يوفقاً بين حاجات الحياة الآن ، وبين تلك الخيالات التي تساورهم ؟ أفي مستطاعهم أن يرجعوا الحياة الإنسانية إلى ما كانت عليه قبل عشرين قرناً من الزمان ؟ إذا كان ذلك في مستطاعهم فليفعلوا ، وهنالك تكون شريعة الآداب قاضية على المرأة أن تقر في البيت ، وعلى الرجل أن يعيش عيش الغزو والصيد والقنص ، والا فلستنا نطالبهم بشيء أكثر من أن يدركوا بعضاً من حقائق الحياة .

- ٣ -

ان المعنى الذي يستخلصه أصحاب الرجعية من حض المرأة على أن تقر في البيت ، معنى غامض كل الغموض في هذا العصر . وبالرغم من ذلك الغموض الذي يكتنفه ، فإنهم لا يريدون أن يفسروه حتى تتحدد المعانى القائمة في تقوسيهم منه .

أما إذا أرادوا أن تكون المرأة سجينه البيت ، فكيف يوفقون بين هذا المعنى وبين حاجات الحياة العصرية ؟ وإذا أرادوا أن يكون تفسيره أن تقر المرأة في البيت إذا لم يكن لها ما يشغلها في خارجه ، فذلك هو الواقع في حياتنا الحديثة ؟ أما أن يتخذ الحض على أن تقر المرأة في البيت على ظاهره من غير أن يفسر تفسيراً يلائم حاجات الحياة العصرية ، فذلك أمر هو فوت قدرتهم ، بل أن الزمن قد مجاهم محوا وحطمه

تحطيمها ، حتى لقد يظهر استمساكهم به كأنه الرقة البالية في الثوب الجديد الذي يروقك حسنه .

وكيف يوفقون بين هذا وبين الحض على تعليم المرأة واحتلاط الفتيات بالفتيا في دور العلم ؟ بل نسائلهم لماذا يعلمون بناتهم ؟ بل لقد رأيت بعيني وأسى بنات شيخ من أوقر شيوخ الأزهر يلبسن الملابس القصيرة ويركبن الدراجات ويختلطن الشباب وقورات عفيفات ملتزمات حدود الأدب العالى متعظات بالحكمة مؤتمات بالموعظة الحسنة ، فهل كان ذلك عن استمساك بما استمسك به الأوائل ، أم عن خضوع لروح العصر ومقتضيات الحياة ؟ أما أن تفهم ذلك الشيخ الوقور ، بأنه كان يقول باللسان ما ينكره القلب ، فذلك أمر ترك الحكم فيه لأسيادنا الرجعيين .

لقد غزت المرأة كثيرا من ميادين الحياة ، وزاحت الرجل فيها بالمنكب والذراع . أصبحت المحامي المدره والطيب النطاسي والمعلم الماهر والفنان الموهوب والمربي العطوف والممرض العنون والتاجر اللبق ، فكيف نطبق على حياة هذه صبغتها ، صبغة حياة أولية بدائية ، بسيطة التركيب ، لا تعقيد فيها ولا توزيع لاختصاصات العمل ؟ أم نريد أن نهدم كيان المجتمع الجديد استجابة لتصورات هي وليدة عصر باد ، وعهد غير ؟ وما أثمن قول القائل : « لا تطبعوا أولادكم على أخلاقكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم » .

معنى ما تقدم أن المرأة كانت تعيش من قبل على هامش الحياة ، والآن وقد أخذت تعيش في صميمها وتعزو نواحيها الشتيبة ، فان الرجعين يحاولون أن ينكروا عليها هذا الحق . ولماذا ؟ ولائية ضرورة ؟ انهم يعجزون عن الاتيان بعض الحجة ، لا بحجة كاملة .

ولقد يخيل الى أن انكارهم ذلك الحق ليس براجح الى افتتاح بحقائق ثابتة أو منطق صحيح ، والا فليصوروا لنا مجتمعا حديثا تحرم فيه المرأة حق العمل وحق التفكير وحق الخصم فيما لها من لباتات وحاجات ، كيف يكون ، وكيف يدرج وكيف يضرب في معارج الفلاح والرقي ؟

يحمل هؤلاء على التمسك بالقديم أشياء عزيزة عليهم . وانها لعزيزه علينا ولا شك . ولكن اذا اختلف ما هو عزيز عليك مع الحق والواقع ، فأيهما أولى بالاعتزاز وأيهما أولى بالمحبة ؟

- ٤ -

يقترن مع الحض على أن تقر المرأة في البيت ، حضها على أن لا تتبرج تبرج الجاهلية الأولى . ولا شك في أن الحض على ذلك مما تأمر به شريعة الآداب العليا التي ت مليها على الانسان أثمن مشاعره وأعلى عواطفه المثالية .

ولكن المصيبة التي أصابنا بها أولئك المستغرقين في النظر في الحياة بمنظار الحياة القبلية البدائية ، انهم يعتقدون أن كل

تجمل تبدو به المرأة هو تبرج وأنه تبرج الجاهلية الأولى .
ذلك في حين أن كلمة « التبرج » ليس لها حدود التمرينات
الرياضية ، وفي حين أنه لم يصلنا عنهم وصف شامل لـ تبرج
الجاهلية الأولى !!!

والمرأة على هذا النص غير ممنوعة من التبرج ، اللهم الا
ترج الجاهلية الأولى ، وهو ضرب من التبرج لا ندركه
الاظنا ، غير أن هذا التبرج له احتمالان : فاما أن يكون
المقصود به اشارة عامة الى عدم الخروج بالزينة عن الحدود
التي تحفظ على المرأة كمالها ووقارها ، واما أن يكون تعينا
لحالة مادية كانت تمارس في الجاهلية الأولى .

ولا شك في أن التبرج بما يهدى كرامة المرأة وحشمتها أمر
مموجح ينبغي الاقلاع عنه ، لأنه فضلا عما فيه من احتقار
لاذواق الناس ، فإنه يشير الى معانٍ خفية في نفسية المرأة ،
وهي ليست من معانٍ الكمال أو الفضيلة في شيء . هذا اذا
قصد بالترج في النص الكريم اشارة الى عدم الافراط
في الزينة ، بما يتجاوز حدود العرف المأثور . أما اذا كان
المقصود به شيئاً مادياً بذاته فغالب الظن ، بل الأرجح تغليباً ،
أن المقصود به عادة ألفت في الأزمان الأولى ، كانت في نشأتها
شعيرة من شعائر الوثنية ، أي شعيرة دينية .

فإن البلاء على ما يعرف الآن من تاريخه وتطوره ، قد نشأ
في أوله نشأة دينية ، فكان شعيرة من شعائر التقرب من الآلهة ،

وصورة من التضخمية يقصد بها العبادة • ثم تقلب في أدوار آخرها ما نعرف منه في زماننا هذا ، اذ أصبح نفس ما تعرف به الحكومات وتنظمه وتضع له التشريعات المختلفة ، وترافقه من نواحيه الاجتماعية والصحية •

والبغاء في حقيقته استجابة لنداء الجنس • وهو فضلا عن ذلك له مظاهره النفسية • فان تحول الغرائز يلعب فيه دورا كبيرا • حتى لقد نرى أن ممارسة هذه المهنة تنسى ممارستها أصلها الطبيعي ، لتحل محله فكرة الكسب من طريق استفزاز الغرائز الجنسية • وهذا بحث ليس من شأننا هنا أن نمضي فيه ، وكفى بنا أن نقول أن ما قصد بتبرج الجاهلية الأولى هي هذه الحالة التي سنشرحها ، أو حالة تقاربها •

إن العاج الغريزة الجنسية ، كاللحاح جميع الغرائز ، مبعث للألم • وقد يتفاوت هذا الالحاح عند الأفراد بحكم الاستعداد الطبيعي واختلاف التكوين • ولما كانت طبيعة الإنسان الخالصة من التعامل تدفعه إلى نشاذ اللذة والفرار من الألم فقد نزع الإنسان إلى أن ينشد الشبع والصحة والقوّة ، وأن يفر من الجوع والمرض والضعف ، ولذا كانت المبرات والصدقات مما يتقرب إلى الله ، فاطعام المسكين والفقير وابن السبيل ، وعلاج المريض ونصرة الضعيف مما حضرت عليه جميع الأديان زلفى إلى بارىء الأشياء • وما هذه الأشياء

في أصلها الا ابتلاء أن يكفي الغنى والقادر ، الفقير والمعدوم والمسكين ، الحاج غرائز الطبع التي تحدث تلك الآلام التي يفر منها الإنسان . ومن هنا نشأ نظام البغاء نشأة دينية ، على اعتقاد أن ارضاء غريزة الجنس هي دفع لألم يباشره الحى ، فهى اذن صدقة يتقرب بها الى الآلهة .

على مفترق الطرق ، وفي السبل الموحشة التي كان يخترقها حمالو المتجرون والمسافرون ، وكانوا يتنقلون عادة جموعا من الرجال بلا نساء ، اتخد بعض المتبعدات صوامع ليذلن للمسافرين أنفسهن ولحومهن طردا لالجاج الغريزة الجنسية المؤلمة ، صدقة لوجه الآلهة وتقربا اليهم وتعبدوا لهم ، على نفس الصورة التي يتقرب بها مشبع الجوعان ، ومعالج المريض ، ومعز الذليل ، ومؤى المسكين ، الى خالقه .

وأكاد أومن بأن النص السكريم انما انصب أصلا على هذه الحال أو على حال تقاربها . ومما يدل على ذلك أن النص قد أشار الى تبرج الجاهلية « الأولى » ، أي جاهلية سبقت الجاهلية التي تقدمت الاسلام مباشرة ، وهي التي مورس فيها هذا الضرب من التعبد .

من هنا نجد أن هذا النص قد انصب على حالة معينة كانت قريبة عهد من العرب عند انتشار الاسلام ، فحضر على عدم الرجوع اليها لأنها منافية لآداب الدين القيم .
وإذا صح ذلك وجب أن لا نحتاج بهذا النص في هذا

العصر باعتباره نصا منطبقا على حالة واقعة بالفعل ، والتطرف في ذلك الى حد القول بأن كل زينة تزيينها المرأة هي تبرج .
وانها من تبرج الجاهلية الأولى .

بل ينبغي لنا في جميع هذه الحالات وما يقاربها من الأشياء التي لا ندركها ادراكا يفصح عن جميع ملابساتها أن نلتجأ الى التاريخ والمدونات والروايات المأثورة لنعرف الى أي حالة تشير ، والى أي ملابسة ترمي .

— ٥ —

يحلق الرجل ذقنه ويسوى شاربيه ويفتلهما ، ويمشط لحيته ان كان ذا حية ، ويصفف شعره تصفيقا يتخذ له مختلف الوسائل ، ويتألق في ملبيه وفي وضع طربوشه ، ويلمع حذاءه . فاذا كان شيخا اتخذ من لف عمامته صورة قلائم ملامح وجهه ، واختلاف أشكال العمامات ، هو في الواقع بقدر اختلاف الوجوه والسمات . كل هذا ويقول الرجل انه لا يتبرج .

بل ان الخياله والمشية وطريقة الكلام التي يلازمها الرجل هي في الواقع اشياء ان اتتها المرأة ولزمتها قبل أنها تتبرج . ذلك بأن التبرج عندي ليس مقصودا على الملبس وحده أو ابداء المحسن ، بل هو في الدلال أيضا وفي اللمحه العابرة وفي الابتسامة وفي نبرات الحروف وفي طريقة الأداء . فهل من رجل يخلص من تلك الظواهر ؟ فلماذا يكون هذا حلا

.

للرجل حراما على المرأة ، الا أن تكون ظالمين فنخصلهن بتبرج
الجاهلية الأولى ، أى برذائل تلك الجاهلية ، ونبرىء نحن
الرجال أنفسنا من جميع ذلك ؟

الحق الواقع أن ماندعوه تبرجا بالمعنى الحديث ، لا بالمعنى
الذى تخيلناه من حياة الجاهلية الأولى ، إنما هو أمر طبيعى
له أصل ثابت في الفطرة . ذلك الأصل الذى عبر عنه
الإحياءيون بأنه من « الصفات الجنسية الثانوية »^(١) . وهى
الصفات التي تجذب المرأة للرجل ، وتتجذب الرجل للمرأة ،
إن جسدية أو معنوية . واذن فلا فرار من التبرج أيها
الأسىاد .

إن كبت هذه الأحاسيس ، لا يقتصر أثره على تحولها
من غريزة طبيعية إلى رذيلة اصطناعية وهو ما يجب أن نحاربه
ونقضى عليه ، بل إن أثره يتعدى إلى حس الجمال نفسه ،
فيضعفه ويوهنه ، ويحوله من حاسة معنوية إلى حاسة
جسدية .

إن أول أثر لحس الجمال في الحى العاقل أن يشعر أنه
جميل ،凡ان لم يكن جميلا اجتهد في أن يتجمال بمختلف الطرق
وشتى الوسائل . وأكثر الرجال هم من الدمامنة بحث
يحاولون أن يخفوها بالتجميل وإنما هم يفعلون ذلك فرارا
من ألم الشعور بأنهم بعيدين عن الجمال . بل قد تحاليل الرجال

على ذلك ، كما تحايل النساء أيضا ، فقالوا ان الجمال جمال الخلق والصفات . بل انحدر بعض الناس الى القول بأن الجمال في «الجيب» أى في المال ، وفي عدد الأوراق المالية التي يملّكها أشmet بين العورات . وهذا ولا شك أحط معنى يدرك من ناحيته الجمال .

ولا شك في أن للخلق جمالا رفيع المنزلة ، ولكن الطبيعة قد دعت الحى العاقل أول شيء الى نشدان الجمال الظاهر لا الجمال الخفى . فان هذا الضرب من الجمال مقدم عند الأحياء على غيره . وهو مقدم عند الرجال وعن النساء معا . فلماذا تذكر على المرأة نفس الفطرة التي تقول أنها فضيلة في الرجل ؟

ان أساس الاختيار عند ربط العلاقات الزوجية ، إنما هو للجمال الظاهر لا للجمال الخفى . ولهذا لعب الجمال الظاهر دورا عجيبا في الانتخاب الجنسي ، وفي الصفات الجنسية الثانوية . فامرأة جميلة الوجه سوية التقاطع ، هي أروج ألف مرة في سوق الزواج من أخرى كريهة المنظر سامية الأخلاق . ولا شك في أن ذلك منقصة من مناقص الطبيعة ، ولكن هكذا شاءت الطبيعة أن تكون . كما شاءت أيضا أن يكون لصفة الجمال الظاهر اليد العليا في الانتخاب الجنسي على مدى قرون طويلة ، فواصل الجمال الظاهر شوطه نحو الاكمال ، وتخلف الجمال الخفى ، جمال الخلق

والصفات النفسية أن يلاحقه ، فتختلف وتختلف الأخلاق
والفضائل .

هذه حقائق لا تنكر . فعفوا أيها السادة الذين يريدون
أن يعطوا الطبيعة بمجرد الكلام .

والجمال الظاهر شيء ملموس مدرك بالحواس . في حين
أن الجمال الخفي شيء مدرك بالتصور . والنوع البشري في
حقيقة من الكائنات المادية ، يؤمن باللذة والألم إذا كانت
آثارها مادية ، ولكنه قلما يؤمن بها إذا كانت آثارهما معنوية .

فهل نريد المرأة أن تخلص من جميع هذه الوراثات القديمة
التي نشأت مع الفطرة ، ولا تقف عندها بل نبيح للرجل أن
يطلق لهذه الوراثات العنوان غير محاسب ولا خجل ، ظناً منا
بأننا ننصر الأخلاق ونؤيد الفضائل ، وأن نفرض تلك القيود
الحديدية الثقيلة ، ولكن على المرأة وحدها دون الرجل ، عادين
ذلك من النزوات إذا صدر عن أئمته ، وانه من الفضائل إذا
صدر عن ذكر ، لأن الطبيعة عندما أنشأت الذكر والأئمته
قد فصلت بينهما بذلك الصدع البعيد الذي يخيل لبعض
السادة أنه طبيعي ، وما هو ب الطبيعي ، وإنما هو من خلق
الرؤوس التي فرت من حقائق الطبيعة وانزالت تحت الأحجار
حتى لا ترى ضوء النهار !!!

- ٦ -

يحاول أولئك الرجعيين أن يصدوا التطور عن

سيله المحتوم . فان من شأن تطور الأشياء ، مادية ومعنوية أن يجعل لكل عصر مستوى خاصا ، ماديا وخلقيا . ويختلف ذلك المستوى باختلاف الجماعات ، ولكن لكل عصر طابع عام هو الذي يعبر عنه بالرأي العام . وهو تعبير ان كان فيه غموض ، فان له حقيقة لا تنكر .

الكلام في الفضيلة وفي مكارم الأخلاق ، أشياء ينبغي لنا أن نفصل عند بحثها بين ناحيتها : النظرية والعملية . أما الناحية النظرية فهذه تركها للبحوث الفلسفية والمثالية . تركها لأفلاطون وأرسطو طاليس وأرسطيس و كنت وسينوزا . أما الناحية العملية وهذه ما يجب في بحث كهذا أن نوليه عنايتنا ونخصه بتفكيرنا .

على أن الناحية النظرية لاتفصل عن الناحية العملية في الأخلاق ، من ناحية أنتا تتخذ من الناحية النظرية مثلاً للمستوى الأعلى للأخلاق ، تقيس عليه المستوى العام لفكرة الفضيلة في عصر من العصور أو في جماعة من الجماعات . فاذا وصفنا عصرا بأنه عصر فضيلة ، أو قلنا ان جماعة من الجماعات فيها فضائل ، فإنما تقيس الفضيلة هنا على المثال الأعلى الذي ندركه منها . وما المستوى العام غير الدرجة التي تبلغها الفكرة في الفضيلة قريبا أو بعدها من ذلك المثال الأعلى .

على أنه لا ينبغي أن نظن أن ذلك المثال الأعلى ثابت

ثبات الأشياء الجامدة فانه متغير ، تؤثر فيه الظروف والحالات بطرق بعيدة عن أن تتحقق التحقيق الكامل . شأنه في ذلك شأن جميع المجردات الفلسفية . وقلما اتفق الناس في كل العصور على مثال بعينه هو المثال الأعلى للفضائل والأخلاق . ولكن ذلك كله لا يمنع أن يكون هنالك مثال لها ، هو المقياس الذي تقاس عليه ، والميزان الذي توزن به الفضائل في كل عصر .

إذا خضعت الناحية النظرية في الأخلاق لل الفكر المجرد ، فإن الناحية العملية منها إنما تخضع لضرورات الحياة وظروفها القاسية . ولنضرب لذلك مثلاً أو مثلاً :

جمعية بشرية عدد أفرادها مئة منها تسع وتسعون فضلاء ورذل واحد ، أو ثمانون في المئة أتقياء وعشرون في المئة فاسقون . هذه جمعية فاضلة حسنة الأخلاق . لأن الواحد في النسبة الأولى مضطر أن يكون فاضلاً والا نبذته الجمعية ، فهو فاضل رغم أنه . أما العشرون الآخرون في النسبة الثانية فمضطرون أن يكونوا أتقياء ، والأنبذدوا وطردوا . ذلك لأن المجموع الأكبر من الجماعة المتصف بصفات متقاربة ، هو الذي يشرع للجمعية ، وله في هذه الحال حق الأقوى في فرض ارادته .

وعلى عكس هذا تماماً يكون الحال لو أنك قلبت النسبة ففرضت واحداً فاضلاً يعيش مع تسع وتسعين رذل ، أو

عشرين تقريباً يعيشون مع ثمانين فاسقاً . لا شك في أن المستوى العام للفكرة الأخلاقية تكون هي بذاتها ماتدرك الأغلبية منها . وعندى أن هذا هو ما يعني بمستوى الأخلاق .

لا ننظر في ذلك إلى الشرائع ولا إلى القوانين ، فهذه يعطّلها العرف العام ويقمعها الاتجاه الخلقي في الجمعية . وهذا الاتجاه من الأشياء التي لا نعرف كيف تولد ولا نستطيع لهذا التحكم فيها . وإنما هو وليد ظروف وحالات اجتماعية تصدر عن أعمق ما في الجمعيات البشرية من الأحساس والاتصالات . فللحروب والثورات والانقلابات العامة أثراً لها الواضح في خلق تلك الاتجاهات . ولمطلوبات الجسم والروح فيها الأثر الكبير الذي لا ينكر . وكذلك تغير الفكر والعاطفة والعقيدة الأثر الثابت في خلق هذه المتجهات . وإنما تساق الجمعيات البشرية في سبل لا اختيار لها أن تناسق فيها ، وهي فوق ذلك لا تستطيع أن تمنع وقوعها ، وغاية ما في مستطاعها أن تحولها بعض الشيء لترضى نزعاتها ، وذلك بتعديل بين القوى الجديدة التي تخلق تلك الاتجاهات وبين ما تتحتمل النفس البشرية منها .

لا نستطيع مثلاً أن ننكر أن الانقلاب الاقتصادي الحديث قد حور من المتجه الأخلاقى في الرجل والمرأة ، وإن المثل الذي قيست عليه الأخلاق قبل قرن من الزمان ، ليس هو بعينه المثل الذي تقاد به الأخلاق الآن . وجمل

ما في الأمر أننا نشعر بأننا تتغير ، وأننا مقصرون على أن تتغير ، وإننا فوق ذلك نعتقد أنها تقدم وأننا تتبع سبيل الرقى ٠

ولا يعنيها من ذلك أن يكون ذلك التغير قد وقع بجهود المرأة ، وإنما يعنيها من الأمر أنه وقع ، وأنه ماثل بالفعل . يعنيها أنه أثر في مركز المرأة الاجتماعي ودفع بها إلى الحياة الصالحة ، وحملها على أن تعمل وأن تكدر وأن تتعلم ، وحفرها إلى أن تشتد الاستقلال وأن تكون سيدة نفسها في حدود الآداب المرعية في عصرها ٠

لقد قذف بها في المعركة رغم أنها ورغم أنوفنا ، أحبتنا ذلك أو كرهناه . ولسوف تضرب المرأة في سبيلها غير ملوية على شيء ، فان ثورة فكرية قد حصلت فعلا ، وانقلابا جديدا قد لاحت بوادره في الأفق . فعلينا أن ننظم عوامله ونوجهها إلى خير الجمعية ، لأن توقف في سبيله محاولين أن نغير متجه التيار عن طريقه الطبيعي . فان ذلك قد يجعله ينحدر إلى وهاد لا ينتفع به فيها ٠

أما الذين يقفون الآن في سبيل حق المرأة في الانتخاب والتمثيل ، فمثلهم كمثل الذين يؤمنون ببعض الكتاب وينكرون ببعض ٠

يعلمون البنات ويعرفونهن الحرية والحقوق التي تترتب على الحرية ، ويدفعونهن إلى معركة الحياة العملية ، ويأنفون

أن يكن جاهلات خاملات ، ويسوّقونهن الى ملاعب الرياضة
والى الأسواق ، والى الكليات والمدارس العالية ، ثم يقولون
لهن انكن لا تساوين الكناس والزبال والجاهل والأحمق
من لهم حق الانتخاب والتمثيل .

اليس هذا بعينه مطلب من اراد أن يبني هرما يرتكز
على قمته لا على قاعدته ؟

الفصل الثالث

المرأة نصف انسان في الاسلام - لقد حان الزمن لان تكون انساناً كاملاً - تعليم المرأة في القصور القديمة - نتائج ذلك التعليم - دخول المرأة ميدان المعرفة الحديثة وأثره في النهضة - التحول الاقتصادي وأثره في مشكلة المرأة - الحرمانات التي نزلت بالمرأة في الماضي القريب - الجاهل والجاهلة والمتعلم والمتعلمة في حق الانتخاب والتمثيل - تأثير المرأة في الفكر السياسية وفي خلق الرجل اذا اقتحمت الميدان السياسي .

- ١ -

لم تكن المرأة عند أكثر الشعوب قبل الاسلام شيئاً يذكر . كانت الملك الذي يتصرف فيه المالك كيف يشاء ، تباع وتشترى وتورث مع ما يورث الحطام لم يعترف بها بحياة خاصة ، بل ان حياتها كانت بالتبعية لحياة الرجل . فلما جاء الاسلام رفعها وأيدها وأخذ بيدها ، فاعتبرها نصف انسان ، فشهادة امرأتين بشهادة رجل ، ونصيب الرجل في الميراث بنصيب امرأتين .

ولا شبهة مطلقاً في أن ذلك كان طفرة في العصر الذي نزلت فيه الشريعة الاسلامية بل اتنا لا نبالغ انه كان أكثر من طفرة . لقد كان ثورة على الأوضاع الأولى ، وانقلاباً لا نظير

له في تاريخ البشر . وأى انقلاب يصيب العرف الجماعي أشد من ذلك الانقلاب الذي يجعل المرأة نصف انسان ، وكانت من قبل سلعة لا قيمة لها . سلعة حرمت كل معنى من معانى الوجود . الوجود الذى أضفته الطبيعة على الذوات العاقلة . ألم تحرم حق الحياة فوئدت في الجاهلية خشية الاملاق ، وخشية العار ؟

كان الرجل في ذلك العصر هو الانسان الكامل وحده لا شريك له . كما اعتقاد الانسان في العصور الوسطى انه مركز الكون وانه الخلق المختار من الله وان العالم خلق من أجله وان جميع المخلوقات قد سخرت له ولذلك وضعه الله في وسط الكون لأنّه أشرف ما خلق وأنبل ما برأ ، كذلك اعتقاد الرجل انه مركز الخلق البشري فهو الذي يملك كل شيء ومن أجله خلق كل شيء بما في ذلك المرأة . اعتقاد انه المحور الذي تدور من حوله الانسانية ، وان الانسان محور الكون ، وانه ليس بينه وبين الألوهية الا خطوة قصيرة . ألم يدع انه آله يعبد وانه قادر على كل شيء ؟ ألم يرفع بصلفه بعض النساء الى رتبة الألوهية كبرا وعتوا ، لأن الآله لا يجب أن يتخد الا آلهة صاحبة ؟

بهذه العقلية ، وهى عقلية كانت طبيعية ومقبولة في تلك العصور ، تحكم الرجل في الدولة والأسرة والمرأة . كان ذلك في عصر التكثير ، أى تكثير الآلهة . وكان من الطبيعي

أن الرجل الذي يرفع الى رتبة الآلهة وفي مقدوره أن يرفع المرأة بعد أن يتأنه الى منزلة الآلهات ، تلبسه في مثل هذه الحال عقلية هي عجيبة العجائب .

فلما جاء الاسلام وثبت من اصول التوحيد وعزز هذه العقيدة تعزيزا لم يشهده تاريخ الناس من قبل ، عطف الى ناحية المرأة فاعتبرها نصف انسان ، وأضفى عليها من الكراامة والاحترام ذلك القدر الذي لا يزال حتى الان موضع انبهار كل المشرعين . فقد جاء الاسلام بذلك الشرع في عصر أظلمت فيه جوانب النفس والعقل ، وأسفت النزعات واحتكمت الشهوات وتسودت النزوات ، فكان عليه أن يقضى على جميع ذلك ، وأن يبشر بالشرع الجديد في أمة عرفت بالجاهلية ، ليكون نبراسا تستضيء به الأمم وتأتم به الشعوب .

ان ما جاء به الاسلام من شرائع في المرأة ، كان أبلغ ما يمكن أن تصل اليه الطفرة في عصر هذه صبغته . أما الذين يقولون بأن الاسلام لم يعط المرأة حقها الكامل فمخطئون . لأن الاسلام في الواقع قد أعطى المرأة أقصى ما يمكن أن تعطى ، بل انه تطرف في عطائهما ، مع اعتبار حاجات الزمان والمكان ، ومؤثرات البيئة والعقلية .

غير أن خمسة عشر قرنا من الزمان كافية في الواقع لأن تهيء العقلية الانسانية الى خطوات أخرى في التشريع للمرأة .

ولقد وضع الاسلام مبادئها الأولية وأقر أسسها في قواعد عامة ، هي في الواقع لب الاسلام وروحه . فان الاسلام دين الفطرة أي دين التطور لا دين الجمود ، لأن الفطرة من خصائصها أن تتطور وتتنشأ ، ومن طبيعتها أن تتغير بتغير الزمن والوضع والحالات المحيطة بالجماعات ، واذن وجب أن ننظر في كل تشريع ، وبخاصة ما اتصل من ذلك بالمرأة ، هذه النظرة الواسعة الشاملة ، نظرة اتنا ينبغي أن نشرع لها مؤتمين بالمبادئ لا بالنصوص ، اذا ما بدا في افق التطور ما يدفعنا الى ذلك احتفاظا بكيان الأمة وتكافلها الاجتماعي . ومن هذه الناحية لا أرى ما يمنع مطلقا من أن ترفع المرأة الى منزلة المساواة بالرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية : في الميراث وفي قبول الشهادة وفي العمل وفي الاستقلال الفكري والاقتصادي ، وبالجملة في جميع الأشياء التي تكمل بها انسانيتها . ذلك بأنها انسان .

- ٣ -

نقدم بهذا لأن الكلام في طبيعة العصر الحديث يقتضيه ، ولأن التطور الاجتماعي قد وصل حدا أصبح معه التفكير في أمر المرأة من هذه الزاوية ضروري بل طبيعي .

* * *

موقعنا الآز من مشكلة المرأة ، هو بعينه موقف غيرنا من الشعوب التي سبقتنا في المدنية الحديثة في القرن

الناسع عشر . لقد بدأت هذه المشكلة تأخذ شكلًا بين الوضوح في أواسط القرن الفارط ، ولكنها كانت قد أخذت تحمل مكاناً ساماً في عقول المفكرين في نهاية القرن الثامن عشر .

غير أنه لا ينبغي لنا أن نغفل عن أن مشكلة المرأة عند غيرنا من أمم الشمال ، كانت تتاجاً للتحول الاقتصادي الحديث ، ولا شك في أنها مقبلون على عصر أشبه بالعصر الذي مرّ به الأمم الأوروبية في أول نهضتنا الصناعية وفي بداية عصرها الاتاجي .

لقد أخذنا نشعر جميعاً بأن من حولنا جلة تسمى مشكلة المرأة ، وبدأنا تتحسس أسباب هذه الجلة ونبحث في تأججها واحتمالاتها منذ ثلاث عقود خلون من الزمان . ولكن احساسنا ببعض المشكلة أخذ يزداد ويضخم بعد أن دلفنا في سبل الأخذ بأسباب المدنية الاتاجية التي سيكون للألة والعامل فيها الشأن الأعظم . استغفر الله : بل أقول العامل والعاملة والأجير والأجيرة .

لقد اتبع أكثر رجالنا وبخاصة في الريف ، وهم في العادة أولئك الذين غلت عليهم العواطف البدائية واحتكمت في مشاعرهم وعقولهم العادات القبلية الأولى ، اهواهم في توريث أولادهم من بعدهم ، فجري أكثرهم على أن يحتال على الشرائع حيناً ، ويتسليح برياحها حيناً آخر في حرمان البنات من حقوقهن فيما يرثون عنه . فمنهم من ترك للبنات

قسطاً من الثروة ولكن مقتراً عليهم فيه ، ومنهم من حرمهن
حرماً كلياً ، معتدياً بذلك على الشرع والعرف والأداب
العامة . ذلك إلى جانب ما كابد بناه الأسر ، وبخاصة الرفيعة ،
من ضروب الحرمانات الأخرى ، تلك الحرمانات التي كان
أهونها حرمانهن من حقوقهن في الميراث . فان البنت التي
تحرم من الميراث بارادة أبيها ، تخرج إلى الحياة وهي تعلم
انها فقيرة معدمة ، أما التي يختار الله أباها قبل أن يتصرف
في ماله بالتي هي أسوأ ، فترت عن حقها الشرعي ، ثم تحرم
من الاتفاع به كل حياتها ، وقد تموت قبل أن تشعر أن لها
ملكاً شرعياً ، يكون حرمانها أبلغ في الآيذاء من الحرمان الأول .
لا سيما اذا علمنا ان الذي يحرمها من ذلك أشقاء أو أعمام
أو اخوال يأنفون أن يكون لها ملك يرتع في بحبوحته أولاد
رجل غريب ، كما هؤلاء الأولاد قد أتى بهم الرجل الغريب
من سوق البهائم ، ولم يتكونوا في رحمها .

كان هذا الوضع مما يحتمل بعض الشيء في زمان نزلت
فيه قيمة الثروة الزراعية ولم يكن له في الحياة الاقتصادية
هذه المنزلة التي شهدتها الآن . ولذلك نجد أن القانون
قد حمى أولاد المتوفين قبل آبائهم ، فأقر لهم حقهم في الميراث
كما لو كانوا قد توفوا بعد المورث . وهذا ولا شك من
الظواهر الجلية على أثر العامل الاقتصادي في الحياة الاجتماعية
الحديثة . كما أني لا أظن أن رجالاً مثقفاً من أهل هذا الجيل

يستطيع أن يقدم على ما فعل أبوه أو جده فيحرم بناته من ميراثه ، إلا أن يكون قد فقد كل احساس بالمسؤولية .

— ٣ —

أما عهداً بتعليم البنات فقرب . ولا شك في أننا أخذنا نفكري بجد في تعليمهن قبيل الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ . كانت سيداتنا إلى ذلك العهد محجبات غير سافرات ، وكن في حالة تشبه الأسر . اللهم إلا القرويات اللواتي كن بحكم حياتهن محتاجات إلى العمل في الحقول وارتياض الأسواق . ولا مرية في أن هذا الوضع قد عاق تعليم الفتاة ووقف حائلاً دون تثقيفها . فالسيدات المحجبات من الأسر الكبيرة كن يأتفنن أن تخرج الفتاة إلى المدرسة وإن رغبن في تعليمها ، والقرويات السافرات كن لا يدرن معنى للتعلم . شاع قبل ذلك ضرب من تعليم الفتاة كان أسوأ من الجهل تراث ، وأنكى منه في شحن العقل بشتى التواوف والغرافات . كان أصحاب البيوت الكبيرة ، وهى بيوت ورثت نظامها وتقاليدها في الغالب من بيوت الأمراء المالكين ، يفضلون أن تعرف الفتاة القراءة والكتابة ، فيعهدوا بهن إلى الشيوخ الذين يتلون القرآن في البيوت ليعلموهن « العلم » . وكان هؤلاء الشيوخ يختارون في سن الكهولة أو الشيخوخة ، ولا يعرفون من شئون الدنيا شيء إلا فك الخط وصم القرآن . أما معلوماتهم العامة فلا تتعذر لفيها من الغرافات والأساطير

تلقوها عن شيوخ سبقوهم الى جنات النعيم . فكانت البنت، وهي في عنفوان انوثتها واستعدادها لقبول الحياة باسمة فいنانة ، تنشأ غارقة في ثلج المشباب والخرافات . وان ذلك من اعظم ما يشهى بالحياة الى العقد النفسية التي يصعب على الانسان مهما قويت ارادته أن يتخلص من آثارها ، فما بالك اذا نشأت في نفسية بنت ضعيفة لا تعرف من الحياة الا أبواب . القصر المغلقة والخصيان والجواري السود من متواحشات أهل الجنوب الأقصى والج بشة والكونغو ، والشيخ المحرف الذى كان الناس يعتقدون أنه وسيلتهم الى الله ٠٠٠ أو الى جهنم . فان منهم من كان الى جهنم أقرب شيء .

اما طريقة الانتقال من تلك الحال الى ما نراه اليوم من تهافت البنت على التعليم وتهافت أهل البنت على تعليمها ، فقد كانت بخطوات بطئه ثم تسارعت . فان اخواتنا المصريين من غير المسلمين ، كانوا أول من توجه الى تعليم البنت في المدارس الأجنبية ، فظهر في المجتمع منها زهارات أخذ عبيرها يفوح حتى عم أريجه . ولقد أخذ أهل البيوت الكبرى من المسلمين يقدمون على تعليم البنت في المدارس الأجنبية وفي مدرسة او مدرستين انشئتتا بعد الاحتلال البريطاني ، وكانت المدرسة السنية واحدة منها .

وكان التعليم حتى ذلك الطور زخرفا من زخارف الحياة ، لاسلاحا تتسلح به البنت لتكافح به في الحياة . فان فكرة كفاح

المرأة لم تقم في الأذهان الا منذ عهد قريب جدا ، أى منذ أن دخلت البنت مدرسة الطب ثم الجامعة بكللياتها الشتى .

يقولون أن المرأة لم تطالب بحقها في الحياة الاقتصادية والسياسية ، ويتحذرون ذلك حجة عليها . ولا أدرى لماذا طالب والزمن يسابقها الى الارقاء ، ويدفع بها دفعا الى حياة العمل والكفاح . وتلك حال البنت منذ نصف قرن ، وهذا حالها اليوم . لقد انتقلت من سجينه في القصر أو البيت الى منصة القضاء والى حجرة الجراحه والى حانوت البيع والى المؤسسة التجارية ، وبالجملة خرجت الى الحياة بعد الموت ، واستشمت نسيم الحرية بعد الاستعباد ، وتفتحت أمامها أبواب الدنيا . ولماذا تستصرخ وهي التي سجلت أعظم انتصار شهدته مصر ، بل شهذه الشرق كله في نصف قرن ؟ ومن كانت هذه حالها أياً كثرا علينا أن نعترف بأن لها حقا يقال له الحق السياسي ؟

— ٤ —

إذا كانت الغاية من كل نظام سياسي حر ، هو الحصول على صوتين مستقلين في الرأي ، فلا شك مطلقا في أن للمرأة المتعلمة حقا لا ينكر في أن يكون لها نصيبا من اقامة دعائم ذلك النظام !!!

ولا مشاحة في أنه من أكبر الظلم أن تفتح للمرأة معاهد التعليم والثقافة ونصلها بالمعرفة العامة ، ونجعلها تتصل بالعالم

من طريق الاذاعة والصحف ، ثم تذكر عليها ذلك الحق الذى نضفيه على ملايين من الرجال لا يعرفون من الدنيا الا الدائرة الضيقة التى يعيشون فيها ، وهم على جهل قام بكل ما يؤهل بهم لأن يكونوا مصوتين مستقلين في الرأى أو ذوى رأى على الاطلاق . اتنا بهذا الوضع الغريب انما نضعف من نظامنا النيابى وتنكر على الديمقراطية انها تعمل للمساواة لا للتفااضل . اتنا بذلك نفهم الديمقراطية فهما عكسيان . وما السبب في ذلك الا تقليدا جريينا عليه . تقليد أن المرأة نصف انسان . ولكننا من حيث حق الانتخاب والتمثيل لم نسمح لها بذلك الشرف الذي أضافه عليها ذلك التقليد ، فلم نجعل صوت امرأتين بصوت رجل واحد ، ولم نجعل نائبتين مقام نائب واحد .

ولعمري كيف يستقيم الأمر وكيف تكون أمناء في تفكيرنا اذا نحن لم نعترف بأن الرجل المتعلّم مساو للمرأة المتعلمة من حيث انه مادة غير صالحة للتصويت في الانتخابات العامة ، وإذا نحن لم نعترف بأن الرجل المتعلّم مساو للمرأة المتعلمة في ذلك . أما اذا كان الجهل مانعا من مباشرة هذا الحق السياسي ، اذن فلتذكره على المرأة والرجل ، اذا تساويا في الجهل ، وإذا كان التعلم رخصة ل المباشرة هذا الحق ، اذن فلنضفيه عليهما معا اذا تساويا في درجة خاصة من العلم . ولكننا لا نفعل ذلك . تذكر نحن الرجال بمنطق مصالحتنا وزرواتنا وخیلائنا ، فنعطي الجاهل حق الانتخاب وتنكره

اعتقادنا ان أكثر الناخبين غير مستقلين في الرأي ، ونمنع هذا على، الجاهلة ، مع تساويهما في أنهما مادة غير صالحة ، ومع

تبنيه : يقرأ السطر الثاني من صحيفة ١٤٥ قبل السطر الأول

يختجلون شيئاً ما .

قليلاً ما تعرف حمرة الخجل وجوه الكثير من رجالنا ،
ولأن الكثرين منا يأنفون من أن تعلو جياثهم حمرة الخجل ،
لأنو دأن ندخل ذلك العنصر الذي سوف يعرفنا ماهى حمرة
الخجل في تكويننا السياسي .

وليست هذه البلاد مستعمرة للرجال تدار بمحض ارادتهم
وتوزن أقدارها بمقتضى اهوائهم . وليس نساء هذه البلاد
رقىقات مستعبدات ، ولسن اماء اشتريناهن بالمال . بل هن
محررات بحكم الطبع وحكم القانون . هن كائنات كاملات
الحرية كاملات الانسانية ، كاملات الحقوق . أما أن تقول
عكس ذلك ، ثم ندعى اننا شعب ديمقراطي حر يعيش في أرض
حررة ، فان ذلك يكون أبعد شيء عن منطق الواقع .

ان الذين ينكرون على المرأة حقوقها السياسية ، لا يصدرون
فيما يقولون عن اقتناع أو رأي صحيح ، وانما هم ينزعون
هذه التزعة دفاعاً عن مصالح خاصة يحاولون الاستئثار بها
فهم يمنعون عنصر المرأة عن الدخول في معرك السياسة ،
ويحاربون هذا النظام بأظافرهم وأسنانهم ، لأن هذا العنصر

اذا دخل ميدان السياسة فسوف يكون اداة تقطم من أظافرهم،
وتمنعوا عن القضم بأسنانهم . انهم ينكرون هذا الحق على
المرأة لأنهم سوف يخجلون ، ولقد أصبح الخجل مرضًا حادا
في بيئاتنا السياسية ، نطلب منه القرار . أصبحنا نشعر أننا
بالقرار من الخجل أحق منا بالقرار من سُم الأسود والدين
القاذح والعريق المخوف والداء العياء .

الفصل الرابع

النظام التمثيلي والغاية من الحكومة - الحكم الديمقراطي
بغير أن تباشر المرأة حقوقها السياسية يكون نظاماً ناقصاً -
بين المبدأ والتطبيق - تبدل الحياة من البيت إلى المصنع -
الحياة وناحيتها الاقتصادية الحديثة - تصنيع هذه البلاد
وما يترتب عليه من النتائج - الفلاح هو المنتج والفلاحة هي
المونة - حاجتنا إلى الصناعات الزراعية ضرورة قصوى .

- ١ -

للنظام التمثيلي في الحكم ، والغاية من حكومة قائمة على
هذا النظام ، مبدأً أساسياً : الأول العمل على اسعاد
الجمعية بـأوسع معنى ، والجمعية لفيف من رجال ونساء .
والثاني : أن هذا النظام مادام قائماً على أساس الاعتراف ،
بالحقوق السياسية لجميع أفراد الجمعية ، فان حرمان طوائف
معينة من الأمة من مباشرة هذه الحقوق معناه الصريح انتقاص
النظام التمثيلي في الحكم ، والابتعاد عن الغاية التي تتوخاها
من حكومة قائمة على هذا النظام .

واذن يكون حرمان نصف الأمة أي النساء من مباشرة
الحقوق السياسية ، معناه أن النظام التمثيلي في الحكم غير
مستوف ، وان الغاية من قيام حكومة مركبة على هذا
النظام غير متحققة بالفعل .

لا أريد أن اناقش الذين يقولون إن فئة أو فئات من الأمة غير جديرة ب المباشرة تلك الحقوق . فقد يكون في كلامهم على ظاهره شيء من الحق . وإنما أقول إننا نعيش في ظل نظام ديمقراطي أساسه الحكم التمثيلي الحر ، لا أكثر من هذا ولا أقل . وإننا مادمنا نعيش في نظام يضفي علينا هذه الحقوق التي هي لب ذلك النظام ، فليس لأحد أن يقول إن تعطيل جزء من ذلك النظام هو خير الجمعية ، الا وتلازم المدحجة بأن ذلك النظام الذي نعيش في كنهه غير ملائم لمزاج الأمة .

هم يريدون أن يقولوا ذلك ولكنهم لا يجدون الشجاعة التي تحملهم على المصارحة به . ولو أنهم قالوا ذلك صراحة إذن لكانوا إلى الاصلاح أقرب . لأنهم بذلك يواجهون الحقائق التي يعتقدون بصحتها ولا يتوارون من مجابهة الرأي العام بما يعتقدون . أما أن نقول علانية إننا ديمقراطيون ولنا دستور قائم وقانون أساسي هو روح ذلك النظام ثم تذكر على فئة من الأمة حقها الصريح في مباشرة الحقوق التي تترتب عليه ، فإن هذا لا يستقيم مع المنطق ، كما أنه لا يستقيم مع الواقع .

آية ذلك أن بعض المفكرين ، وهم من أولئك الذين نافحوا عن النظام الدستوري وكافحوا في سبيله ، يقولون إنهم يوافقون على أن تباشر المرأة الحقوق السياسية ، ولكن من ناحية المبدأ ، لا من ناحية العمل . ومعنى هذا أنهم

يريدون أن يقولوا ولكن بطريق غير مباشر ، ان الاعتراف بمبدأ التمتع بالحقوق السياسية شيء ، وتطبيق ذلك شيء آخر . وبعبارة أوضح إن فئة أو فئات من الأمة يمكن الاعتراف بمبدأ أن لها حقا سياسيا ، ولكن الاعتراف بذلك المبدأ لا ينبغي أن يتربّب عليه أية نتيجة عملية . وما ذلك القول إلا بمثابة أن تقول لانسان انك حر من حيث المبدأ ، ولكن ليس لك أن تتعدى جدران هذه الحجرة . لك أن تتمتع بالمبادئ ، أما أن تباشر الحقوق المترتبة عليه ، فلا اختيار لك فيه ، لأنك لاتزال قاصرا عن استعمال ذلك الحق بما تستقيم معه أمور الدولة . ذلك في حين أن شؤون الدولة إنما يخضع تدبيرها لقانون دستوري ، لم يفرق مطلقا بين ما يقال له « مبدأ » وبين مباشرة الحقوق المترتبة عليه .

تملئ علينا هذه الآراء عقلية مضطربة . وما السبب في ذلك الاضطراب الا اننا نخشى أن نطبق المبادئ أو أننا نحاول أن ننكب طريق تطبيق المبادئ ، انتقادا وراء أوهام ، أو طلبا لغايات غير مستتبانة تماما . ولقد كاد يجرنا هذا الاضطراب الى ما يشبه عدم الاستقرار . وأى قلق يصيب النفس والفكر أنكى من حالة تريد فيها ولا تريد . تريد أن تكون حرا ، وتخشى أن تقتلك الحرية !!!

أما سبيل الرشد فهو أن تؤمن بالحرية ونطقي مبادئها بجرأة وحماس . سبيل الرشد أن تقدس المبادئ التي يقوم

عليها نظام الحكم الحر ونصولها ونرعاها ، ونضفيها جملة على كل فرد من أفراد الأمة ، وترك للزمن أن يكيفها . فان جسم المجتمع فيه المرونة وفيه هذه القابلية . قابلية تعديل البيئة بما يلائم مصالحه ، وفيه القدرة على أن يضمن الخير الأعظم للعدد الأعظم من الأفراد . ومهما لاح في الخطوات التي يسلكها المجتمع الى هذه الغاية من تناف مع السلوك المستقيم ، فالنتيجة أن يحصل الناس في النهاية على أصلاح صورة من النظام تلائم مؤهلاتهم ومستواهم باعتبارهم جمعية بشرية .

من حيث ذلك تقول ان حرمان المرأة من مباشرة حقها السياسي ، بصورة أو بأخرى ، اتقاص لمبدأ التمثيل الديمقراطي ، واعتداء على حق فريق من الأمة ، هو في الواقع نصف الأمة جميعا ؛ وهو حق اعترف به الدستور من حيث المبدأ بنصوص صريحة لا تقبل الجدل . وانما اعتدى على ذلك الحق قانون الانتخاب . وهو قانون تنظيمي لا قانون اساسي . فكأننا بذلك قد قبلنا أو تغافلنا عن أن القانون التنظيمي قد اعتدى على ما أقر القانون الأساسي . وهذا وضع لا ينبغي أن تصبر عليه أمة حرة تعيش في ظل نظام ديمقراطي .

- ٣ -

ان الشعور السائد اليوم ، شعور ان المرأة ينبغي أن تباشر الحق السياسي ، والصيحة التي يرن صداتها في آذاننا

منادية بذلك ، إنما هي نتيجة لقدمات كثيرة ، أخصها ما قطعنا
من أشواط في التطور الاقتصادي ، وما نتظر أن يكتنفنا
في المستقبل القريب من مشاكل ذلك التطور . أضف إلى
ذلك تنبه الوعي القومي واعتناق الفكرة الديمقراطية وذيوع
النزعه الحره في السياسه والأدب .

من الانقلابات الصامدة التي كان لها من الأثر اضعاف
ها لـكثير من الانقلابات الصاخبة ، ذاك الذي أصاب الحياة
الأوروبية في أثناء القرن التاسع عشر . فان اختراع الآلة
البخارية والنول الآلي ، وما يترتب على ذلك من القضاء على
كثير من الصناعات المنزلية ، وانتقال العمل من البيت الى
المصنع ، وتأثير الحياة الفروية والأسرية بالخروج من حدود
القرية والبيت الى رحاب المدن ومؤسسات الاتاج الكبـرـى ،
كان من الانقلابات التي تمت بغير ثورات جامحة أو تدميرات
حاطمة . ولكن كان فيه بالرغم من ذلك من الآثار الانقلابية
ما تقف دونه الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية . تصر
عن آثاره العروـب الدينية والثورة الفرنسية واستقلال أمريكا
في حرب التحرير .

ولم يقتصر أثر ذلك الانقلاب على الناحية الاقتصادية من الحياة ، بل تعمد تلك الدائرة الى الاخلاق والى الفكر والى العلاقات الأسرية والزوجية فأقامها على أسس جديدة

أدنى الى الاستقلال والكفاح . فقد أصبح على المرأة أن تعمل لتعوض على بيتها واسرتها ما فقدت بموت الصناعات المنزلية التي كانت تؤدي قسطاً كبيراً من ثقفات الأسرة وتربية الأولاد . وكذلك تأثرت الزراعة وقل انتاجها ، لأن اليد التي كانت تعمل فيها انتقلت أكثر قوتها الى المعامل والمصانع ، واستغرق ذلك كل وقت الفراغ الذي كان ينفقه أعضاء الأسرة في الاتاج الصناعي المنزلي . ولقد نزل بالزراعة من جراء ذلك ضرر بالغ ، قبل أن تحل الآلة في المزرعة لتعوض ما فقدت المزرعة من جهد العضلات البشرية . وكان من الضروري أن تنشأ حالات متهاوشة متشابكة تقتضي وضع تشريعات تنظم عمل العامل والعاملة في المصنع ، وتحدد علاقاتها مع صاحب العمل ، وأخذ البحر الرائد يضطرب وتلتقط أمواجه حتى طعن مده في أوائل القرن العشرين .

ولا شك في أننا مقبلون على حال تشبه هذه الحال . على أننا إذا كنا لا نشعر بآثار الانقلاب الذي نحن مقبلون عليه فذلك لأننا لم نر تم بعد في عمراته . مما زلنا على أبواب الحياة الاتاجية ، التي ثبت وجودها الفعلى بانتشار المعامل والمصانع في المدن وفي الريف . ولا شك في أن العمل على تصنيع هذه البلاد والجري وراء تحقيق هذه الغاية من غير أن نستعد لملاقاة المشكلات التي تترتب عليه سيرورة حياتنا الاجتماعية الى اخطار شديدة عاتية ، نستطيع أن نكسر من حدتها ونستقوى على آثارها الخبيثة ونجني ثمراتها

الطيبة بتنظيم خطى ذلك الانقلاب الصناعي الذى نحن
مقبلون عليه ويسن الشرائع التى تجعله ملائما لحالاتنا
الاجتماعية والاقتصادية . ولا يأتى لنا ذلك الا بأن ننظر
في الأشیاء نظرة واسعة شاملة فنحتاط لكل احتمال وندرس
كل حالة درسا مستقيما مع ما يقتضى الصالح العام لا الصالح
الخاص . واذن وجب أن يسمع صوت الأمة جميعا في سن
هذه القوانين . ينبغي أن يسمع أول ما يسمع صوت العامل
والعاملة وصوت الزارع والزارعة ، لأن بين العامل والعاملة
تنافر وبين الزارع والزارعة احتكاك في تحديد الأجور ونوع
العمل ، وبخاصة في رغبة الرجل في أن تظل المرأة في حاجة
إليه ، وسعيه لأن يفقدها استقلالها الاقتصادي لتظل دائما
تملك العجينة اللينة التي تستغل بأهون ما يتطلب استغلالها
من جهد .

ستنشأ في بلادنا المصانع الضخمة الفخمة ، وتنشر في طول
البلاد وعرضها ، وسوف يكون لا تشارها مشكلة تقوم بين
الصناعة والزارع . فان اليد التي تدخل المصنع أو المعمل ،
لاشك في أنها سوف تؤخذ من الحقل ومن المزرعة . وسوف
لا يقتصر ذلك على الرجال دون النساء ، فان المرأة سوف
تزاحم الرجل بالمنكب والذراع ، وسوف يقوم بينهما تنافس
ومضاربة على تحديد الأجور وقيمة العمل . ولا مرية في أن
من صالح صاحب العمل أن يحاول استغلال أكبر جهد بأقل

أجر ، نشدانا لما يدر عليه هذا الوضع من الربح الأكبر بالاتفاق الأصغر . ولقد كان لقيام مثل هذه الحالات تأثير بالغة متهى السوء في البلاد التي شهدت قبلنا مثل هذا الانقلاب ، ولو لم يتداركها المصلحون ورجال الدولة بالتنظيم وسن القوانين التي تحدد علاقات العامل والعاملة وصاحب العمل ، لما بقى في أوربا الآن من حضارتها التي تtie بها على العالم قائم ولا صعيد .

كان لذلك الانقلاب آثار على الحياة وعلى الفكر . ولكن لا شك في أن أثره كان في المرأة أضعف ، أثره في الرجل . كان أثره في عاداتها ومصالحها ولبنات حياتها بالغاً كبيراً . لقد أثر في طريقة حياتها وفي أخلاقها وفي نظرتها إلى الحياة . لقد ارتجت من آثاره حياة الأسرة وتزلزلت قواعدها القديمة ، فلاح في عصر من العصور أن الأسرة قد افتك عراها وجان حينها .

ولا تنسى إلى جانب هذا أن طبقة الزراع والاجراء هم صلب المجتمع وفقاره . فإذا لم تجد هذه الطبقة ما يكفي حاجتها من العمل والرزق ، كان ذلك أعطب ما يصيب آلة الحياة الاجتماعية من اختلال . ولا شك في أن المصنع وصاحب العمل من أشد العوامل أثراً في زعزعة حياة العامل والأجير ، إذا لم تنظم العلاقات بتشريعات ترعى أول ما ترعى الاحتفاظ بحاله من التوازن الاجتماعي .

ولقد ظلت مصر طوال الأعصر معتمدة على الزراعة وحدها فكانت مهددة دائماً بأن تدل اذا أصاب الزراعة آفة أو شريق، وتتشعش وتقوى وتشمخ اذا نضرت الزراعة وأتت ثمراتها الكبرى . معنى ذلك اتنا لم نعتمد في حياتنا على صناعة او صناعات تعوض علينا عند الحاجة وفي سني القلة الزراعية ، ما يجعل حياتنا محتفظة بشيء من التوازن الاجتماعي . فمن قلة الى كثرة ، ومن كثرة الى قلة . ومن فقر مدقع الى غنى فاحش ، ومن غنى فاحش الى خصاصة قاتلة . فإذا أقبلنا اليوم على انقلاب صناعي تقىمه الى جانب الزراعة ، فانما تقبل على عمل تدفعنا اليه حاجات الحياة والعيش . ولكن لا بد من تنظيم ذلك الانقلاب بحيث لا يطغى على المصدر الأول للثروة القومية .

اما اذا ظلنا بأن ذلك الانقلاب سيقوم على سواعد الرجال وحدهم فقد ضللنا الطريق . ستدخل المرأة في هذا الانقلاب من نفس الباب الذي سيدخل منه الرجل ، ان طوعاً او كرها . وستقوم بذلك المشكلات الاجتماعية وتتسن القوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد وبين شطري الأمة ، فهل يحدث ذلك بمحض ارادة الرجل ولا يسمع فيه للمرأة صوت او يصفع لشكاوة ؟

- ٣ -

من الأخطاء الشنيعة التي تدل بوادر الأحوال على أنها مقدمون عليها اتنا نعمل الآن على تصنيع هذه البلاد من غير

أن تنظم ذلك العمل تنظيمًا يحفظ على الزراعة وهي المصدر الأول للثروة القومية ، مركزها الطبيعي في حياتنا . نعمل على إقامة المصانع التي تستغل بعض الاتاج الزراعي كالقطن مثلا ، ولا نشجع الصناعات الزراعية الصرفه التي يمكن للزارع أن يستغل ثمارها في جوانب مزرعته . نشجع صناعات الغزل والنسيج والحديد والصناعات الثقيلة ، ولا نفك في ترويج الصناعات الزراعية الصغيرة لتجفيف اللحوم وحفظ الخضر وتربية الدواجن أو انتاج عسل النحل ، ومصر باعتراف الجميع يمكن أن تصبح محطة عالمية لهذه الصناعة . أما اذا أردنا أن تنظم تصنيع هذه البلاد فيجب أن نعني الى جانب الصناعات الثقيلة ، بالصناعات الزراعية التي يمكن للزارع أن يمارسها في حدود مزرعته ، حتى يستطيع أن يعتمد الى جانب الزراعة على صناعة أو صناعات تعوض عليه شيئا من خسائره في أعوام القلة أو الكساد . والدليل على ذلك اننا أنشأنا بنك التسليف الزراعي والتعاوني ووضعنا نظام السلف الصناعية ، ولكننا لم نفكر في انشاء بنك للتسليف على الصناعات الزراعية ، ولم نخطط في هذه السبيل خطوة كبيرة أو صغيرة . فكأننا بذلك نضحي بناحية الزراعة لناحية الصناعة .

أما ما سوف يتربى على هذه السياسة من الأثر الاجتماعي فهو أن المرأة ستخرج من ميدان المزرعة الى ميدان المصنع .

والمرأة في المزرعة هي الفقار المقوم لحياة الزراعة . أقول ذلك عن خبرة وشهادة صحيحة . فإذا كان الفلاح مصدر الاتاج الزراعي ، فإن الفلاحة هي مصدر الاتاج الصناعي . هي التي تربى الدواجن وهي التي تقوم بصناعة الألبان والدهون على قدر ما تؤهل بها معلوماتها الضئيلة في هذا الشأن . فالفلاح هو المنتج ، والفالحة هي المعاونة .

إذا خرجت هذه اليد من ميدان العمل الفلاحي واستعملها المصنع الكبير وأغراها بالأجر الطيب الذي يصلها باتظام يجعلها تشعر بشيء من الطمأنينة في الحياة ، وخلت المزارع من تلك الأيدي الماهرة ، فانتا ولا شك نعرف النتيجة .

- ٤ -

إن الصناعات الزراعية ، وهي صناعات صغيرة ، مما ينبغي أن توجه إليه أكبر همتنا في نهضة صناعية نحاول أن ننهضها . فإن هذه الصناعات إذا توافرت لها الآلات الحديثة ، لا تحتاج إلى جهد عضلي تعجز المرأة عنه . وهي فضلاً عن ذلك إذا تناولت في المزارع حفظت على الزراعة منزلتها ورفعت من شأنها وقوت من انتاجها وضاعفت من أرباحها . وهي إلى جانب هذا كله تقلل من طغيان المصنع الكبدي على اليد العاملة في الزراعة .

إن من العبث أن تقول إن المصنع الكبيرة سوف لا تطغى على المرأة فتخرجها من الحقل إلى المدينة . فإن تجارب الذين

سبقونا الى ذلك قد دلت على أن ذلك غير صحيح . بل لقد عانت بعض البلاد الاوروبية الأمرین ، اذ نشأت من جراء ذلك مشاكل لا تزال تعانى تلك البلاد تائجها حتى الآن .

والسياسة الرشيدة التي توحى اليها بها الظروف التي نحن مقبلون عليها ، تختتم علينا أن لا نضحي بالزراعة في سبيل الصناعات الثقيلة ، ولا أن نضحي بالصناعات احتفاظا بحياتنا الزراعية التي أفناناها القرون الطوال . وادنى ينبغي أن نكافء بين الناحيتين . يجب أن تقيم الزراعة على نظام آلي ، وأن ننشئ الصناعات الزراعية ونرعاها ونشجعها ونرصد لها الأموال التي تحتاج إليها حتى تستقر وتتصبح مصدرا من مصادر الثروة لهذه البلاد .

أما اذا لم تفعل فان النتائج ستكون وخيمة ولا شك . ستخرج اليد التي تحتاج اليها في الحقول الى مصانع الحديد والنسيج والغزل وغيرها ، وتنحط الزراعة وتفل منها اليد العاملة ، وستخرج المرأة من بيتها الريفي الى المدينة لتعمل في المصنع بدلا من العمل في الحقل .

في جميع ما يترب على هذا الانقلاب من النتائج والأحوال ينبغي أن يسمع صوت المرأة كما يسمع صوت الرجل . فانها من حيث انها عنصر انتاجي ، لا تقل عن الرجل شيئا ولا تنزل مكانة ، وان لها في الاتاج لميادين لا يستطيع الرجل أن يقتسمها بحال من الأحوال .

الفصل الخامس

علاقة الرجل بالمرأة — أطوارها — القردة العليا والانسان — العقائد والأساطير وعلاقتها بقضية المرأة — كيف ارتدت المرأة بسياسة الرجل عاجزة خاملة — تعاظم الفروق بين كفایات الرجل وكفایات المرأة نتيجة لسلط الرجل — الرجل يصد التطور الطبيعي عن أن يؤثر في المرأة — المرأة والرجل في اقامة المدنية الإنسانية — القيود والحرمانات التي فرضها الرجل على المرأة هي السبب في ردها عن النشوء الطبيعي .

— ١ —

إن العلاقات التي قامت بين النصيفين^(١)، الرجل والمرأة، منذ أقدم العصور التي نشأت فيها الجماعات الإنسانية، قد تقلبت في أطوار عديدة مختلفة المظاهر متباعدة المرائي . ولا شك في أن هذه العلاقات في أول النشأة الإنسانية كانت أشبه بالعلاقات التي يذكرها المواليديون (علماء التاريخ الطبيعي) قائمة بين القردة العليا ، وهي التي يسمونها علميا « البشريات » : Anthropoidea . كانت علاقة مزاجة لا علاقة اباحية ، على ما يرى من حال أربعة الأجناس العليا

(١) النصف النصف وهي الكلمة العربية التي اخترتها لتقابل كلمة Sex والتي جرى المترجمون على أن تقابل كلة جنس . وكلة « الجنس » علمياً : Genus : تقلل معنى بحافاً عاماً مما يقصد بكلمة Sex . وقد استعمل القرآن كلة « الزوج » ، لإفاده الوصفية لا لإفاده الإسمية فقال : خلق منه الزوجين الذكر والأئذى . وكلة نصف حسنه تقابل كلة Sex فيقال نصف ذكر ونصف أنثى .

من القردة وهي الغرلي والشمزى والارطان والشوجر .
و كانت فوق ذلك علاقة طبيعية صرفة ، أى علاقة تعايش فطرية
لم يدخلها شيء من تأثير الأديان والعقائد أو المؤثرات النفسية
التي نشأت من بعد ذلك الطور في نفسية الإنسان . فان
القردة ، وهم أبناء عمومتنا الأقربين ، على ما ثبت بالأدلة
العلمية القاطعة ، كانوا ، ولا يزالون في غاياتهم الاستوائية ،
المثل المضروب لما كانت عليه أقرب حالة للإنسان في بدائيته
الأولى . وهي حالة لم تتصرف فيها المؤثرات الطبيعية عن أن
تؤثر أثراها المحتوم في أفراد الجنس البشري . فقام كل قانون
من قوانين النشوء الطبيعي بدوره الكامل في تنشئة الصفات
التي كان من الضروري أن يتسلح بها كل من الذكر والاثنی
في سبيل الفوز في معركة الحياة فردياً واجتماعياً . لم يقف
من شيء مصطنع في سبيل التناحر على الحياة والانتخاب
ال الطبيعي وبقاء الأصلح يصدّها عن السبيل الذي رسمته الطبيعة
لرفع مستوى الأحياء .

ولما ضرب الإنسان في سبيل التقدم والنشوء العضوى ،
وزادت تلافيف دماغه تعقداً ، وأفضى ذلك إلى اكتمال اتصاب
قامته وقدرتها على استعمال يديه ، نشأت مع هذه الدرجات
التطورية صفات نفسية وأخرى خلقية ، صدت تلك السنن
الطبيعية عن أن تقوم بدورها الكامل في تنشئة الصفات
الجديدة أو على الأقل في الاحتفاظ بكل الصفات التي رأت

الطبيعة انها ضرورية للحياة البشرى حتى يستطيع البقاء في أحضانها . وكان ذلك أول ما نشأ في الإنسان من الصفات التي دفعت به نحو تلك الصورة الجديدة التي ندعوها «المدنية» أو «الحضارة» . وما هذه الحضارة في حقيقتها الا انحراف عن جادة الطبيعة ادت اليه سلسلة من التطورات البطيئة جرت الانسان جرا الى الفسادات التي نعيش في كنفها الآن .

منذ أزمان موغلة في القدم قام عند الانسان بضعة عقائد صورتها الاساطير والخرافات ، ومن هذه العقائد فئة كان أثراها المباشر على حياة المرأة أعظم ما يكون . ولو أردنا أن نعدد شيئاً من ذلك لما وسعنا فراغ هذا الكتاب ، ولكن يكفى أن نقول انه كان من أثر هذه الخرافات والعقائد التي كان مصدرها الدين ، ان بحث بعض الرجال في « هل للمرأة نفس » ؟ وهل لها حق الحياة اذا أراد أبوها أو زوجها أن تموت . فوئد البنات، ودفن الزوجات أحياء مع جثث رجالهن، وحرمتهم أكثر الشرائع القديمة حق الملك والارث والحرية ، وسلطت عليهن اراده الرجال يأسرون في البيوت ويضربونهن ويقتلنون بهن لأنهن العظام ، ويفعلون بهن كل الافاعيل التي من شأنها أن تردهن غبيات مسترخيات ضعيفات لا حول لهن ولا قوة ، ويسلكون بهن كل طريق من شأنه أن يميت فيهن الارادة ويضعف فيهن قوة الادراك ، ولم يكن

يطلب من المرأة ، شأن ممتهن الرجعية في زماننا هذا ، أكثر من أن تكون الدمية التي لا حياة ولا عقل ولا رأى لها ولا فهم فيها ٠ وليس من شيء في هذه الحياة أعمل على صد التطور عن سلوك سبيله الطبيعي ، من أن تقف في سبيل حي فتسلب منه كل مقومات الحياة الطبيعية ، فتمنع عليه أن يكتمل جسماً ونفساً وعقلياً ، وتعجزه عن أن يتهيأ للسير في موكب الطبيعة ، امنا العظمى ٠

بهذا ، وبسلط الرجل على المرأة هذا التسلط العجيب ، تخلفت المرأة عن التطور والشروع الطبيعي في عصر الحضارة ، فوهن جسمها وعقلها وذكاؤها ، ومرضت نفسها وتعطل وجدانها واستنامت همتها لضغط الاستبداد والظلم ، حتى أصبحت المخلوق العاجز الجبان ٠ كل هذا والرجل يستكمل على مدى تلك العصور المطأولة أهبة لحياة الفكر والعمل ، فعظم الفرق بينه وبين المرأة جسماً وعقلياً ونفسياً ، بحيث أصبح الصدح بينهما مما لا تألفه الطبيعة ولا مثيل له في غير الإنسان من عالم الحيوان ٠

كان من نتيجة ذلك ، وقد استل من المرأة كل سلاح ، أن تدفعها طبيعة الحياة إلى أن تتسلح ذوداً عن حياتها ، بصفات الخداع والمكر والجيلة ، بل أن الطبيعة دفعتها إلى أن تتسلح بالدموع ، وهي العنوان الأكبر على انهيار النفس وخور الروح ٠ وبعد ٠ فهل رأيت متتصراً يبكي أو حراً

يتذلل أو يحتال أو ينافق ، أو يخداع في سلك طريق الظلام ،
وأمامه طريق النور ؟

— ٢ —

ذا كان تاريخ الرجل مع المرأة : تعطيل للموهب والكفايات
أن تكتمل فيها ، وسد لسن الطبيعة عن أن تأخذ بيدها
وترفعها إلى المستوى الحقيق بأن يكون لها بين الأحياء .
ولا يغرننا ما نرى في رجل اليوم من مظاهر التلطف والأدب
مع المرأة . فان أكثر الرجال انما يتخذون ذلك وسيلة
لاستغلالهن الاستغلال الكامل ، مستعيضين عن الوأد والدفن
والضرب والأسر بهذه المظاهر ، لأن شرائع هذا الجيل قد كفت
الرجل عن حقوقه ، وان شئت فقل عن مظالمه القديمة . وانما
نحتاج إلى كثير من الفهم والمرانة العقلية والنفسية لنتخلص
نحن الرجال مما ورثناه من ذلك . كما أن المرأة تحتاج إلى
أن تدفع عن حقها في الحياة بالظفر وبالناب .

وهل من بغي أشد من أن يقف الرجل بنزواته الدينية
في سبيل أن تتطور المرأة وتتشاء موهبها الطبيعية ، ثم يقول
لها ، وما هي الا خلق شهواته ، انك «مخلوق أدنى» ??

شدت بعض العصور فلم تستقو فيها هذه العوامل
المفعولة ، فنشطت موهب المرأة وازدهرت بفضلها الحضارة
واستقام المجتمع . ولكن مع الأسف ان هذه العصور في تاريخ
الإنسانية ، أشبه شيء بكلمات الصدق التي تفلت من شفاه

الكاذبين ٠ هي ومضات البرق الخلب ٠ ولكن الأمل فسيح
في أن تصعد المرأة في عصر الحرية سلم الارقاء ، وأن تضرب
في فضاء هذه الدنيا الواسعة التي احتكرها الرجال دونهن
القوزن والأحقاب ٠

- ٣ -

يقول الرجال إن المدينة من خلق الرجل ٠ من خلق عضلاته
وعقله وتفسه ٠ وإن المرأة كانت عالة عليه في ذلك ٠ وقد نسلم
جدلا بكل هذا ، وإن كنا نسلم أيضا بأن الرجل كان طفلا ،
وإن الطفل كان جنينا وإن الجنين كان مضغة ، وإن له أما هي
التي نشأته وأخرجته خلقا سويا ليقيم صرح المدينة ٠ أم نذكر
بعض الرجعيين بما يخزفهم إذ يقولون إن المرأة ليست بشيء
أكثر من أنها « حاضنة حية » فيها تتخلق الإنسانية ؟
وما يقصدون بذلك إلا أن جنينها لا يكسب من دمها ومن
صفاتها شيء ، زورا ومباغة في الكبر والبغى ، وافتیاتا على
الطبيعة وعلى الفطرة ٠

تجاوز عن هذا كله ٠ تتجاوز عن المركز السامي الذي
خصصته الطبيعة للمرأة ، بحيث جعلتها القوامة على الطفل ،
سيد المخلوقات ٠ تتجاوز عن هذا النسال : ومن ذا الذي كف
عضلات المرأة وعقلها وتفسها عن أن تشارك الرجل في اقامة
صرح الحضارة ؟ من ذا الذي أسرها وكبت أحاسيسها
وأضعف عقلها وأوهى عضلاتها ؟ من ذا الذي وأدّها ودفنتها

حية ليشعرها بأنها المخلوق الذي لا شأن له ولا وزن في الحياة؟ من ذا الذي احتفظ بها جاهلة ضعيفة العقل مكبوبة العاطفة منبودة الرأى؟ من ذا الذي اتخذها ألهية ولعبة من الألعيبه؟ من ذا الذي استغل فيها عاطفة الحب، أسمى العواطف الإنسانية، واستدلالها بها ثم تنكر لها؟ من ذا الذي أشعرها بأنها المخلوق العاجز المستكين؟ من ذا الذي أحى فيها الشهوات وأمات فيها العقل، ومن ذا الذي دفعها إلى الخديعة والمكر والجحيلة، ومن ذا الذي جعلها تتسلح بالدموع؟ أظن أن أسيادنا الرجعيين عندهم به علم اليقين.

- ٤ -

إن القيود والحرمانات، بل وضروب الشقاوات التي فرضها الرجل على المرأة، إنما كان السبب الأول فيها نزعة الرجل إلى حب السلط والكبرياء، ثم الجهالات التي تتفرع عند هذه الصفات النفسية. أضف إلى ذلك الأوهام التي بثها الدين في كثير من الشعوب البدائية وتوارثها الناس جيلاً بعد جيل، فأصبحت بالوراثة واللقاء خلفاً عن سلف، أشبه شيء بال المقدسات التي يعتبر الغرورج عليها اتهاكا لحرماتها.

أعتقد مع هذا أن بين الرجل والمرأة فروقاً فطرية لا سبيل إلى نكرانها. فروقاً جسمانية وتكوينية اختص بها كل منها. ولكن هذه الفروق قد استغلت من ناحية الرجل استغلالاً زادت بها قوته وكفاياته، واتضاعت بها قوة المرأة وكفاياتها.

وأن من المشاهد الجلية في هذا الأمر إنك مهما أدرت عينيك في عالم الحيوان لم تجد أن الفروق بين الاشي والذكر قد بلغت من المقدار ما بلغت بين الرجل والمرأة في الحضارات القديمة والحديثة • بل انه على العكس من ذلك أتزن في عالم الحيوان كفتا التبادل بين الذكر واثاته من حيث النفع والعمل والترابط، فقامت العلاقة بينهما على مقتضى الفطرة ، بتوزيع العمل والتخصص • وعلى العكس من ذلك تماما في عالم الانسان ، استبد الرجل بكل شيء ولم يترك للمرأة شيئا ، بل انه قد اعتدى على ما خصصت الطبيعة للمرأة من ميادين العمل والاتصال ، ولم يترك لها الا الأشياء التي صدته الطبيعة عند القيام بها ، كالحمل والوضع والرضاعة • وجملة القول أن الرجل قد خلف المرأة اداة للقيام بما لم يستطع هو القيام به ، واتزرع منها فوق ما اترزع من حقوق الحياة والحرية والسعى، أكثر ما كان ينبغي لها أن تدبر من شؤون الاسرة والبيت ، ليقيم بذلك سلطانه عليها ، وتنتهي هي بذلك الى الخضوع والذلة والاستكانة •

ومحصل ذلك كله أن معاملة الرجل للمرأة كان سببا في أن ترتد كائنا ضعيفا مترهلا ، بل انه في أكثر الحالات وعند الأغلب الأعظم من طبقات المجتمع ، لا تعتبر المرأة الا كائنا من شأنه أن يلبى نداء الجنس • فنحن الرجال قد رمينا النساء بادوائنا وأنسللنا ، لنتقول لهن في النهاية اتن خلقا أدنى •

الفصل السادس

زعماء الدين - زعماء الدين ونشوء العلوم الحديثة - تناقض في أقوالهم - ألفاظ مختارة لتضخيم المعانى البسيطة - رسالات الأديان حركات تطورية - في رسالات الأديان اعتراف ضمني بالتطور - تحوير الرأى فيما أقر الإسلام للمرأة من الحقوق - محاولات لاستبقاء سلطة الرجل على المرأة وأطلاق هذه السلطة من القيود - ميدان الرجل وميدان المرأة سبيل إلى الاستبعاد - طبيعة الحياة الجديدة - حشد القوى الجماعية - الاقتصاد ملاك الحياة الحديثة - الاستقلال السياسي تبع للاستقلال الاقتصادي .

- ١ -

عمد زعماء الدين في كل زمان إلى ما يسلّحهم به الدين من سلطة ، لتكون هذه السلطة برهانهم الأوحد ودليلهم القاطع في مجال الرأى . وعمدوا إلى جانب ذلك إلى تصوير الدين بأنه ذلك الشيء الجامد الصلب الذي لا يساير الزمن ولا يخضع لمقتضى ما تخضع له الأحياء من التطور والنشوء ، عضوياً وفكرياً وعاطفياً ، ظانين أن الزمن إنما يدور ولا تدور معه الأحياء ، ولا تختلف الأوضاع ولا تتغير المشاعر ولا تتبدل الاتجاهات ، وأن ذلك الذي كان عليه الناس في زمان ماض ، لا تؤثر فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية . بل إنهم بذلك يشعرون الناس بأن من طبيعة الدين التخلف إذا ما جد السير بالجماعات الإنسانية نحو أهداف جديدة أو نظمات تحتمها

عوامل من التطور دقيقة كل الدقة غامضة أسبابها كل الغموض،
في حين أن آثارها كالسيال الموجب في الكهرباء لا بد من أن
يختلف أثره المحتوم في تكوين مزاج الجماعات .

عمد زعماء الدين إلى أشياء اتخذوا منها وسيلة لاقرار
سلطانهم لا سلطان الدين ، كقولهم بالتكفير والمروق والردة ،
اذا ما بدا في الافق من أثر التطور الفكري ما يمس ذلك
السلطان الذي يحاولون من ناحيته الاحتفاظ بمالهم من سلطان .

حدث ذلك عند نشوء العلوم الحديثة في جميع أنحاء
العالم ، وفي أوربا خاصة . حدث أن رمى رجال الدين العلماء
بالكفر والالحاد والزنادقة عندما أخذت علوم اثباتية يقينية
في التنشئ كعلم الفلك الحديث وعلم تطور الاحياء وعلم
الجيولوجيا والطب النفسي والاقتصاد والأرصاد الجوية ،
بل كانت لهم مواقف كهذه ازاء كل رأى أو حركة اجتماعية
أو فكرية فيها شيء من روح المنافرة لما اعتقدوا أنه من أصول
الدين أو من قواعده الأولية ، ناسين إلى جانب ذلك ان الدين
انما يهدى إلى الحق ، وان الحق اذا ظهر وبان واتضح ، انبغى
أن يعتبر أصلا من اصول الدين ، وان الحق انما هو ذلك
الشيء الذي يصطلح عليه أكبر مجموع في جمعية بشرية .
لأن الدين الذي هو الحق ، لا يرغب عن نصرة الحق اذا بان
الا وكان في ذلك منافاة صريحة لرسالته ، فيقر الدين الحق
أينما كان في أية صورة ظهر وفي أي مرفق من مرافق الحياة

كان ، وإنما يحاول أن ينكر ذلك رجال نصبو أنفسهم قوامين على الدين وعلى الحق وعلى الناس ، لا شيء إلا لأن التقاليد التي درج عليها الناس منذ القدم ، هي أن يكون للدين ممثلون ، والدين عند الواقع في غير احتياج إلى من يمثله مادام أنه يمثل الحق والحق يمثله .

يلجأ أولئك إلى جانب هذا إلى أقوال قلما يؤمنون بها . يقولون أن الدين إنما يحكم في أمور الناس والحياة صوت العقل والتفكير لا دواعي الهوى والغرض . وهم إذ يقولون ذلك لا يلبثون غير قليل حتى يقولوا إن اللجوء إلى التأويل شطط وتبديل ، كأنما هم في نفس الوقت الذي يقولون فيه بأن « صوت العقل » ، ينبغي أن يكون الحكم في أمور هذه الحياة ، لا يصفون العقل إلا بأنه الخضوع لما جرت عليه أحوال الناس في عصور تفصلهم عن العصر الذي يعيشون فيه المئات بل الألوف من السنين . بل هم يريدون أن يقولوا إن العقل ينبغي أن يقيد بالنقل تقيدا وأن يخضع لما فسرت به النصوص في زمان لو أنها ارتدنا إليه الآن ، ورجعنا إلى ما كان فيه من أصول مدنية وحالات اجتماعية وأفكار وتزعات ونظمات ، لفقدنا في وسط هذا العالم الذي تمثله مدنية القرن العشرين ، كل حق لنا في أن نوجد أو يكون لنا كيان اجتماعي أو سياسي . بل لو أنها ارتدنا جمعية بدوية تدين من حيث النظام السياسي بما دان به أوائلنا اذن لكن في وسط

هذه المدنية الحديثة أشبه شيء بالنقطة المظلمة من الضوء
اللامع *

جريا على القاعدة التي اتبعها رجال الدين في كل الأزمان
سميت مطالبة النساء بحق الانتخاب والتمثيل «فتنة» .
اراد القائلون بأنها «فتنة» لأن يضخموا المعنى فاختاروا له
اللُّفْظُ الَّذِي يُنَقْلُ إِلَى الْذَّهَنِ مَعْنَى الْخَرْوَجِ وَالرَّدَّةِ وَالْعَمَلِ
عَلَى تقويض أصول المجتمع اختاروا كلمة «الفتنة» بالذات
ولهم يقولوا «البدعة» أو غيرها من الكلمات التي تخفف
المعنى المنقول إلى الذهن ، كما قالوا قديماً بالكفر والزندة ،
يرمون بهما كل من أراد أن يصلح من الفكر أو النظام شيئاً
درجت عليه القرون . ذلك في حين انهم لو فكروا قليلاً
لوجدوا أن جميع الرسالات الدينية كانت في عصر نشوئها
ثورة على الأوضاع القديمة . فكأن الأديان بحكم أنها
رسالات اصلاح هي في حقيقتها خروج على مادرج عليه
الناس من أفكار ونظمات وشرائع ، واذن تكون رسالات
الأديان هي أقوى الرسالات التي عملت على رقي الإنسان ،
وانها بمقتضى ذلك أعظم ما أصاب الفكر البشري والمدنية
من الانقلابات المدوية في خلال القرون ، وتكون هي أقوى
الأشياء أثرا في تكوين الآراء والأفكار الجديدة ، وتكون
أول ما يعترف بحقيقة التطور في الحياة . ولو لم يكن في نشر
الرسالات الدينية اعتراف ضمني بحقيقة أن الحياة تنتطور

وتنشأ ، وانه بمقتضى هذا التطور تحتاج الى نظمات وشرائع ومعاهد جديدة تلائم درجات التطور التي بلغ اليها ، لظللنا الى الان نضرب في ظلمات القرون الأولى ، في ظلمات الوثنية والتكثير ولما قام لعبادة الواحد الأحد قائمة في هذه الدنيا .

اذن وجب علينا ، ووجب على رجال الدين قبلنا ، أن يعترفوا بحقيقة تطور الأشياء ، وأن يسلموا الى جانب هذا بأن الرسالات الدينية ، لم تكن في حقيقة الأمر الا استجابة طبيعية لما وصل اليه الناس من درجات ذلك التطور ، وان كل رسالة من تلك الرسالات كانت من طابع ذي لونين : انها تفرض من النظمات ما يلابس الدرجة التي بلغها تطور الناس ، وانها تضع الى جانب هذا من الأصول العامة ما يجعل تحويل تلك النظمات مستطاعا للباس حالة أخرى سوف يصل بهم اليها التطور .

هذه حقائق لا يماري فيها الا مراء ظاهرا . ولكن الواقع أن رجال الدين حتى لو سلموا بهذه الحقائق ، فإنه يكبر عليهم أن يجاهروا بها ، لأن في المجاهرة بها انتهاص لذلك السلطان الذي يتوصون أنهم به يستطيعون الاحتفاظ بتلك السلطة التي اتزعوها من الدين وما هي من الدين في شيء .

في صميم الرسالات الدينية اذن اعتراف ضمني بحقيقة التطور • والا لكان في انكار ذلك نكران صريح لما للدين من القوة الارتقائية ، أي القوة التطورية • لأن التطور ارتقاء ونشوء وانتقال من حال الى حال اضرب منها في معارج التقدم •

لو لم تكن هذه هي روح كل رسالة دينية ، لظلت المرأة قبل الاسلام كما كانت • « تعد من سقط المتابع ، لا حرمة لها ولا كرامة ، ولا رأى ولا حرية ، تعامل كالعبد ، وتسجن كالمجرمين ، وتورث للأثاث والعقار ، وتعذب للهوى الجامح أو الشهوة الرعناء ، وتحرم من التعليم والتملك والأرث » . . . ولما حملت من التبعات ما حمل الرجل • ذلك بأن الاسلام أباح لها التعليم والاتجار والتملك والأرث وابداء الرأى فيما يخصها ويعنيها من أمور الحياة ، وندب الى أن يسمع رأى المرأة في اختيار زوجها وشريك حياتها •

ولكن ذلك الذى أقر الاسلام للمرأة ، قد تحور الرأى فيه تحويلا استند فيه الى نصين : الأول قوله تعالى : الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ؟ والثانى قوله تعالى : « ولهم مثل الذى عليهم بالمعروف وللرجال عليهن درجة » . صدق الله العظيم •

ولا مماراة في أن هذا النص الصريح ، قد بولغ في تفسيره مبالغة أدت الى تقييض ما قصد منه • فككون الرجال قوامين

على النساء بوجه التفضيل وبما أتفقوا من أموالهم ، وأن للرجال عليهن درجة ، لا يستتتج منه كل ما ذهب إليه أولئك الذين فسروا ذلك تفسيرا سلب المرأة كل ما أضفت عليها الاسلام من الحقوق وما اختصها به من لامتيازات العليا .

فسر ذلك بأن الأسرة التي تكون من رجل وامرأة وتوابعها لابد لها من تنظيم القيادة ، وتعيين الخطة ، لأنها أشبه بدولة صغيرة تكون منها الدولة الكبيرة ، وانه اذا لم يوجد في الدولة من يقودها ويصوتها تعدد القيادات واختلفت الرغبات ، فسادت الفوضى ، وعم الشقاوة ، وان الله قد ميز الرجل بمميزات دينية ومادية وعقلية وحيوية تجعله كفؤا لهذه القيادة . بذلك يقولون اطلاقا وبغير تحديد .

لقد اتخذت قوامة الرجل على المرأة سبلا الى الاستبداد الذي لا حدود له ولا ضوابط ، بالرغم من أن الاسلام لم يقصد مطلقا الى هذا ، بل الواقع أنه قصد بقوامة الرجل على المرأة أن لا تكون مطلقة بل مقيدة بقيود وضوابط تستتتج عقلا . فهل كل رجل جدير بأن يكون قواما على كل امرأة ولو كان فاسقا قاتلا أو لصا سفاحا ، وكانت هي من الفضليات العفيقات العارفات بحدود الله ؟ هل الرجل المسرف المقامر الرذل خليق بأن يكون قواما على المرأة اطلاقا وبغير حد . اذن تكون قوامة الرجل على المرأة محصورة في حدود

أن يكون رجلا فاضلا كاملا عفيفا تقىأ عارفا بواجهه ، تقىأ
ظاهر الذيل ، وعلى الجملة أن يكون رجلا مستحقا لأن يكون
قواما على أسرته وأهل بيته ، والا فان هذه القوامة ولا شك
تسقط عنه ، وتكون المرأة اذا كانت عفيفة فاضلة أجدر منه
وأخلق بأن تكون قوامة عليه وعلى أسرتها وأولادها وبناتها ،
بل وعلى ثروته وشئونه ومعاملاته ، وكثيرا ما رأينا نساء
قد أصبحن وصيات أو قيمات بأحكام القانون والشرع
على أزواج لهن أو أولاد ، لأن الاسلام الحنيف لم يضع
من الأحكام ما هو مطلق من قيود الزمان والمكان وظروف
الحال . بل أنه حضنا على أن نجتهد وأن نفكر وأن تتطور
مع الزمان ومع الظروف ، بل انه جعل الناس أحراضا حتى
في العقيدة من حيث تعلقها بالكفر والإيمان : فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر ، وإن ديننا يقدس حرية الارادة
هذا التقديس ، يبعد عليه أن يجحد ، كما يريد هؤلاء ،
فيطلق قوامة الرجل على المرأة من كل قيد ويحررها من كل
الحدود التي قد ندركها بالعقل أو تفرضها علينا ظروف
الأحوال . ومن من النساء تستكبر بأن يكون القوام عليها
رجلا فاضلا عارفا بحدود الله والأدب ، ومن منهم تقبل
أن يكون القوام عليها رجلا ساقط الأدب ، رذلا سفيها ،
أو قاتلا لصا دنيء الطبع سيء النشأة ، أسفت نزعاته
واستقوت عليه شهواته واستعبدته نزواته الحيوانية .

ان القول بتنظيم القيادة وتوحيد الخطبة في سياسة الأسرة ، لقول له خبيء وخبيئه أن تكون السلطة المطلقة المفردة والارادة التي لا ترد ، للرجل دون المرأة ، بلا نظر الى الملابسات التي قد تجعل المرأة في كثير من الأحوال أجدر بأن تكون صاحبة القيادة لا الرجل . خبيئه أن يكون الرجل الحاكم المطلق المستبد وأن تكون المرأة الكائن المستدل السجين في قيود من اراده الرجل ، وقيود من غزواته واسفافاته ، اللهم الا أن يكون رجلا فاضلا يعرف كيف تكون الحدود ، وكيف تكون القيود ، وأن يكون فوق ذلك رجلا عارفا بأن الحياة جهاد وتطور وأن ما صلح لعصر لا يصلح لعصر غيره ، وأن عجلة الزمان تدور .

على أن الواقع أن الرجل والمرأة لا تفصل بينهما من حيث التعلق بالفضائل أو التردد في الرذائل ، تلك الفروق التي تبرر أن يكون الرجل قواما على المرأة اطلاقا وبغير قيد أو حد . ذلك بأن فضائل الأخلاق ليست وقعا على الرجل وحده ، وليس الرذائل وقعا على المرأة وحدها ، ولكن التفسير الذي فسره هؤلاء لقوامة الرجل على المرأة ، قد فرض ، ولكن بغير مرجحات ، ان كل رجل أفضل من أية امرأة ، ولهذا وجوب عندهم أن يكون الرجل اطلاقا صاحب القوامة وصاحب القيادة وصاحب التوجيه ، وأن الرجل فاضل صالح لكل ذلك ، وأن المرأة اطلاقا لا تصلح لشيء !!!

لكى نسلم لهم بما يريدون ، ينبغي عليهم أن يقيموا
الحججة على أن فضائل القيادة والتوجيه وحسن الرأى ،
لا يختص بهم الا الرجل ، وإن المرأة لم تخصها الطبيعة
 بشيء من ذلك . عليهم أن يبرهنو أن الرجل خلق وحده ،
 وأن المرأة خلق آخر حتى يستقيم مذهبهم مع منطق الواقع ،
 ولا فإن الحججة تلزمهم بأن قوامة الرجل على المرأة ينبغي
أن تخضع لشروط قلما يجعل حق القوامة الذى يشدون
منطبقا مع حاجات الحياة ومع حاجات العيش الطيب .

أما أن تقول إن الرجل قوام على المرأة اطلاقا وبغير قيد ، ففيه
منافاة للعقل ، وفيه معاداة لكل ما أضفى الإسلام الحنيف
على المرأة من الحقوق ، وما حدد لها من منزلة في الحياة .
ذلك بأن كل ما فيه صفة الاطلاق ، فيه أيضا صفة الاستبداد
والتحكم ، وانخفاض ارادة تعتبر ارادة دنيا ، لارادة أخرى
تعتبر ارادة عليا ، فيترتب على ذلك أن تصبح المرأة ذلك
المخلوق الفاسد الذى لا رأى له ولا ارادة ولا كيانا مستقلا
في حياة الأسرة أو الوطن .

وانما قصد بأن الرجل قوام على المرأة أن يكون بينهما
شاركة في المصالح محدودة بحدود العقل والحرية ومراعاة
للواجبات والمسؤوليات ، وعلى الجملة ، قصد به أن يكون
أساسا لإقامة حياة تكافلية في ذلك العالم الصغير الذى
نسميه الأسرة . ولن تقوم حياة تكافلية في جماعة من
الجماعات الا اذا كانت حرية الارادة أساسها وسنادتها .

ان ملوك الأخلاق الفاضلة الاعتراف بأن غيرك من
 المخلوقات فيه قدر من الفضائل والاستعداد الطبيعي
 لفعل الخير ما يبرر أن يكون له قدرًا من الحرية العقلية
 والارادية ، هو حقه الطبيعي في حياة أساسها حرية الارادة .
 أما أن نطلق قوامة الرجل على المرأة من كل قيد ، ونحررها
 من كل الحدود ، حدود العقل والأوضاع الاجتماعية ،
 فانما ذلك يكون الاستبداد بعينه ، بل يكون الاستعباد
 الذى حضرت جميع الأديان على مقاومته والخروج عليه ،
 بل ان تقاليد الاسلام نفسه ، وهى تقاليد ورثناها تسبوا
 بروح الاسلام ، قد جعلت الحرية أساسا من أساس الايمان
 الصحيح ، بل ان الايمان في الاسلام لا يكون ايمانا صحيحا
 الا اذا اكتملت فيه عوامل الحرية بجميع مجاليها العالية .

— ٤ —

يقولون :

« جعل الاسلام لكل من الرجل والمرأة ميدانًا يختص
 به ، ويحاجد فيه ، فالرجل في الخارج يتعب وينصب ويشقى
 ويحاجد ، ويجمع ويكتسب لا ليستأثر بما جمع ، بل ليشارك
 فيه أختاً عزيزة عليه ، تجاهد من خلفه من ميدان آخر كريم
 مستور هو ميدان البيت ، فتبذل هناك كل ما في وسعها
 من حيلة وفن وتدبير لتهيئة سعادة بيته حببة تطعم شهدتها
 وسلامها الظهور مع زوجها في حياة كريمة » ٠٠٠

هذه الجمل الخطابية هي غاية ما وصل اليه القائلون بأن المرأة خلقت للبيت من حقائق هذه الحياة الحديثة . لم يدرکوا أن الحياة انقلبت موازينها وتبدل حقائقها ، وان الاسلام الذي أباح للمرأة أن تبدى رأيها وأن تتجز وأن تتعلم وأن يكون لها ملك تصرف فيه بمحض ارادتها ، لا تتفق مبادئه هذه مع أسر المرأة في البيت وأن يكون كل حقها في الحياة أن تقيم بين جدران أربعة تحصر في جوانبها الضيقة كل واجباتها في الحياة . على أن الذين يستمسكون بهذا المذهب لا يدرکون عادة أن الحياة الجديدة حياة أساسها اقتصادي صرف ، وان أثر ذلك في كيان الجماعة قد جعل الاستقلال في الحياة صنو القدرة الاقتصادية ، وأن المرأة اذا لم تعمل لتكون مستقلة اقتصاديا ، ارتدت تلك اللعبه التي يتلهي بها الرجل بل عادت ذلك الكائن الخاضع المستكين الذي يحتاج دائما الى معونة الرجل ، مما يتناقض مع روح الاسلام ، بل يتناقض مع الحق الذي هو روح جميع الأديان .

ولعمري بأية شريعة أو قانون يفتح للرجل أن يكون مستقلا في ميدان الحياة ، ولا يفتح مثل ذلك للمرأة ؟ ولماذا يكون للرجل حق السعي والكسب مما يجعل له اليد العليا في الحياة على المرأة ، ولا يكون للمرأة نفس هذا الحق ليكون لها من الاستقلال الاقتصادي ما تتحصن به من استبداد الرجل اذا ما ظلت عالة عليه ؟ اللهم أن لا شريعة ولا قانون

يمنع المرأة من ذلك ، وإنما يمنعها من ذلك تقاليد درجنا عليها ولزمنها غير شاعرين أن زمانها قد فات وانقضى ، متعامين عن أن حقائق الحياة التي تعمّرنا قد عصفت بها عصفاً وارسلتها أباديد .

عاشت الجماعات الإنسانية في العصور الأولى مأسورة ضمن حدود جغرافية . عاشت في أرجاء تفصل بينها الأنهر والجبال والبحار وغير ذلك من المواقع الطبيعية . فكانت هذه أشبه بعوالم صغيرة يتالف منها عالم كبير . ولكنها عالم بالرغم من كبره واتساعه ، كان مفكك الأوصال ممزق الوحيدة ، على العكس مما نشهد اليوم . فقد اندثرت قوى الزمان وقوى المكان ، تلك القوى التي احتكمت في حياة الجماعات الإنسانية الأولى . لقد أصبحت الحياة الإنسانية وحدة كاملة ، وأصبح العالم الذي نعيش فيه بغير حدود طبيعية ، بل إن حدوده انقلبت حدوداً ليست هي بأكثر من اعتبارات جغرافية . فالطائرة وال WAVES الأثيرية والباخرة ، قد أثرت في قوى الزمان وقوى المكان وكادت تدثرهما ، وربطت بين مصالح العالم بتلك الوحدة الاقتصادية التي تحتاج فيها الشعوب إلى بذل كل مجاهوداتها لتحتفظ بكيانها الاقتصادي قواماً على استقلالها السياسي . هذه الحالات الجديدة تقتضي انقلاباً في حشد قوى الجماعات حشداً من شأنه أن يزج بجميع أفراد الأمة رجالاً ونساء في معركة الاتساع الاقتصادي ، لأن ذلك أصبح طريق الخلاص في هذه الدنيا العامرة بصنوف التنافس

الاتاجي ، والتى أصبحت القدرة الاقتصادية فيها معيارا للاستقلال السياسى . وهذه الحقائق التى نلمسها ونعاين آثارها في كل لحظة من لحظات حياتنا ، تجعل لزاما علينا أن نحشد قوانا جميعا ، رجالا ونساء ، وتحملنا قسرا على أن نخرج المرأة الى ميدان العمل وأن نخرج بها في مربع الاقتصاد والاتاج ، لأن غيرنا من الأمم الطامحة في خيراتنا ، العاملة على هدم استقلالنا الاقتصادي توصلنا الى اخضاعنا السياسي، قد حشدت جميع قواها للهجوم ، فكيف بنا اذا لم نحشد جميع قوانا للدفاع عن حياتنا وكياننا واستقلالنا ؟ لا شك في أن مصيرنا في هذا المترى يكون مصير أمة اكتترت قواها وعطلتها جريا وراء أوهام تساور بعض الرءوس ، انتظارا للخلاص في الآخرة ، وان كان ثمنه السقوط والاستبعاد في هذه الحياة . وما كان الاسلام الا دين القوة والاستعلاء والحرية والاستقلال السياسي . حضنا على أن نعد لهذا المركز العالمي ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل ، وقد أصبحنا بالتهاون والجمود لا حول لنا ولا قوة ، ولا خيل ولا رباط .

لقد كان للفتيات الروسيات خطر السبق في اتخاذ ستالنجراد من الغرفة الألمان . حقيقة لا يماري فيها الا العميان . فقد قمن بتموين المدينة في أثناء الليل وتحت جنح الديم ، وحملن اليها الذخيرة والميرة ، تحت وابل الرصاص والقنابل ، ولو لاهن لسقط ذلك الحصن الذي حمى روسيا كلها من

السقوط ٠ فهل يظل نساؤنا للبيت في حين أن نساء غيرنا قد خرجن الى حومة الوغى يتحملن الموت في سبيل الوطن ، ونطلب من هذه الدنيا أن تعطينا مزيدا من مطلوبات الحياة ٠

خرج نساء العالم المتمدن الى المتجر والمصنع والحقن ، ونريد لنسائنا أن يكن قعيدات البيوت ، وأن يظللن الكائنات المغولة ، وأن يمضين ذليلات حقيرات بعيدات عن الحياة مقصورات على الطبخ والغسل وحمل القمامه الى خارج الحجرات والمنازل ، ثم تقول أن ذلك حكم الله !!! إنما ذلك حكم إننا نحاول أن لا نساير الزمن ونبغي أن نظل كما كان آباءنا مأسورين في حلقة من الأفكار البالية ، جاهلين أن العالم قد اندفع الى الأمام فراسخ وأميالا ، وإن الأمم تحشد جميع قواها لتأثير بالدنيا ، في وقت تتطلع فيه الى الآخرة وحدها ، ونسى أن هذه الدنيا هي الطريق الى تلك الآخرة ، بل إننا نحاول أن تتجاهل إننا في هذه الدنيا الصاحبة ، دنيا العمل والجهاد ، دنيا الحشد والاستجماع ، دنيا الاقتصاد والاتاج ٠



الفصل السابع

أقوال خطابية في تمرد الرجل على وظيفته وتمرد المرأة على وظيفتها - المرأة حرة فعلاً - مظاهر حنو على المرأة يراد بها استعبادها - المرأة في الحقل مصدر ثروة وطنية - الإسلام يعتبر المرأة إنساناً كاملاً بالرغم من ظواهر النصوص - كلام في الفوارق بين الرجل والمرأة - الطلاق لا ينبغي أن يكون من حق الرجل وحده - الطلاق الرجعي معناه التعامل بالمرأة في سوق الغضب والرضا - القول بأن المرأة لا تصلح إلا محكمة - كيف يجب أن ننظر في قضية المرأة - النساء ناقصات عقل ودين وأنهن خلقن من ضلع اعوج .

- ١ -

يقولون : « ولو أن الرجل تمرد على وظيفته فاستأنث ، واستقر في البيت لتحطمت الرجولة وفسد المجتمع ، وتعطلت الحياة ، وذلت قيمة الإنسانية ، وكذلك لو تمردت المرأة على تعاليم ربها ، ونظم مجتمعها . فهجرت البيت إلى الشارع ، وميادين العمل الخارجية ، لفقدت انوثتها ونسيت أمومتها وهدمت بيتها بيدها ، وتعرضت للاختلاط المشين بالرجال» .

هذه العبارات الخطابية لا تغنى عن الحق شيئاً . فما كان للرجل أن يستأنث أى يصير أما ومرضعاً ، وما كان للمرأة أن تهجر بيتها إلى الشارع مجرد أنها تحرر من قيود التقليد .

والبيت عند المرأة أقدس منه عند الرجل ، بل ان للبيت في نفس المرأة من الحرمة ما ليس له مثيل في نفس الرجل .
ان المرأة سلطانة البيت بل الملكة غير المتوجة في ذلك الكن الأقدس . فكيف تخيل ، ارضاء لنزعات عجيبة نحاول ارضاءها ، ان المرأة اذا تحررت هجرت البيت الى الشارع !!!

ولماذا نذهب بعيدا فليس نساؤنا غير محررات بل انهن أصبحن مالكات لرقابهن منذ أن نهضت مصر نهضتها الأخيرة ، فاتزعن الخمار وتهتكن الحجاب ، وخرجن من البيوت ، لا ليكن في الشوارع متسكعات ، بل ليعدن الى بيوتهن عارفات بأخص الواجبات ، مسلمات قاتلات بعيدات عن الغى والهوى . من أين اذن ذلك الخيال الذي أملى هذه العبارات العجيبة التي قلبت الرجل اثنى ، وجعلت من المرأة بنت هوى تتسلك في الشوارع والطرق !!! إنما جاء ذلك الخيال مؤيدا لنزعات التسلط على المرأة بأية سهل ومن آية ناحية وما نما واستشرى وكبر وضخم في تلك الرءوس الا مجازاة لأوهام ما أنزل الله بها من سلطان . فان الفسق والفحور والبغى ، تلك المعانى التي لا يفكرون احد من هؤلاء في المرأة الا وتكبر في نفسه آثارها ، حتى أصبح بين هذه المعانى والمرأة تشاركا ذهنيا عجيا ، إنما تقوم دليلا على أن الذين يذهبون ذلك المذهب ، لا يدركون أن الفسق والفحور والبغى ليست أشياء وقفتها الطبيعة على المرأة أو صفات رصدها الطبع للأثنى ، وإنما هي أشياء يشاركاها فيها الرجل أيضا . أما أن

الرجل مثال للطهر والعفة ، وتصور المرأة مثالاً للبغى والاسفاف ، فان ذلك من أبعد الأشياء عن العدل الذى يقيم قواعد المجتمع وي Rossi أسس النظام .

- ٣ -

يحنوا هؤلاء على المرأة ، ويصورون أنفسهم في صورة المشقين عليها أن ت تعرض للمشكلات والمصاعب التي يتعرض لها الرجل خلال سبعة الطويل في خضم الحياة المتلاطم كما يقولون . ولماذا لا يظهر ذلك الحنو وهذا الاشواق على المرأة ، عندما ترضخ لارادة الرجل فتجنس في البيت ، وتستذل اقتصادياً ، وتنم عن أن تكون ذاتاً مستقلة ب نفسها في الحياة ؟ أمن الحنو أو العطف أن تحرم المرأة ثمرة العمل لتظل عالة على الرجل فيستبعدها ويستبد بها ، بحكم أنها في حاجة الى سعيه واستجداء عطفه واستدرار جيه ؟ أمن الحنو والاشواق أن تظل المرأة تلك المستجدة الذليلة المحتاجة الى سعي الرجل ، والحياة من حولها تدعوها الى العمل ، بل وان الأمة جماء تستصرخها أن تبذل من جهدها العملي والفكري ما تستكمل به الأمة ذاتيتها وتقوى اقتصادياتها التي هي السبيل الأوحد الى استقلالها السياسي ؟

ولماذا نذهب بعيداً . فهل في مستطاع هؤلاء بخطابياتهم هذه أن يحملوا الفلاحة على أن تقر في البيت ولا تخرج منه ،

فلا تساعد في الزراعة وفي الحصاد ، ولا تعاون في رعي الماشية
واقامة الأبنية ورفع الطفيليات من الحقول ومقاومة دودة
القطن ، وقاوة الأرض ، إلى غير ذلك مما تضطليع به في عالم
الزراعة أساس ثروتنا الأهلية ؟ وهل في امكانهم أن يصوروا
لنا حالة الريف ومقدار ما تفقد هذه الأمة من الملابس
الممبلنة من الجنيهات إذا كفت الفلاحة عن الخروج إلى الحقل
والمعاونة في أعمال الزراعة ، واتبعت مذهب هؤلاء فاستقرت
في البيت ولم يرن صوتها الغرد الجميل في أرجاء الحقول .
النظرة في الأصائل والأسحار ؟

والواقع أن الفلاحات أشد اختلاطاً بالرجال من نساء
المدن . فهن في الحقول وفي الأسواق وفي القرى وفي البنادر
متوجولات متاجرات بأعوات مشتريات ، عاملات غارسات
حاصدات ، فهل سادت بذلك الفوضى ، وعم الشقاق كما
يقولون ، أم أن الفوضى والشقاق بل أن العماء الموت
انما هو في مذهبهم الذي يريدون به أن يصدوا الفلاحة
عن القيام بأعباء العمل المنتج في الحقل ، وعملها فيه لا يقل
عن خمسين في المائة من مجموع العمل الحقل في السنة ،
فإذا أضفت إليه عملها في البيت باعتبارها منتجة ، زادت
قيمة عملها على ذلك كثيراً .

وكيف يرضي هؤلاء للمرأة المتعلمة أن تظل عالة على
الرجل في حين أن الفلاحة الجاهلة تكاد تكون مستقلة بأعمال

بيتها ، بل وتکاد تكون مستقلة بحياتها . فانها في اليوم الذي ينبدها فيه الرجل ، تشعر عن ساعدها وتخرج الى الحقل عاملة تکسب قوت يومها . ذلك بأن طبيعة حياتها لم تفقدها قوة العضل ولا قوة الارادة .

— ٣ —

لا أريد أن أتكلم في أن المرأة في الاسلام قد اعتبرت نصف انسان اذ هي على النصف مما يستحق الرجل ، ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص ، وان شهادة المرأة كالنصف لشهادة الرجل . دعنا من أن القانون الجنائي والقانون المدني يأخذ كل منهما الآن بشهادة المرأة على المساواة بشهادة الرجل ، وان شهادة المرأة في حادث جنائي قد يؤدى ب الرجل الى المشنقة أو الى السجن المؤبد . ولكن الاسلام قد أباح في الوصية والوقف أن يعطى الموصى والواقف ما يشاء من ماله الى امرأة أو بنت أو اخت أو عمة أو خالة أو من يشاء من النساء بغير حساب ، ومن غير أن يكون عليه في ذلك قصاص من ناحية الدين . فكأن الاسلام بسماحته المعروفة قد اعتبر المرأة انسانا كاملا اذا أراد الرجل أن يعتبرها كذلك ، أي أنه جعل المرأة مساوية للرجل من طريق غير مباشر تاركا الأمر في ذلك لمن يريد أن ينزلها تلك المنزلة . ولكن قلما يلتجأ الرجال الى هذه الرخص السامية فيطبقونها . واذا أردت دليلا على ذلك فانظر في وثائق

الأوقاف . فكل وقف صدر عن رجل اما أن تحرم منه البنات
الا قليلا واما أن يعطى لهن نصف ما للذكور عند التسحاح .
وأكثر الأوقاف التي صدرت عن نساء تساوى فيها
نصيب الذكر والاثنى ، وكان النساء في ذلك أقرب الى العدل
والمرحمة من الرجال ، فانهن لم يقلن على الأقل .

أبناء أبنائنا بنونا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الآباء

يقولون : ان الفارق بين المرأة والرجل ، كانت سببا
في أن يفرق بينهما الشرع . فلا يصح امامتها للرجال
ولا محاذاتها لهم في الصلاة ، ولا تصح خطبتها في الجمعة
والعيدين ، ولا يجوز لها الآذان أو الاقامة ، ولا يجب عليها
الجمعة ولا العيدان ولا الجهاد ؛ ويقولون انه من الفروق بين
المرأة والرجل أن لا يتزوج الا رجلا واحدا بينما يجوز للرجل
أن يتزوج أكثر من واحدة الى أربع اذا قدر على النفقة المعتادة
والعدل المستطاع . وانه لا يصح ايقاع الطلاق منها الا أن
يفوضه الزوج اليها ، ولا تصح منها الرجعة في الطلاق الرجعي .

كل هذه الأشياء ولا شك تزهد فيها المرأة . فهي ولا شك
 Zaheda في أن تؤم الرجال . Zaheda في أن تعاديهم في الصلاة ،
 Zaheda في أن تخطب الجمعة والعيدان والأذان والإقامة
 وصلاة الجمعة الى غير ذلك . فليهنا بذلك الرجال . ولكن
 كيف تزهد المرأة في أن تكون انسانا ؟ كيف تزهد في أن تكون
 شريكة واحدة لشريك واحد ؟ كيف تزهد في أن يكون

زوجها لها لا لأربعة نساء ؟ ولئن كانت الرخصة بالزواج بأكثر من واحدة الى أربع ، كانت لضرورة فأجازها الشرع ، فانه قد حوطها بسياج من التحرز جعل القيام بشرائطها ضربا من الحال فقال : فان خفتم أن لا تعدلوا فووحدة ، ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم . والمعنى الصريح لهذا القول العلوي ان استطاعة العدل محال ، واذن يكون الحكم هو التزوج بواحدة .

أما من حيث الطلاق ، فمقتضى النظام الاجتماعي ، يحتم علينا أن نقيم الاسرة على أساس ثابت من الأساس الذي يجعل للرجل حق الطلاق غير منازع فيه ، وأن نجعل الطلاق حقا للطرفين ، على أن يكون بحكم تصدره محكمة خاصة . والا فلا يقع طلاق مهما كان الأمر . أما الطلاق الرجعي فمعناه أن الرجل يبيع المرأة في سوق الغضب ، ويشتريها في سوق الرضى . يطلقها اليوم ويردها غدا كأنها السلعة أو السائمة . وأى درك أحاط من ذلك الدرك تنزله المرأة ، فترك غرضا ترميه سهام النزق والحمق والجهالة والسفالات .

— ٤ —

يقولون : « المرأة لا تسعد ولا تسعد غيرها الا اذا كانت محكومة » .

ولكن ما طبيعة ذلك الحكم ، وما هو مداره ، ولمن يكون الحكم ؟ ذلك مالم يبن عنه أولئك الذين يريدون أن يعموا

على الحق بخطابياتهم . اذا كان المعنى المستفاد من أن المرأة لا تصلح الا اذا كانت محكومة ، أن يكون ذلك بالخضوع للقوانين ، فانها والرجل سواسية من حيث ذلك . فان الرجل لا يسعد نفسه ولا يسعد غيره الا اذا حكمه القانون ، وسيرت خطاه الشرائع . أما أن يحاولوا بذلك القول أن يكون الحكم للرجل بمطلق ارادته الفردية ، وأن تكون المرأة خاضعة لذلك الحكم بلا أى ضابط ، فذلك نظام باد ومضى زمانه ، فان زمن الارادات الفردية أصبح اليوم حديثا يروى .

ينبغي أن ينظر في قضية المرأة نظرة واسعة شاملة ، حتى يكون الحكم فيها ملائما لحاجات العصر مسايرا لمقتضى الحال . فان اللجوء الى خطابيات تقوم على مجرد آراء منقوله أو نصوص أريد بها الاشارة الى حالات عابرة لا تثبت أن تزول عندما تزول بواعندها ، أمر جد خطير . وكذلك لا ينبغي أن يؤخذ بما جرى عليه بعض القدماء من تأويلات كقولهم مثلا ان الاسلام لم يبح للمرأة أن تخرج من بيتها الا لضرورة تاركين تعريف هذه الضرورة لصاحب القوامة عليها وهو الرجل ، فأعطوا الرجل بذلك سلطة لا حد ولا ضابط لها . فله أن يأسرها أسرا طويلا وله أن يقدر الضرورة التي تضطرها الى الخروج من بيتها بمحض هواه . ولا شك في أن كلمة الضرورة من الأشياء التي يمكن أن يضيق معناها أو يتسع بمحض الارادة ، لا سيما وأن تقدير ذلك متروك الى شخص ذي مصلحة خاصة في تقدير

معناه . واذن يتراوح ذلك المعنى بين الشدة واللين بحسب الظروف التي تقوم بين من يريد أن ينتفع بالضرورة وبين من يقدر هذه الضرورة . وعلى الجملة فان كلمة الضرورة لم يقصد بها في السماح للمرأة بالخروج من البيت الا أن يكون لأحد طرف الشركة في الزواج سلطة غير محدودة على حرية الطرف الآخر . على أن ذلك كله لا يمكن أن يكون ذا أثر في توجيه الحياة في عصرنا هذا . فان الضرورات التي تحمل المرأة على الخروج من بيتها في عصرنا هذا ولا شك غير الضرورات التي كانت تحمل المرأة على مغادرة بيتها في الأزمان التي قيل فيها ذلك القول . ولكننا الى جانب هذا نذهب الى أن شرط الضرورة في الاذن للمرأة بالخروج من بيتها لم يقصد به في الواقع الا أن تستبعد وأن تسلب حريتها . ولكن ذلك لم يصبح ممكنا في هذا الزمن ، ولا نستطيع الا أن تقرر أن المرأة حرة في الخروج من بيتها ، وأن أساس الحياة الصالحة أن يبادر الرجل المرأة ثقة بثقة ، فلا يفرض أنها مخلوق مشكوك فيه ، وانه مخلوق مبرأ من كل نقص .

— ٥ —

عمد الرجعيون الى اتخاذ القول بأن النساء ناقصات عقل ودين وانهن قد خلقن من ضلع أعوج ، مبررا لأن تكون المرأة تبعا للرجل . تبعا لارادته وجزءا من متاعه ، وانها لنقص الدين وصغر العقل وخلقها من ضلع أعوج ، لا ينبغي أن يكون

لها حق الحرية أو حق الحياة الا بقدر ما يتيح لها الرجل من الحرية ومن الحياة الإنسانية .

أول شيء لا أستطيع عقلاً أن أسلم بأن ذلك القول قد صدر عن النبي صلاة الله عليه وسلامه ، وإنها من قبيل ما نقل إلينا من الأحاديث التي لا يقبل عقل أنها صدرت عن النبي ، لشدة الفارق بين صغر ما نقل وعظمته المنقول عنه . فهل أعقل مثلاً أن النبي قد قال « من أكل فليلعق أصابعه أو يلعقها غيره » ؟ كلام من المستحيل أن أعتقد أن ذلك القول قد صدر عن النبي ولو صح سنه . ومثله القول بأن النساء ناقصات عقل ودين ، في الوقت الذي توادر فيه أن كبار الصحابة قد أخذوا عن عائشة ثلثي الدين . وما عائشة إلا من النساء . فكيف نوفق بين هذا القول وبين اقبال كبار الصحابة على عائشة يأخذون عنها ثلثي الدين بعد موت النبي عليه الصلاة والسلام ، مع أنه قد كان بين عائشة والصحابة تلك الوسائل التي نعرفها ، من حيث العلاقة ومن حيث الزمن .

أما إن النساء قد خلقن من ضلع أعوج ، فكلام لا يستقيم مع الواقع . لأن كل الضلوع بها عوج . والقول بأنهن خلقن من ضلع أعوج يوجب وجود ضلوع مستقيمة . وهذا تناقض لا يصدر عن النبي . وكذلك فيه تناف مع حقائق العلم الحديث ، لأن نظرية خلق الأنواع خلقاً مستقلاً قد أفسحت الطريق لنظرية التطور العضوي ، فلم يصبح لها من الشأن ما يصح أن يحتاج به لافي العلم ولا في غير العلم .

أما إذا نظرنا في الرجل والمرأة ، لنرى أيهما أحق بأن يوصف بأنه ناقص العقل والدين ، لرأينا أن المرأة أحق من الرجل بأن توصف بأنها أكمل دينا ، وإن لم نستطع القول بأنها أكمل عقلا ، فاذا كانت وصايا الأديان جميعا قد هدفت إلى أن يستقيم المجتمع ، فالمرأة أكثر مراعاة لوصايا الدين من الرجل . فاذا أخذت مثلا احصائية الجنائيات ، وبخاصة جنائيات القتل ، لما وجدنا في تلك الاحصائية حادث قتل واحد ارتكبته امرأة اللهم الا النادر اليسير ، ولو وجدنا أن بين جنائية القتل التي يرتكبها رجل وأخرى ترتكبها امرأة ، فارقا في طريقة القتل يدل على مقدار ما في جنائية الرجل من وحشية ، وما في جنائية المرأة من أثر التردد وتخفيض الموت على المقتول . وكذلك نجد في أكثر الأمر أن القتل الذي ترتكبه امرأة فيه عنصر من التحریض أو المساعدة مصدره الرجل .

وعلى ذلك فقس السرقة والسطو والتزوير والاغتصاب وغير ذلك من الرذائل التي ما أرادت وصايا الأديان إلا أن تکف عنها الإنسان . فان جميع هذه الوصايا أصبح اتباعها وفقا على المرأة دون الرجل . فـ أيهما اذن أكمل دينا : المرأة أم الرجل ؟

ترك الجواب عن ذلك لمن له عقل يحكمه أو ضمير يحاسبه .

الفصل الثاني

عصرنا عصر الحضارة الاقتصادية - قوة الحشد أساس من أساس الحرية والاستقلال السياسي - الاستقلال الاقتصادي - دعامة الاستقلال السياسي - ينبغي أن تحشد قوانا الانتاجية اذا أردنا الفوز في معركة التناحر على البقاء - الدفاع عن حقوق المرأة مسألة تتعلق بعوامل عالمية - العلم الحديث انجيل الحضارة الحديثة - حرية الفكر أساس الاصلاح اجتماعيا واعتقاديا - مثال من تاريخ الكنيسة ازاء حرية الفكر - قضية المرأة قضية عدل وحق وحرية .

أسباب ونتائج

- ١ -

العصر الذي نعيش فيه عصر تقوم حضارته على الاقتصاد . ومعنى هذا أن أساس الحياة الحرة فيه أصبح اقتصاديا صرفا ، على العكس مما كان في العصور الأولى . فان أساس الحياة اذ ذاك كان قائما على القوة العسكرية . واليوم تقوم القوة العسكرية على القوة الاقتصادية ، وعليهما تقوم الحياة الحرة . فالآمة التي تضعف اقتصادياتها تضعف قوتها العسكرية ، فيصييها الكلال وتقع فريسة لمطامع الدول الأخرى التي اكتملت قوتها اقتصاديا وعسكريا .

نقدم بهذا لنتقول ان الحياة الاجتماعية اقلبت آيتها ، فلئن قامت الحياة الاجتماعية قد يعا على قوة العضلات والجرأة والبطولة المستندة الى السيف والحربة والمزراق ، وكانت جميعا من خصائص الرجل ، فانها تقوم اليوم على قوة الآلة ، لا آلة الحرب وحدها ، بل آلة المصنع . كما انها الى جانب المصنع تقوم أساسا على قوة العلم الذي يؤسس المصنع ويختبره الآلة ويوجه سياسة العمل . والأمم الحديثة انما تعتمد في تشييد ذلك كله على ما نسميه هنا — «قوة الحشد» — ونقصد به حشد جميع قوى الأمة ثم توزيعها على المرافق العامة توزيعا يتوجّي فيه التوجيه نحو الغايات التي تتطلّبها الظروف أو تدعوا اليها السياسة التي توجه فيها خطى الأمة .

هذا الانقلاب الكبير القائم أساسا على طريق حشد القوى ، لم تؤمن نحن المصريين بعد بمقدار ماله من أثر في تكييف حالات المجتمع ، وما يتربّ عليه من تبدل في مثاليات الأمة ، وما يصدر عنّه من ارتقاء في أخلاقها . ذلك لأن حشد القوى الكاملة للأمة يشعرها دائمًا بأن بين طبقاتها تكافلا يحتم على كل فرد من الأفراد أن يقوم بالواجب المفروض عليه لخير المجموع كله .

جرت المآذى في العهد النازي على هذه الطريقة ، كما جرت عليها ايطاليا في العهد الفاشي ، وتجري عليها الآن روسيا في عصر ما بعد الحرب ، وتنافسها في ذلك أمم الغرب . فال الأمم قائمة اليوم بحشد جميع قواها لكي تفوز اذا جد

الجهد وحزب الأمر في مجمعه التناحر على البقاء ٠ على أن التناحر على البقاء لم يصبح في عالم الإنسان كما كان في عالم الحيوان تناحر فرد وفرد ، بل أصبح تناحر جماعية وجماعية ، بل تعدى ذلك إلى تناحر جماعات من الأمم إزاء جماعات أخرى ٠ وهي صورة من التناحر الحيواني يفوز فيها الذين يكملون بالحشد الصناعي والعلمي والاتساحي ، فوتهم الاقتصادية والمادية ٠

هذه الحال تتطلب من كل أمة أن توقظ في أفرادها ، رجالاً ونساء ، روح التكافل حتى يشعروا بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم ، ويشاركون ، كل بمقدار استطاعته ، في الاتاج بأقصى حدود الامكان ، مع الاقتصاد في النفقة في حدود ما يتطلب ذلك الاتاج ٠ وما تقصد بالاقتصاد في النفقة إلا نفقة الجهد ونفقة المادة ٠

ولقد شعرت الأمم بما يحفزهم إلى العمل على حشد القوى ، منذ أن بدأ الانقلاب الاتساحي الحديث ، إذ أخذت كل أمة تحشد من القوة ما يضمن لها التفوق في معركة التناقض التجاري ، ثم شعرت بعد قليل أن الفوز في معركة التناقض التجاري يتطلب منها الفوز في معركة الدفاع والهجوم والتشدد في ميادين القوة العسكرية ٠ ولقد بلغت هذه الحال قمتها العليا في الحريتين الأخيرتين ، إذ بان جلياً أن الأمة التي تكمل حشودها تكون فرصتها في الفوز أكبر وأنتصارها

أضمن . ومن ثمت حتى الآن نرى العالم كله وقد أخذت كل
أممه تحشد من قواها الاتاجية والمادية ، ما تتوخى به الفوز
في المعركة المقبلة ، وانها لمعركة واقعة لا محالة .

لقد حشدت ألمانيا وايطاليا قواها ، والآن تحشد روسيا
قواها ، وتعبيء أمم الغرب جميع مواردها . • حشدت ألمانيا
وإيطاليا كل القوى التي يمكن أن تستمد في عضلات الرجل
والمرأة ، واليوم تحشد روسيا وأمم الغرب كل قواها الحيوية
بلا تفريق بين مصادرها . • كل هذا لأن الأمم تشعر بأن أي
تغريط في حشد هذه القوى سيكون له أثر سيء في فوزها
في المعركة المقبلة ، ومن هنا كان الافتتان في تنظيم الاتصال
بسبعينات خمس أو سبعينات عشر ، ومن هنا كان الاهتمام
بدور العلم والمعاهد العالية ، ومن هنا كان البذل في سبيل
الاختراع والاستكشاف .

— 7 —

في عالم مثل هذا العالم الذي وصفنا ، وفي معركة تحشد فيها كل قوى الأمم التي من حولنا ، وفي وسط الجلبة العالمية التي تدعى الأمم الى الأخذ بجميع أسباب الاتاج ، يحاول البعض منا ارضاء لنزعات طيبة أو غير طيبة ، ولكنها على أي حال نزعات رجعية ، أن يفكوا قوى الأمة ويردوا نصف الأحياء منها قعيدات في البيوت ، مفضلين حياة الحرير كما فهم في عصر الملائكة وغيره من العصور ، على حياة الجهد والعمل

والاتاج ، ويعملون مقتنيين ولكن على أساس خاطئ ، لأن
أمة محمد بخير ، وإن لضرورة تحفنا إلى حشد القوى على
الصورة التي يتبعها غيرنا من الأمم ، كأننا في عالم غير العالم
الذي تناحر فيه هذه الأمم ، وكأننا لستنا قاب قوسين أو أدنى
من ميدان المممة العالمية .

إن الأسباب التي تحملنا على الدفاع عن حقوق المرأة
في الحرية والعمل والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية ،
انما هي أسباب لا تتعلق بحالنا الاجتماعي وحدها ، بل تتعلق
أيضاً بما يجري في هذا العالم من أحداث الاجتماع والسياسة .
تلك الأحداث التي تلفنا لها وتسوقنا سوقاً نحو الهدف
المخبوء في صدر المستقبل ، ذلك الهدف الذي إن جهلناه ،
فلسنا نجهل أننا نعيش في عالم أساس الحياة فيه قوة المصنع
وقدرة الاقتصاد ، وعلى الجملة قوة الحشد التي تخرج من
المصنع مصنعاً كامل النفع ، وتقيم الاقتصاد على أساس من
القدرة الذاتية للأمة .

نساق في هذه السبيل رغم ارادتنا وحثّ أنوفنا . هذا
إذا أردنا الحياة كريمة ، أما إذا أردنا الموت ، فمن ذا الذي
سوف يأسف لأن أمة تدعى الأمة المصرية قد ارتد أفرادها
عيدها لغيرها من الأمم ؟

هذه حقائق واقعة لا ينبغي أن يعمى عليها بمثل الخطابيات
التي يسوقها فئة من لا يدركون من أحوال هذا العالم
الا قدر ما تشغيل أحذيتهم من كرة الأرض .

ان السبب الأعظم في جميع ذلك ، بل وفي جميع ما نشعر به من قلق اجتماعي ونقص في معاهدنا وأنظمتنا ، اتنا لم تؤمن بعد بالعلم • وزدنا الى عدم ايماناً بالعلم كارثة أخرى أنكى وأدهى ، هي اتنا لم نحرر عقولنا • فعلقنا مصالحنا المادية على ارتجالات رجال السياسة ورجال الأحزاب ، وانفنا أن نواجه الحقائق وأن نواقع الأمور كما هي كائنة ، خضوعاً لتقاليد ورثناها ، وما نزال نستمسك بها بعد أن أبلاها الزمن وأبلتها الأحداث ، وبعد أن خلفها تطور الإنسان أخلاقاً بالية ، وأشتاتاً متنافرة •

لقد نظرنا في مشكلة المرأة كما نظرنا في غيرها من المشاكل محكمين عواطفنا منساقين بمشاعرنا خاضعين لتقاليد الأزمان الماضية ، تلك التقاليد التي ان طبعنا عليها أولادنا ونساءنا بؤنا بهم الى ظلمة الجهلة وارتددنا بهم الى أساطير الأولين •

فكم من معارك قلمية طار غبارها وكم من م الواقع فكرية خيضت غمراتها ، وكم أتفقنا من الزمن ومن الجهد ، في سبيل اقرار أمور هي من البيان والوضوح بحيث لا تحتاج الى دليل يقام أو برهان يدللي به • ولقد أذكر أن فئة أهل الرجعية قد كابررت ومارت ونادت بالويل والشبور وعظام الامور ، عندما انشئت الجامعة وأريد أن يكون التعليم فيها مختلطاً بين الفتيان والفتيات ، وكانت حجتهم الكبرى أن هذا الاختلاط

مفسد للخلق داع الى الفسق والبغى ، ذلك في حين أن الفتى والفتاة يلتقيان في الشارع وفي الترام وفي قطار سكة الحديد وفي المتجر ، وفي الشارع والحدائق والمطعم والمسهر والمسرح والسينما ، كأنما التقاء الفتى بالفتاة في حرم الجامعة وحده هو الذي سوف يسقط الأخلاق ويحل رابطة الفضيلة . ولكنها التقاليد ، تقاليد أن المرأة نصف انسان ، وانها مبادئ الرذائل الخلقيه ومستكن الفسق والفحوج ، هي التي تملئ على بعض العقليات ما تملئ من تلك المتناقضات الشاذة العجيبة تقاليد أن الرجل وحده هو الكائن ذو الفضيلة في هذا الوجود ، وان المرأة هي الكائن ذو الرذيلة . تقاليد العريم وما الى العريم من ترهات العقيدة والجمود ، تلك الترهات التي كانت السبب الاكبر في أن تختلف عن ركب الحضارة ، كما كانت السبب في أن نستبدل ونستبعد . تتوالى علينا الخطوب والكوارث ويتوارثنا الغرابة والفاتحون ، ونحن وقوف شهد تقلب الدول وتوالى الاحداث ، وأفواهنا مغفورة يسيل منها لعاب البلاه والبلادة والحمق .

فإذا ما أخذت عضلاتنا تكتمل ، وقوتنا تتهيأ ، وإذا ما أخذنا نلبس ثوب القوة والعافية ؛ وإذا ما أخذنا نضرب في سبيل الرجولة والحرية والديمقراطية ، رفعت التقاليد رأسها لتقول لنا الى الوراء أيها التقدميون !!! وليتهم يذكرون كلمة « التقدم » أو كلمة « الارتقاء » ! وإنما هم ينتعون كل مصلح تحررت أفكاره وأدرك سير الزمن ، بأنه

من المنافقين ، ان لم يقولون أنه مرتد أثيم ، متخددين في ذلك
أسلحة هم أنفسهم يعلمون أنها أسلحة كليلة لا تقطع
في محرز الأشياء .

- ٤ -

ينبغي لنا اذا ما أردنا أن نضرب بسهم في هذه الحياة
الجديدة أن تتحرر . تتحرر من التقاليد ومن الأفكار
العتيقة التي أصابها الانحلال والفساد . تتحرر من الآثار
التي ورثتها عن أزمان خالية ، تلك التي ان صلحت لزمن
فقد مضى زمانها ، وان أرضت في العصور الخواли نفوسا
وأرضت مشاعر ونزعات ، فقد ماتت تلك النفوس والمشاعر .
والنزعات ، وتبدلنا منها نفوسا جديدة ونزعات ومشاعر
تلائم روح العصر الذي نعيش فيه ، وتنتفق وسير الحضارة
التيأخذت بخناقنا بل وبخناق العالم أجمع ، تلك الحضارة
التي حاول أن تنفلت من أقطارها زورا وتدليسا على الحق
وعلى الواقع .

على أن الصيحة كلما علت بتحرير الفكر ، علت إلى
جانبها صيحة بتقييده . وفي هذه المسألة بالذات لم تتغطر
بما عالج غيرنا من الأمم في مثل ذلك . فان التقاليد اللاهوتية
التي عانت أوربا من آثارها ما عانت ، والأراء والعقائد
الفائلة التي أخذت العقل والفكر لأثرها أكثر من عشر
قرؤن طوال في العصور المظلمة وفي العصور الوسطى ،

وردحا طويلا من العصر الحديث ، قد شنت على الفكر الحر
حربا عوانا طويلة الأمد ، استعملت فيها أسلحة من أمضى
ما يتسلح به ذوو السلطة الذين حاولوا أن يحافظوا على
سلطانهم ، لا لصالح الجماعة الإنسانية ، وإنما مجرد التسلط
على الناس والاحتکام في اراداتهم وفي حرياتهم . هذه
التقاليد التي استمدت سلطانها من الكنيسة التي استمدت
سلطانها من الله ، ما دخلت معركة من معارك الفكر
ولا خاضت وقعة من وقفات العقل ، الا انهزمت فيها هزيمة
منكرة ارتدت فيها على أعقابها محاولة التوفيق تأويلا أو
تحويرا بين حقائق العلم والمجتمع وبين ما استمسكت به
من آراء وأفكار وتقول وسمواعات ، بعد أن قاومت العلوم
العملية والنظرية ، وحاولت أن تبلور المجتمع وتمنع عليه
التطور والارتقاء ، بل أرادت أن تعقد المجتمع على صورة
بلورات جامدة ، تمثل كل بلورة منها ناحية من نواحي
الحياة . ولكن كل هذه الهزائم الكبيرة التي اتتبت التقاليد
اللاهوتية ، لم تنتج الا خيرا . خيرا للمجتمع وخيرا للكنيسة .
فرضت الجامعات الاوربية في مدارج التقدم والفلسفة ،
وأقامت الكنيسة قواعدها على أساس جديدة توافق مقتضى
الحالات التي جدت في الحياة ، فقام ضرب من التكافؤ
بين الفكر والمعتقد . ومع هذا الانقلاب البعيد الأثر الرائع
الصورة ، لا تزال الكنيسة قائمة ثابتة ثبات الرواسى فلم
تنزحح ولم تمد بها الأرض ، وتبدل الناس من الفضائل

النظرية بفضائل عملية صرفة ، وتحولت الأخلاق بحيث أصبحت أكثر مواءمة لما تتطلب حياة الناس من حرية .

ولم يكن انطلاق الفكر من أسر التقاليد اللاهوتية بالأمر المتعمل المفتعل افتعالا . بل انه كان ولا ريبة استجابة لمقتضى تطورات اختمرت في العقول والنفوس ، فكان من المحتوم أن تخرج إلى حيز العمل وكان لزاما أن تسجل آثارها في جين هذا العصر .

فإذا دافعنا عن قضية المرأة فانما ندافع وملؤنا اليقين الثابت في ذلك . إنما ندافع عن قضية كملت مقدماتها ولم يبق إلا أن تظهر تنتائجها في عالم العمل والتطبيق . قضية أقامها الفكر الحر وحكم فيها العقل ، وتجمعت في هذا الزمن جميع عناصرها التطورية . قضية فيها من العدل والحق ما يجعلها جديرة بأن تكون موضع عنایة الأحرار في كل زمان ومكان .

القاهرة في ١٧ من يونيو - ١٩٤٩

فهرس

صفحة

القسم الأول : تطور مشكلة المرأة في العالم الغربي	١
الفصل الأول	٣٠
الفصل الثاني	٣١
الفصل الثالث	٦٢
القسم الثاني : حقائق واضحة في تطورنا الاجتماعي	٩٣
الفصل الأول	٩٥
الفصل الثاني	١١٥
الفصل الثالث	١٣٥
الفصل الرابع	١٤٧
الفصل الخامس	١٥٩
الفصل السادس	١٦٧
الفصل السابع	١٨٢
الفصل الثامن	١٩٣

٤- تنبیه

وَقْتُ أَخْطَاءِ فِي بَعْضِ صَفَحَاتِ الْكِتَابِ؛ وَنَحْنُ مَعَ اعْتِذَارٍ نَا
عَنْهَا لِلقارئِ، نَوْدُ أَنْ تَقُولَ أَنَّهَا مَا يَدْرِكُ لِأَوَّلِ وَهَلَةٍ، فَضْلًا عَنْ
أَنَّهَا مَا لَا يَغْيِرُ مِنَ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْعِبَاراتِ.



١٩٤٩